



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشهيد حمه لخضر - الوادي



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

استراتيجيات إدارة المخاطر المصرفية في ظل التمويل التقليدي والتمويل الرقمي
دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية - وكالة الدبيلة 395-

مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية.

تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي.

إشراف الدكتورة:

بوسواك آمال.

إعداد الطالبات:

◀ حميداتو آسية.

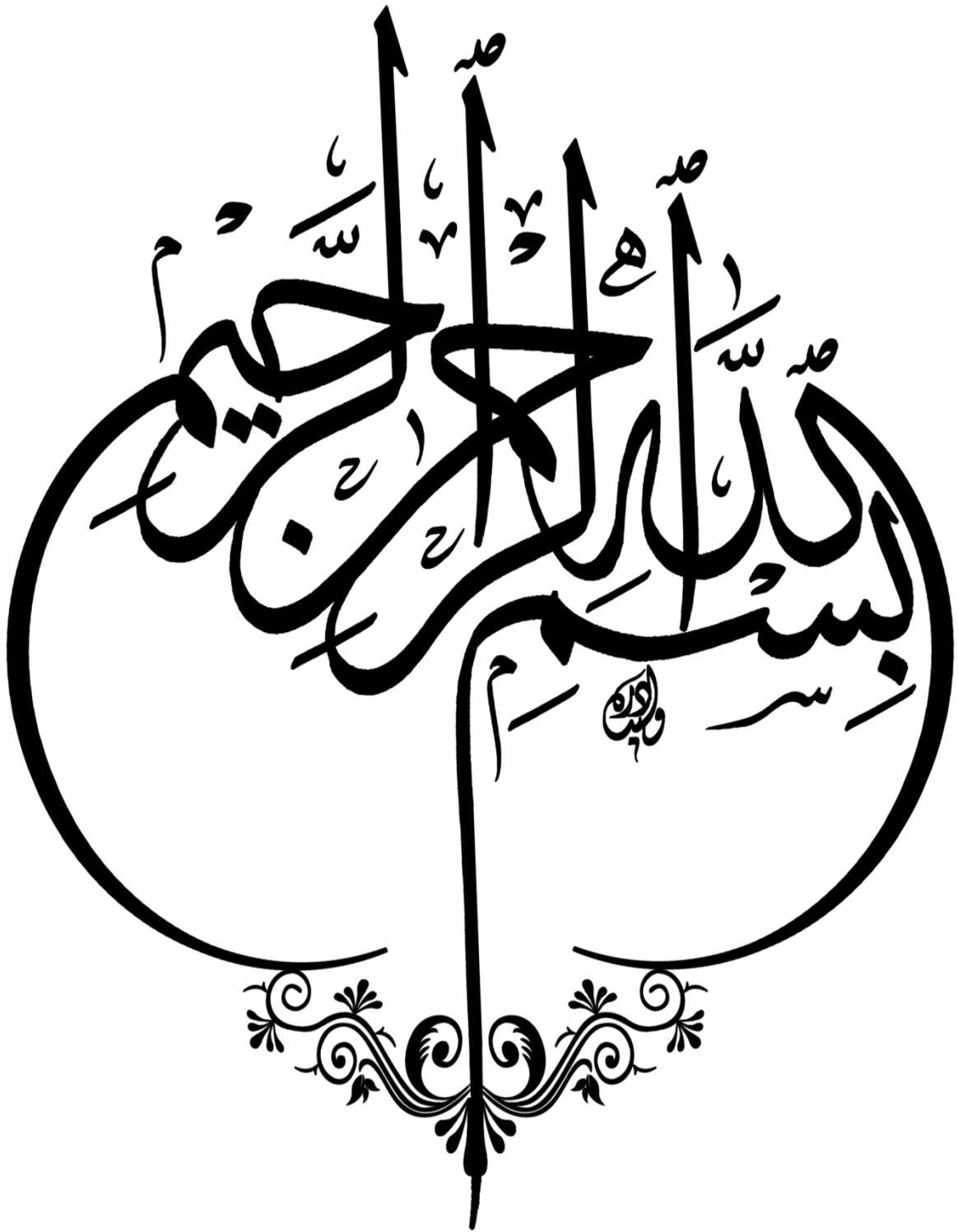
◀ خليل فاطمة.

◀ كانش كنزة

لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الجامعة	الصفة
د/ بوقصبة شريف	جامعة الشهيد حمه لخضر - الوادي	رئيسا
د/ بوسواك آمال	جامعة الشهيد حمه لخضر - الوادي	مشرفا ومقررا
د/ خضيرليلي	جامعة الشهيد حمه لخضر - الوادي	مناقشا

السنة الجامعية: 1443هـ - 1444هـ / 2022م - 2023م



شكر وعرفان

الحمد لله الذي أنار لنا درب العلم والمعرفة وأعاننا على أداء هذا الواجب ووفقنا إلى إنجاز هذا العمل.

نرفع أسمى آيات الشكر والامتنان إلى الأستاذ المشرف "آمال بوسواك" على توليها الإشراف على هذه المذكرة وعلى ملاحظاتها التي أضاءت أمامنا سبيل البحث.
كما نتوجه بالشكر إلى أساتذتنا الكرام.
وإلى كل من ساعدنا على إتمام هذا العمل.
وإلى كل من خصنا بنصيحة أو دعاء.
نسأل الله أن يحفظهم ويجازيهم خير الجزاء

إهداء

أشكرك ربي وأحمدك حمدا

يليق بجلالك وعظمة سلطانك وبفضلك وصلت إلى ما أمانا عليه

وأهدي ثمرة جهدي هذا إلى

إلى من اختيرت روحها لمجاورة الرحمان وبقي صدى كلماتها وتشجيعاتها في أذاني

أمي - أسكنها الله أعلى درجات الجنان -

يا من تصبب جبينك عرقا وتعبت لأجلي يوما ، إليك - أبي الغالي - أدامك الله لنا

إلى زوجي الغالي الذي أعانني بصبره وتشجيعه

إلى قرّة عيني أولادي جيّداء - يحيى - براءة

إلى كل أهلي وأخوتي حفظهم الله

إلى أصدقائي جميعا وإلى كل من شجعني

على إنجاز هذا البحث المتواضع

إهداء

إلى والديّ ذوي الفضل عليّ بعد الله سبحانه وتعالى

فالحمد لله حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه

وإلى كل إخوتي وأخواتي وإلى جدتي

وإلى كل أقاربي وأحبابي وزميلاتي

وإلى كل من آزرنا وصبر لنا وعلينا لأجل طلب العلم

نهدي هذا العمل المتواضع.

فاطمة

إهداء

أهدي ثمرة جهدي هذا إلى معجزتي ،سبب وجودي ونجاحي

إلى سندي ومسندي أمي الغالية

روح أبي الطاهرة رحمه الله

رفيق دربي وتوأم روحي أنس الدنيا والأخرة زوجي

ابني الغالي فرحتي وضحكتي الأولى ا

ابتي رفيقة مشواري هذا العام

إخوتي وأخواتي أدامهم الله لي .

زميلاتي اللتين تشرفت بالعمل معهما

إلى كل من يسعى إلى طلب العمل

كنزة

الملخص

الملخص:

تهدف الدراسة إلى البحث في استراتيجيات إدارة المخاطر في البنوك في ظل تنامي مظاهر ابتكارات التحول الرقمي والانتقال من التعاملات المالية التقليدية إلى التعاملات المالية الرقمية . حيث اعتمدت الدراسة على المنهج الوصي التحليلي ومنهج دراسة حالة. وتناولت الدراسة إدارة المخاطر المصرفية وكذا ماهية التمويل التقليدي والتمويل الرقمي ، كما تم التطرق إلى الاستراتيجيات والأساليب التقليدية والحديثة للحد من هذه المخاطر المصرفية . حيث تم اسقاط هذه الدراسة على بنك من البنوك العمومية الجزائرية وهو بنك الفلاحة والتنمية الريفية -وكالة الديبيلة - من خلال عرض أهم مفاهيم وأنواع المخاطر البنكية التي تواجه البنك وسبل واستراتيجيات التحوط منها. وتوصلت الدراسة إلى أن استخدام تقنيات التمويل الرقمي يساهم في تحقيق الكفاءة في النظام المصرفي وزيادة عاليته التمويلية والتحكم في المخاطر ، وتم اقتراح استراتيجية فعالة لإدارة المخاطر في البنوك الجزائرية، لكن يبقى ذلك منوطا بمدى قدرة الحكومة والهيئات المتخصصة على استحداث منظومة وبيئة تنظيمية تكفل السيطرة على مخاطر التمويل التقليدي والرقمي خاصة .

الكلمات المفتاحية: المخاطر المصرفية، إدارة المخاطر، التمويل التقليدي، التمويل الرقمي، وكالة BADR الديبيلة

Abstract

This study aims at investigating risk management strategies in banks in light of the growing phenomena of digital transformation innovations and the transition from traditional financial transactions to digital financial transactions. The study adopts a descriptive-analytical Method and a case study approach. It addresses bank risk management, as well as the nature of traditional and digital finance, and explores traditional and modern strategies and methods for mitigating these banking risks. This study is applied to one of the Algerian public banks, namely BADR Bank- Agency of Debila - through presenting the key concepts and types of banking risks faced by the bank, along with means and hedging strategies to deal with them. The study concludes that the use of digital finance techniques contributes to achieving efficiency in the banking system, enhancing its financial performance and risk control. An effective risk management strategy is proposed for Algerian banks, subject to the ability of the government and specialized authorities to establish a regulatory framework and environment that ensures control over the risks of both traditional and digital finance.

Keywords: Bank risks; Debila agency. digital finance; risk management; traditional finance; BADR Bank- Agency of Debila.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

شكر و عرفان

الإهداء

الملخص

فهرس الجداول

فهرس الأشكال

فهرس الملاحق

قائمة المختصرات والمصطلحات المستخدمة

أ مقدمة

الفصل الأول

المقاربة النظرية لإدارة المخاطر المصرفية في ظل التمويل التقليدي والتمويل الرقمي

المبحث الأول: ماهية إدارة المخاطر المصرفية: 3

المطلب الأول: مفهوم إدارة المخاطر المصرفية، نشأتها: 3

المطلب الثاني: فلسفة إدارة المخاطر وأهدافها. 6

المطلب الثالث: المبادئ الأساسية لإدارة المخاطر 8

المبحث الثاني : التمويل التقليدي..... 12

المطلب الأول: ماهية التمويل الرقمي..... 12

المطلب الثاني: أدوات التمويل في البنوك التقليدية..... 14

المبحث الثاني: التمويل الرقمي..... 25

المطلب الثاني: تقنيات التمويل الرقمي..... 29

المطلب الثالث: إيجابيات وسلبيات التمويل الرقمي 31

خلاصة الفصل الأول:..... 33

الفصل الثاني:

الاستراتيجيات التقليدية والحديثة لإدارة المخاطر

المبحث الأول: المسار الإستراتيجي لإدارة المخاطر 37

37	المطلب الأول: المراحل الاستراتيجية لإدارة المخاطر المصرفية.....
40	المطلب الثاني: أدوات إدارة المخاطر:.....
42	المبحث الثاني: السياسات التقليدية لإدارة المخاطر المصرفية
42	المطلب الأول: قياس وإدارة مخاطر الائتمان
62	المطلب الثاني: قياس وإدارة مخاطر السيولة:
65	المطلب الثالث: إدارة وقياس مخاطر السوق ومخطر التشغيل.....
67	المبحث الثالث: السياسات الحديثة لإدارة المخاطر المصرفية:.....
68	المطلب الأول: إدارة المخاطر حسب مقررات ومعايير لجنة بازل:
74	المطلب الثاني: المشتقات المالية كأدوات لإدارة المخاطر
83	المطلب الثالث: الحوكمة المصرفية كأداة لإدارة المخاطر.....

الفصل الثالث:

دراسة حالة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية - وكالة الدييلة -395-

87	المبحث الأول: تقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفية
87	المطلب الأول: نشأة وتطور بنك الفلاحة والتنمية الريفية.....
94	المطلب الثاني: مهام وأهداف بنك الفلاحة والتنمية الريفية.....
95	المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية.....
98	المبحث الثاني: استراتيجية وكالة BADR الدييلة 395 لإدارة المخاطر:
109	المطلب الأول: انتقال بنك الفلاحة والتنمية المحلية من التمويل التقليدي إلى التمويل الرقمي.....
100	المطلب الثاني: نوعية المخاطر التي تتعرض لها وكالة BADR الدييلة 395.....
104	المطلب الثالث: استراتيجية إدارة المخاطر المصرفية.....
112	خاتمة.....
117	قائمة المراجع.....
123	الملاحق.....

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
جدول رقم 1:	النسب المرجعية لطريقة "Crédit Men"	49
جدول رقم 2:	يوضح سلم تنقيط لكل معيار مقترح	52
جدول رقم 3:	نسب استقصاء AFDCC	60
جدول رقم 4:	يوضح أنواع الفجوات، حالات خلقها والأخطار التي تنجم عنها:	64
جدول رقم 5:	تطور عدد الوكالات بنك الفلاحة والتنمية	91
جدول رقم 06:	إجمالي القروض الممنوحة لـ ANAD .BAIL.CNAC.ANSEJ	104

فهرس الأشكال

- الشكل رقم 1: منحى دالة التقيط 57
- الشكل رقم 2: يوضح شجرة المشتقات المالية: 75
- الشكل رقم 3: يمثل الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية. 97
- الشكل رقم 4: يمثل تطور القرض الرفيق..... 102

فهرس الملاحق

124.....	الملحق رقم 01: تربص تطبيقي
125.....	الملحق رقم 02: رأس مال البنك
126.....	الملحق رقم 03: القرض الرفيق 2019
127.....	الملحق رقم 04: القرض الرفيق 2020
128.....	الملحق رقم 05: القرض الرفيق 2021
129.....	الملحق رقم 06: القرض الرفيق 2022
132.....	الملحق رقم 07: اتفاقية البنك والزبون
133.....	الملحق رقم 08: استدعاء
134.....	الملحق رقم 09: اعدادار 1
135.....	الملحق رقم 10: اعدادار 2

قائمة المختصرات والمصطلحات المستخدمة

AFDCC: Association Française des Directeurs et Chefs de Crédit

SPV: Special Purpose Vehicle

BADR Banque de l'Agriculture et du développement rural

ANADE Agence National d'appui de développement de l'entreprenariat.

CNAC La Caisse National d'assurance chômage

ANSEJ Agence National de soutien à l'Emploi Des jeunes .

SPV: Special Purpose Vehicle

BADR Banque de l'Agriculture et du développement rural : بنك الفلاحة .

والتنمية الريفية

ANADE Agence National d'appui de développement de

l'entreprenariat. الوكالة الوطنية لدعم: وتنمية المقاولاتية

CNAC La Caisse National d'assurance chômage الصندوق الوطني للتأمين على البطالة

ANSEJ Agence National de soutien à l'Emploi Des jeunes . الوكالة

الوطنية لدعم الشباب

AFDCC: Association Française des Directeurs et Chefs de Crédit

IP: indice de profitabilité

PR :période de rendemet

TRI: taux de rentabilité interne

(SPV): Special Purpose Vehicle

مقدمة

مقدمة

لقد شهدت المصارف درجة كبيرة من التطور والتعقيد في الآونة الأخيرة، وقد مس هذا التعقيد أنشطة هذه المصارف التي من بينها التمويل الذي يعتبر أهم أنشطتها، فقد برز التمويل الرقمي من خلال تقديم خدمات مصرفية جديدة نتيجة التطورات الحاصلة في العولمة المالية وانفتاح الأسواق المالية على بعضها البعض في الدول المختلفة بصورة غير مسبوقة واستحداث أدوات مالية تحمل مخاطر عالية وتنامي سوق الائتمان المصرفي أدى إلى زيادة المخاطر، وعلى وجه الخصوص المخاطر المصرفية لذلك بدأ التفكير في البحث عن استراتيجيات لمواجهةها من طرف السلطات الرقابية وتمكن البنوك من تسيير وإدارة أنشطتها التقليدية والرقمية ضمن مجال مخاطرة مسموح به.

كما شملت التغيرات أيضا القطاع المصرفي الذي يلعب دورا هاما وحيويا في الحياة الاقتصادية لما له من تأثير إيجابي في تحقيق التنمية عن طريق تعبئة الموارد وتوزيعها بأسلوب يضمن تحقيق الأهداف المسطرة، ومع تنامي العولمة في جميع المجالات بما فيها المجال المالي، وانتشار المنافسة بين المؤسسات المالية شهدت البنوك تقدما ملموسا في مجال السماح للعملاء بتنفيذ العمليات المصرفية خصوصا تقديم العديد من الخدمات المبتكرة، من خلال شبكات الاتصال الالكترونية وذلك باستخدام وسائل الدفع الالكترونية، الأمر الذي أدى إلى ظهور المعاملات الرقمية التي جعلت العمليات المالية أكثر سهولة، وبذلك تنخفض النفقات التي تتحملها المصارف في أداء الخدمات وإنشاء فروع جديدة في مناطق مختلفة، وكذا تفعيل دور بورصة القيم المنقولة في الجزائر من خلال إقامة سوق مالية إلكترونية، ما أدى بالجزائر إلى ضرورة الارتقاء بنظامها المصرفي إلى مستوى تلك التطورات، وبالتالي ضرورة وضع استراتيجية فعالة لإدارة المخاطر المصرفية ظل التحول الرقمي للتقليل من هذه المخاطر من جهة ودفع عجلة تنميتها وتطورها من جهة أخرى.

إشكالية البحث:

وانطلاقا مما سبق يمكن صياغة الإشكالية التالية:

● ماهي الاستراتيجيات المتبعة لإدارة المخاطر المصرفية في ظل التمويل التقليدي والرقمي؟

وحتى يتسنى لنا الإلمام بجوانب الموضوع ارتأينا تجزئة الإشكالية إلى إشكاليات فرعية:

- ماهي أهم المخاطر التي تتعرض لها البنوك في ظل التمويل التقليدي والتمويل الرقمي؟
- كيف يتم إدارة المخاطر المصرفية في ظل التمويل التقليدي والرقمي؟

- ما هي الاستراتيجيات المعتمدة لإدارة المخاطر المصرفية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية الوكالة محل الدراسة؟

الفرضيات:

للإجابة على هذه الأسئلة نختبر الفرضيات التالية:

- تتعرض البنوك إلى جملة من المخاطر منها مخاطر الائتمان ومخاطر السوق ومخاطر التشغيل ومخاطر أخرى.
- تتم إدارة المخاطر المصرفية وفق استراتيجيات وأساليب تقليدية وحديثة لتجنب هذه المخاطر .
- يعتمد بنك الفلاحة والتنمية الريفية -وكالة الدبيلة - في الأغلب لإدارة مخاطره الاستراتيجيات التقليدية .

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث من أهمية المخاطر المصرفية في كونها أصبحت محل اهتمام الكثير من أصحاب الشأن من المصرفيين والسلطات الرقابية خاصة بعد تزايد الأزمات نتيجة التطورات الحاصلة والمستمرة في القطاع المصرفي يهدف البحث أيضا إلى إيجاد حلول واستراتيجيات ينبغي على البنوك القيام بها حتى تتمكن من مواكبة التطورات والحد من مخاطرها، وذلك من خلال تحديدها وضبطها وتحليل عناصرها وتقييم استراتيجياتها.

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى ما يلي:

- ✓ تحديد أنواع المخاطر المصرفية وإبراز أهميتها في التقليل من المخاطر كيفية إدارتها.
- ✓ التعرف على المفاهيم الأساسية للمخاطر ومختلف أساليب قياسها في البنوك.
- ✓ التعرف على الاستراتيجية المتبعة لإدارة المخاطر المصرفية.
- ✓ التعرف على التمويل التقليدي والرقمي منه.
- ✓ التعرف على مختلف الاستراتيجيات المتبعة لإدارة المخاطر في بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

الدراسات السابقة للبحث:

1- الدراسات التي تناولت موضوع إدارة المخاطر المصرفية:

هناك العديد من الدراسات السابقة التي تناولت إدارة المخاطر المصرفية في البنوك أو جزء منها:

- **الدراسة الأولى :** طارق عبد العال حماد¹ في كتابه "إدارة المخاطر أفراد- إدارات - شركات- بنوك" 2007 حيث تناول معرفة المخاطر وقياسها وتحديدها وتقييمها يساعد معرفة الوسائل المناسبة لتقليلها أو القضاء عليها أو تحويلها وذلك بأقل قدر ممكن من التكلفة، وقد تم تقسيمه إلى ثلاث أقسام تناول في القسم الأول المفاهيم الأساسية لإدارة المخاطر أما القسم الثاني تناول فيه إدارة المخاطر في البنوك مع التركيز على مخاطر الائتمان، أما القسم الثالث تطرق فيه مخاطر الاستثمار في الأوراق المالية وذلك لأهميتها للفرد والمنشأة والبنك.
- **الدراسة الثانية:** حياة نجار " إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقية بازل دراسة واقع البنوك التجارية الجزائرية- العمومية"²2014، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، حيث تناولت هذه الدراسة الإشكالية المتمثلة في " هل تقوم البنوك التجارية العمومية الجزائرية بإدارة المخاطر المصرفية وفق معايير بازل الدولية للرقابة المصرفية، وتوصلت إلى النتائج المدرجة في أن إدارة المخاطر المصرفية بالبنوك التجارية تقتصر بالدرجة الأولى على إدارة مخاطر القروض نظرا لطبيعة نشاط هذه الفئة من البنوك، وخصوصية البيئة المصرفية الجزائرية، فإن إدارة هذه المخاطر مستوحاة في الأصل من مقترحات بازل¹.
- **الدراسة الثالثة :** بوسوك آمال "الابتكارات المالية في مجال تسير الأخطار الائتمانية وكيفية استفادة البنوك الجزائرية منها"³2018 ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، تناولت الدراسة إشكالية كيفية إدارة المخاطر الائتمان في البنوك العمومية الجزائرية الستة، وتوصلت إلى النتائج المتمثلة في أن البنوك الجزائرية ما زالت تعتمد على الطرق التقليدية لإدارة مخاطر الائتمان و التي يفرضها البنك المركزي وفي ظل غياب السوق المالي فان الابتكارات الممارسة في البنوك العمومية تعتمد على التوريق او التوجه الى الخدمات المالية الإسلامية كنوع من الابتكارات لتسيير المخاطر الائتمان.

¹ طارق عبد العال حماد، إدارة المخاطر أفراد- شركات- بنوك، الدار الجامعية، الإسكندرية مصر، 2007 .

² حياة نجار " إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقية بازل دراسة واقع البنوك التجارية الجزائرية- العمومية " ،أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،جامعة فرحات عباس ،سطيف ،2013/2014 ، .

³ بوسوك آمال ، الابتكارات المالية في مجال تسير المخاطر الائتمانية وكيفية استفادة البنوك الجزائرية منها ،أطروحة دكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة باجي مختار ، عنابة ، 2018/2019 .

● **الدراسة الرابعة:** بلخوجة الزهرة، قويدر اللويزة¹ مقال بعنوان: **دراسة ميدانية لإدارة المخاطر البنكية لمديرية بنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية المدية وفقا لمعايير لجنة بازل 3، 2023**، قامت هذه الدراسة بتوضيح أهم المفاهيم الأساسية للمخاطر البنكية وطرق قياسها، ثم استعرضنا الدور الأساسي لإدارة المخاطر وأهميتها بالنسبة للبنوك، كما أشرنا للمحاور الأساسية التي جاءت بها لجنة بازل 3 والتي ركزت على القواعد الاحترازية لمواجهة التعثرات البنكية، ثم تطرقنا إلى معرفة مدى التزام مديرية بنك الفلاحة والتنمية الريفية بالمدية بإدارة المخاطر البنكية وفق معايير لجنة بازل 3، وذلك باستخدام استبيان وجه لعينة مكونة من 45 موظف من موظفي مديرية البنك. لقد بينت نتائج الدراسة أن أفراد العينة من الموظفين يرون أن مديرية البنك تتوفر على معايير إدارة المخاطر و هذا حسب مختلف الأبعاد ، كما يوجد التزام عالٍ لدى مديرية البنك بإدارة المخاطر البنكية وفقا لما جاء في مقررات لجنة بازل 3 .

2- الدراسات التي تناولت موضوع التمويل الرقمي

● **الدراسة الأولى:** حراق سمية "فرص وتحديات استقرار النظام المالي العالمي في ظل تنامي التمويل الرقمي 2023/2022" 2 أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، و تناولت هذه الدراسة إشكالية: ماهي أهم فرص وتحديات استقرار النظام المالي العالمي في ظل تنامي التمويل الرقمي ؟ وتوصلت إلى النتائج المتمثلة في أن للتمويل الرقمي دورا في تقليل تكاليف المعاملات المالية والمصرفية وتعزيز كفاءة الأسواق المالية والبنوك ومؤسسات التأمين، وبالرغم من ذلك فهناك مخاطر للتمويل الرقمي فهو يشكل تهديدا يجب التحوط منه والاستعداد له من أجل أن تحقيق السلامة والنزاهة وكفاءة واستقرار القطاع المصرفي والمالي.

● **الدراسة الثانية³:** إسماعيل رج احمد بدر "أثر التحول للبنوك الرقمية والافصح عن الخسائر الائتمانية المتوقعة على الاستدامة المالية *دراسة ميدانية* 2022" ، استهدفت الدراسة حول تقييم وجود اختلال بين ادراك الاكاديميون والمصريين حول أثر تحول البنوك الرقمي عن الخسائر المالية المتوقعة عن الاستدامة المالية. والكشف عن قدرة البنوك لتمويل عملاءها، كذلك تبيان موقع البنك المركزي باعتباره الجهة

¹ بلخوجة الزهرة، قويدر اللويزة، دراسة ميدانية لإدارة المخاطر البنكية لمديرية بنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية المدية وفقا لمعايير لجنة بازل 3، مجلة البحوث للدراسات العلمية، عدد 01 المجلد 11، 2023، الجزائر.

² حراق سمية "فرص وتحديات استقرار النظام المالي العالمي في ظل تنامي التمويل الرقمي، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية جامعة فرحات عباس سطيف 2022/2023.

³ إسماعيل رج احمد بدر "أثر التحول للبنوك الرقمية والافصح عن الخسائر الائتمانية المتوقعة على الاستدامة المالية *دراسة ميدانية*، مقال منشورة في مجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والإدارية، المجلد الثالث، مارس 2022.

الرقابية المسئولة الاستقرار المالي، بحيث يمكنه وضع آليات وإجراءات للبنوك التجارية المتوقع لها التحول الرقمي وكذلك لحماية المستفيدين من المصالح المختلفة .

عالجت الدراسات السابقة موضوع المخاطرة بالبنوك بمختلف أشكالها إلا أنها لم تتطرق إلى إشكالية المخاطر المصرفية في ظل التمويل التقليدي والتمويل الرقمي. لذلك فقد حاولنا أن تكون دراستنا متميزة من الواقع المعاصر. حيث تناولت موضوع إدارة المخاطر في البنوك الجزائرية في ظل التمويل التقليدي والتمويل الرقمي محولين مناقشة إشكالية استراتيجيات ادارتها وتقديم حلول تساهم في التحكم في المخاطر أو التخفيف من حدتها. حيث برزت الفجوة البحثية في هذه الدراسة من خلال تحديد أنواع المخاطر المصرفية في ظل التمويل التقليدي والتمويل الرقمي. وكقيمة مضافة حاولت الدراسة من خلال هذا البحث إعطاء انطباعا عن مدى تطبيق البنوك الجزائرية لاستراتيجية إدارة المخاطر في ظل التمويل التقليدي والتمويل الرقمي من خلال اسقاط الدراسة على احدى أكبر البنوك العمومية الجزائرية وهو بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

أسباب اختيار الموضوع:

- ✓ الرغبة والمويل الشخص في البحث والمعرفة والاطلاع على مفاهيم إدارة المخاطر المصرفية واستراتيجياتها.
- ✓ الموضوع ذو أهمية بالغة وأثر كبير على اقتصاديات البنوك خاصة في ظل الأزمات الحالية.
- ✓ حساسية الموضوع وديناميكيته واتساع مجاله مما يسمح بإجراء دراسات عديدة ومختلفة.
- ✓ طبيعة الموضوع الذي يدخل بصورة مباشرة في مجال تخصصنا والذي يفرض علينا الإلمام بهذه المواضيع.

منهج البحث:

إن معالجة الإشكالية المطروحة والإجابة على أسئلة البحث تستدعي ضرورة توظيف عدة مناهج منها:

المنهج الوصفي التحليلي: الذي استعملناه لضرورة فرضتها طبيعة الموضوع محل الدراسة لأننا بصدد جمع وتلخيص بيانات مرتبطة بالمخاطر و كذلك حقائق خاصة بوضعيتها في البنوك، وتحليل مختلف جوانب و مضمون المفاهيم الواردة في البحث . وهو المنهج الأنسب لوصف واستعراض الإطار النظري لإدارة المخاطر المصرفية والتمويل التقليدي والرقمي.

منهج دراسة حالة : وهو ما تملي علينا الدراسة في الفصل الثالث، تم إتباع هذا المنهج باستخدام أدوات التحليل الأخرى لغرض و تحليل نتائج الدراسة التطبيقية. حيث تم اسقاط الدراسة على بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة الدبيلة الوادي.

الاطار الزماني والمكاني:

الاطار الزماني :امتدت الدراسة النظرية في هذا الموضوع من شهر أكتوبر 2022 الى شهر ماي 2023 ، أما دراسة الحالة فقد كانت بين الفترة من فيفري إلى ماي 2023 .

أما بالنسبة للإطار المكاني فقد اقتصرت الدراسة على بنك عمومي جزائري ممثل بوكلة BADR الدبيلة بالوادي.

صعوبات البحث:

من الصعوبات التي واجهتنا في هذا البحث:

- ✓ صعوبة الحصول على المعلومات الكافية للدراسة بالبنك نظرا لسرية الملفات.
- ✓ صعوبة إيجاد الكتب المرتبطة خاصة بالتمويل الرقمي خاصة العربية منها.
- ✓ عدم التعاون في تقديم المعلومات المفيدة في الدراسة.

هيكل البحث:

من أجل الإلمام بجوانب الموضوع ارتأينا اتباع هيكل تنظيمي تصدرته هذه المقدمة التي نأمل من خلالها تهيئة القارئ للموضوع لننتقل بعد ذلك إلى الفصل الأول الذي عنوانه بـ المقاربة النظرية لإدارة المخاطر المصرفية في ظل التمويل التقليدي والرقمي وقسمناه إلى ثلاث مباحث المبحث الأول إدارة المخاطر المصرفية، أما المبحث الثاني تناولنا فيه التمويل التقليدي والمبحث الأخير تطرقنا فيه إلى التمويل الرقمي.

ثم انتقلنا بعد ذلك الفصل الثاني الموسوم استراتيجيات إدارة المخاطر المصرفية وقسمناه إلى ثلاث مباحث أيضا تكلمنا فيه المبحث الأول عن المسار الاستراتيجي لإدارة المخاطر المصرفية ثم تناولنا في المبحث الثاني السياسات التقليدية لإدارة المخاطر المصرفية أما المبحث الثالث فذكرنا فيه السياسات الحديثة لإدارة المخاطر المصرفية.

أما الفصل الثالث والأخير فقد خصصناه لدراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية. ففي المبحث الأول تكلمنا فيه عن بنك الفلاحة والتنمية الريفية وذلك بعرض هام لهيكله التنظيمي أما المبحث الثاني فقد خصصناه لاستراتيجية إدارة المخاطر المصرفية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية- وكالة الدبيلة

وختمنا هذه الدراسة بجملة من الاستنتاجات وعلى ضوءها قمنا باقتراح جملة من التوصيات التي نراها ضرورية في موضوع استراتيجية إدارة المخاطر المصرفية.

الفصل الأول

المقاربة النظرية لإدارة المخاطر المصرفية في ظل التمويل
التقليدي والتمويل الرقمي

تتعرض مختلف الأنشطة الاقتصادية إلى عدة مخاطر، ومن بين هذه الأنشطة أنشطة البنوك، لهذا أصبح من الضروري ارساء قواعد ومعايير خاصة بهذه المخاطر من طرف السلطات الرقابية.

كما أن أهمية ادارة هذه المخاطر تزداد تبعا لزيادة تشعبها في الأدوات المالية وفي أساليب قياس هذه المخاطر نتيجة التطورات الحاصلة في الأسواق المالية على العمل المصرفي وخاصة التحول الرقمي الذي أصبح ضرورة حتمية لمواكبة العصر وهذا هو موضوع هذا الفصل الذي قسمناه إلى ثلاث مباحث هي:

المبحث الأول: ماهية إدارة المخاطر المصرفية.

المبحث الثاني: التمويل التقليدي .

المبحث الثالث: التمويل الرقمي.

المبحث الأول: ماهية إدارة المخاطر المصرفية:

إن إدارة المخاطر من العلوم الحديثة نسبياً التي بها عدة مفاهيم ومصطلحات يكتنفها الغموض، لذلك خصصنا هذا المبحث لتوضيح بعض المفاهيم العامة حول إدارة المخاطر، حيث تم تقسيمه إلى مطلبين يتناول أولهما مفهوم إدارة المخاطر، فلسفتها، أهدافها، وأدواتها. أما ثانيهما فيتعرض إلى المبادئ الأساسية لإدارة المخاطر.

المطلب الأول: مفهوم إدارة المخاطر المصرفية، نشأتها:

نتعرض من خلال هذا المطلب إلى مفهوم إدارة المخاطر، ثم فلسفتها وأخيراً نشأتها وأهدافها.

وقبل ذلك نتطرق إلى تعريف المخاطر، وتعرّف المخاطر من عدة زوايا، نستهلها بالمعنى اللغوي ثم التطرق إلى المعاني الأخرى.

التعريف اللغوي: إن كلمة مخاطرة في اللغة مشتقة من كلمة خطر ومنها الفعل خطر، ولقد استخدمت في معان عدة منها:^{1*}

ارتفاع القدر والمكانة والشرف والمنزلة، يقال رجل خطر؛ أي له قدر وأمر خطير أي رفيع.

الرهن: يقال تخاطر أو راهن الأمر، أي تراهنوا عليه.

-الإشراف على الهلاك، يقال: خاطر بنفسه أي أشفى بها على الهلاك.

-الجرأة، المجازفة والمغامرة.²

***التعريف القانوني للمخاطر:** هو إمكانية وقوع حادث مستقبلاً، أو حلول أجل غير معين خارج إرادة المتعاقدين قد يملك الشيء سببه أو يحدث ضرر منه.³

¹ طارق عبد العال حماد، إدارة المخاطر أفراد- شركات- بنوك، الدار الجامعية، الإسكندرية مصر، 2007، ص51.

² فريدة تلي، استخدام الأساليب الكمية في قياس وإدارة المخاطر المصرفية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص اقتصاد مالي تطبيقي، جامعة محمد خضير، بسكرة، 2018/2019، ص12.

³ بن علي بلعوز، عبد الكرم قندوز، عبد الرزق حبار، إدارة المخاطر، إدارة المخاطر المشتقات المالية، الهندسة المالية، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013، ص31.

1-3- الخطر من وجهة نظر التأمين: فالخطر في مجال التأمين هو " حادث مستقبل محتمل الوقوع لا يتوقف على إرادة أي الطرفين الذين تم بينهما العقد¹.

الخطر من المنظور الرقابي: من وجهة النظر الرقابية تعرف المخاطرة بأنها تمثل الآثار غير الموازية الناشئة عن إحداث مستقبلية متوقعة أو غير متوقعة تؤثر على ربحية المصرف (أو المؤسسة) ورأسماله.²

الفرع الأول: مفهوم إدارة المخاطر

لا يوجد تعريف واضح ودقيق لإدارة المخاطر نظرا لحداتها النسبية، لذلك فقد تم تعريفها بطرق متنوعة، إلا أن هناك فكرة واحدة تظهر في كل التعاريف المطروحة تقريبا، مفادها أن إدارة المخاطر تتعلق بدرجة أساسية بالمخاطر البحتة Pure risk التي تنطوي على فرص للخسارة فقط وليس فرصا للربح والخسارة كالمخاطر المضاربة Speculative risk التي يتم قبولها طوعية بسبب طبيعتها الثنائية الأبعاد التي تتضمن إمكانية تحقيق ربح أو خسارة مهما كانت طبيعة المشروع. ومن بين هذه التعاريف يمكن أن نذكر بالأساس التعاريف التالية:

■ تعرف إدارة المخاطر على أنها "عبارة عن منهج أو مدخل علمي للتعامل مع المخاطر البحتة عن طريق توقع الخسائر العارضة المحتملة وتصميم وتنفيذ إجراءات من شأنها أن تقلل من إمكانية حدوث الخسارة أو الأثر المالي للخسائر التي تقع إلى الحد الأدنى".³

■ كما تعرف إدارة المخاطر أيضا بأنها العملية التي يتم من خلالها التأكد بأن الأحداث غير المرغوبة (والمعلقة بالأمر التي يترتب عليها خسائر) لا تحدث.⁴

■ إدارة المخاطر هي عملية مستمرة مت اتخذ وتنفيذ القرارات التي من شأنها أن تقلل إلى حد مقبول من تأثير أو حالة عدم التأكد المتعلقة بالتعرض للمخاطر التي لها تأثير على المنشأة، بمعنى آخر هي الميل الطبيعي للمنظمة باتجاه الموازنة بين الفرص والتهديدات.⁵

¹ عبد الكريم قندوز، التحوط وإدارة الخطر (مدخل مالي) إي - كتب، 2018، لندن، ص25.

²، بن علي بن عزوز، استراتيجيات إدارة المخاطر في المعاملات المالية، مجلة الباحث، جامعة الشلف، العدد7، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2010/2009، ص332.

³ عبد الناصر براني أبو شهد، إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، دار النفائس، ص208.

4 David Murphy (2008), Understanding the Risk (The Theory and Practice of Financial Risk Management), Taylor and Francis Group, London, UK, P46.

5Laurent Condamine, Jean-Paul Louisot, Patrick Naim, (2006) Risk Quantification Management Diagnosis and Hedging , p7.

و من خلال التعريفات السابقة يمكن أن نستنتج النقاط التالية:

- أن إدارة المخاطر هي مجموعة من الاجراءات أو الأنشطة وليست نشاطا وحيدا.
- أن إدارة المخاطر مرتبطة بحالة عدم التأكد المتعلقة بالتعرض للمخاطر.
- أن إدارة المخاطر تعمل على زيادة قيمة المنشأة.

ومن خلال ما سبق نستخلص أن إدارة المخاطر هي مجموعة متكاملة ومستمرة من الإجراءات والأنشطة التي تهدف إلى الحد من التأثيرات السلبية المتعددة والمتداخلة لعوامل الخطر المختلفة كيان وسمعة واستمرارية وقيمة المنشأة ومركزها المالي.

الفرع الثاني: نشأة إدارة المخاطر:

نشأت إدارة المخاطر من اندماج تطبيقات الهندسة في البرامج العسكرية والفضائية والنظرية المالية والتأمين في القطاع المالي وكان التحول من الاعتماد على إدارة التأمين إلى فكر إدارة المخاطر المعتمد على علم الإدارة في تحليل التكلفة والعائد والقيمة المتوقعة والمنهج العلمي لاتخاذ القرار في ظل ظروف عدم التأكد، حيث كان أول ظهور لمصطلح إدارة المخاطر في مجلة "هارفرد بيسنس ريفو" عام 1956، حيث طرح المؤلف آنذاك فكرة مختلفة تماما وهي أن شخصا ما بداخل المنظمة ينبغي أن يكون مسئولا عن إدارة مخاطر المنظمة البحتة، ومن بين أولى المؤسسات التي قامت بإدارة مخاطرها وممارسة إدارة المخاطر هي المصارف، التي ركزت على إدارة الأصول والخصوم وتبين أن هناك طرقا أنجع للتعامل مع المخاطرة بمنع حدوث الخسائر والحد من نتائجها عند استحالة تفاديها.¹

توسع استخدام تقنيات إدارة المخاطر في مختلف المؤسسات خصوصا المؤسسات المالية كشركات التأمين وصناديق الاستثمار، ورغم أن إدارة المخاطر تستمد جذورها من شراء التأمين إلا أن القول بأن إدارة المخاطر نشأت بشكل طبيعي من شراء التأمين المؤسسي ينافي الحقيقة، في الواقع إن ظهور إدارة المخاطر كان بداية لتحول دارمي وثوري في الفلسفة واكب ذلك حدوث تغيير في الاتجاهات نحو التأمين، بالنسبة لمدير التأمين كان التأمين هو دائما المدخل المعياري للتعامل مع المخاطر ورغم أن إدارة التأمين شملت تقنيات بخلاف التأمين (مثل عدم التأمين أو الاحتفاظ ومنع الخسائر)، إلا أن هذه

¹ عبد القادر عصماني، أهمية بناء أنظمة إدارة المخاطر لمواجهة الأزمات في المؤسسات المالية، الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمي، جامعة فرحات عباس، سطيف، 20/21 أكتوبر، 2009، ص04.

التقنيات كانت تعتبر بالأساس بدائل التأمين وكان مدير التأمين ينظر للتأمين على أنه قاعدة مقبولة أو منهج قياسي للتعامل مع المخاطر أما الاحتفاظ فقد كان ينظر له على أنه الاستثناء لهذه القاعدة.¹

لقد بدأت فلسفة إدارة المخاطر منطقية ومعقولة وانتشرت من مؤسسة إلى أخرى، وعندما قررت رابطة مشطري التأمين تغيير اسمها إلى جمعية إدارة المخاطر والتأمين في 1975 كان التغيير إشارة إلى أن تحولاً ما يجري حيث بدأت جمعية إدارة المخاطر والتأمين بنشر مجلة اسمها "إدارة المخاطر" كما كان يقوم قسم التأمين في رابطة الإدارة الأمريكية بنشر مجموعة عريضة من التقارير والدارسات لمساعدة مشطري المخاطر، بالإضافة إلى ذلك قام معهد التأمين الأمريكي بوضع برنامج تعليمي في إدارة المخاطر يتضمن سلسلة من الامتحانات يحصل فيها الناجحون على دبلوم في إدارة المخاطر وقد تم تعديل المنهج الدراسي لهذا البرنامج في 1973 وأصبح الاسم المهني للمتخرجين من البرنامج "زميل إدارة المخاطر"، لأنه في الواقع كثيراً من المفاهيم التي نشأت في قاعات الدراسة الأكاديمية تم نقلها إلى عالم الأعمال وتطبيقها فيه.²

المطلب الثاني: فلسفة إدارة المخاطر وأهدافها

الفرع الأول: فلسفة إدارة المخاطر

تتمثل فلسفة إدارة المخاطر في النقاط الأساسية التي يجب أخذها بعين الاعتبار وإدراكها جيداً عند الحديث عن إدارة المخاطر وتتمثل أساساً في أن:³

❖ المخاطر جزء لا يتجزأ من العمل المصرفي؛

❖ فلسفة المخاطر التي يجب أن يتبناها البنك تكمن في فهمه وإدراكه للمخاطر وليس تجنبها، حيث:

◀ يقبل البنك بالمخاطرة إذا كان بإمكانه تحملها، أو إذا أدرك بأن هذه المخاطر جزء لا يتجزأ من نشاط

مربح وبإمكانه تعويضها بشكل مناسب؛

◀ يتجنب البنك المخاطر إذا لم يكن قادراً على تحملها، أو إذا كانت تكلفتها أكبر من خسارة الفرصة

الناجحة عن تجنبها؛

¹ لطيفة عبدلي، دور ومكانة إدارة المخاطر في المؤسسة الاقتصادية، دراسة مؤسسة الاسمنت ومشتقاته SCIS سعيدة، مذكرة ماجستير، تخصص إدارة الأفراد و حوكمة الشركات كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، 2011/ 2012، ص 25

² لطيفة عبدلي، نفس المرجع، ص 25.

³ سمير الخطيب، قياس وإدارة المخاطر بالبنوك - منهج علمي وتطبيق عملي -، منشأة المعارف، الإسكندرية مصر، 2008، ص 25.

❖ تجنب تركيز المخاطر بصفة مطلقة ونهائية.

الفرع الثاني: أهداف إدارة المخاطر

أما فيما يخص أهداف إدارة المخاطر فيمكن القول بأن الهدف الرئيسي لإدارة المخاطر هو قياس المخاطر من أجل مراقبتها والتحكم فيها، ويضاف إلى هذا الهدف الرئيسي الأهداف التالية:¹

- المحافظة على الأصول الموجودة لحماية مصالح المستثمرين المودعين والدائنين.
- إحكام الرقابة والسيطرة على المخاطر في الأنشطة والأعمال التي ترتبط بالأوراق المالية والتسهيلات الائتمانية وغيرها من أدوات الاستثمار؛
- تحديد العلاج النوعي لكل نوع من أنواع المخاطر وعلى جميع مستوياتها؛
- قياس المخاطر من أجل التحكم فيها، ويمكن أن يكون هذا القياس كميًا أو بيانيًا، أو بطريقة خاصة بكل بنك يتم تصميمها؛
- إدارة المخاطر من خلال تعظيم العوائد وخلق فرص وفي نفس الوقت تخفيض الخسائر وحماية الأصول؛
- تعتبر إدارة ومراقبة المخاطر جزءًا من الاستراتيجية العامة للبنك التي تطرح في اللقاءات الدورية، حيث تعمل على الاهتمام بتنافسية البنك، التطور في أسواق البنوك، أسعار الصرف، أي أن البنك بدون وجود إدارة مخاطر وثقافة التحوط من المخاطر يمكن أن يتأخر في مواجهة التغيرات والخسائر المتوقعة؛
- ضمان كفاية الموارد في حالة وقوع الخطر ووقوع خسارة عالية والقدرة على أداء الالتزامات القانونية، واستقرار الأرباح لضمان نمو البنك واستمراره؛
- حماية الاستثمارات وذلك من خلال حماية قدرتها الدائمة على توكيد الأرباح رغم أي خسائر عارضة
- إن إدارة المخاطر والتخطيط لاستمرارية العمل هما عمليتان مربوطتان مع بعضهما البعض ولا يجوز فصلهما، حيث أن عملية إدارة المخاطر توفر الكثير من المدخلات لعملية التخطيط لاستمرارية العمل؛

¹ زناقي بشير وآخرون، الحوكمة ودورها في إدارة المخاطر المصرفية في البنوك، مجلة التكامل الاقتصادي، العدد 1، المجلد 7، مارس 2019، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سعيدة، ص 37.

- تقوم إدارة المخاطر بوضع تقارير دورية بشأن حجم المخاطر التي يتعرض لها الاستثمار؛

المطلب الثالث: المبادئ الأساسية لإدارة المخاطر

تشمل المبادئ الأساسية لإدارة المخاطر أهم الاختصاصات والوظائف التي يجب أن تتولها إدارة المخاطر في البنك، بالإضافة إلى المراحل الأساسية التي يجب أن تمر بها عملية إدارة المخاطر، والأولويات التي يجب أخذها بعين الاعتبار عند تصميم نظام لإدارة المخاطر، وهذا ما سنتناوله بشيء من التفصيل في هذا المطلب.

أولاً: اختصاصات إدارة المخاطر

يمكن أن تكون أهم اختصاصات إدارة المخاطر في أي بنك كل أو بعض المهام التالية:¹

1- إعداد الدراسات؛

2- الخاصة بالسياسات والضوابط التي يتعين مراعاتها في كافة الأنشطة التي يزاولها البنك، كإعداد الدراسات الفنية الخاصة بالسياسات التي تضعها الإدارة العليا للبنك بشأن الحدود التي يتعين الالتزام بها سواء فيما يتعلق بمجال الائتمان (حد أقصى لحجم المحفظة/الودائع، حد أقصى للإقراض للعميل الواحد وللأطراف ذوي العلاقة به، حد أقصى للإقراض للنشاط الواحد...)، أو فيما يتعلق بحدود الفجوات الخاصة بالسيولة وسعر الفائدة وسعر الصرف. بالإضافة إلى متابعة مختلف الإدارات من خلال التقارير والبيانات للوقوف على مدى التزامها بتلك الحدود، وإعداد المقترحات والتوصيات اللازمة لتعديل المسار، والحد من المخاطر الناجمة عن وجود تجاوزات أكثر من المسموح به في أي نشاط؛

3- إعداد الدراسات التفصيلية اللازمة لتحديد إجراءات إدارة المخاطر على مستوى البنك ككل، ومتابعة تنفيذ تلك الإجراءات؛

4- إعداد المؤشرات والتحليلات المالية لكل ما هو تكلفة وعائد بغرض تقييم مدى سلامة السياسات المتبعة ومدى تحقيقها للأهداف المحددة باستراتيجية البنك المعتمدة من مجلس إدارته؛

5- إعداد البيانات اللازمة للجنة إدارة الأصول والخصوم بالبنك التي تختص أساساً بـ:

◀ إدارة الهيكل التمويلي للبنك ووضع الخطط البديلة لأدوات التوظيف والأوعية الادخارية؛

¹ سمير الخطيب، مرجع سابق، ص 24-30.

- ◀ الوقوف على مركز السيولة وتطوير سياسة إدارة السيولة وفقا لتطورات السوق؛
- ◀ وضع السياسات الخاصة بإدارة مخاطر السيولة، مخاطر أسعار الصرف، ومخاطر أسعار الفائدة. وبحث ما يلزم من استخدام أدوات التحوط لدرء مخاطر تقلبات السوق، المخاطر المالية، مخاطر الاستثمار، مخاطر الائتمان، ومخاطر التشغيل،... وغيرها من المخاطر؛
- ◀ مراجعة أوضاع الإقراض والتوظيف والاستثمار من جهة، وتدبير الموارد والقاعدة الرأسمالية من جهة أخرى، مع تعديل ما يلزم لمسايرة المتغيرات؛
- ◀ العمل مع الإدارات المختلفة بشأن تنمية الموارد والاستخدامات؛
- ◀ الوقوف على معدل تكلفة الأموال وأسباب ارتفاعه إن وجد ذلك، ومقارنته مع متوسط تكلفة الأموال بالنسبة للبنوك الأخرى؛
- ◀ تحديد الوضع الأمثل لاستراتيجية البنك في المدى القصير على ضوء نتائج التحليلات المالية والتوقعات الناجمة عن دراسة السوق؛
- 6- تجميع البيانات الخاصة بالمخاطر وتحليلها وتبويبها وتوجيهها لجهات المختصة حسب كل نشاط من نشاطات البنك؛
- 7- المشاركة في وضع سياسات أوجه توظيف الأصول على أساس معدلات التكلفة، والمشاركة في وضع سياسات تسعير الأصول والخصوم وأساليب الرقابة عليها، واقتراح البدائل المتاحة لتنويع مصادر الخصوم للحصول على موارد إضافية لتوفير السيولة؛
- 8- إعداد نماذج مالية لتحليل مدى حساسية موارد واستخدامات البنك للتغيرات في أسعار الصرف والفائدة؛
- 9- استحداث أو تطوير الخدمات المصرفية التي يمكن تقديمها. ومراجعة المنتجات المستحدثة على أساس معايير قبول المخاطر مقارنة بالمنافع ورفع تقارير بهذا الشأن للإدارة العليا؛
- 10 - التنسيق المستمر مع بعض السلطات الرقابية بشأن التعليمات والضوابط والتشريعات والقوانين عن طريق العمل كنقطة مرجعية مركزية لتوزيع مختلف التعليمات الرقابية ونقطة تنسيق مركزية لنقل كافة استفسارات وانشغالات البنك بمختلف إداراته الموجهة للسلطات الرقابية فيما يتعلق بتعليماتها وردود هذه الأخيرة عن تلك الاستفسارات، بالإضافة إلى متابعة مدى التزام

مختلف إدارات البنك بتلك التعليمات عن طريق رفع تقارير تفصيلية ربع سنوية عن مدى الالتزام إلى الإدارة العليا للبنك مع تضمينها بالتوصيات والإجراءات الضرورية لتحقيق الالتزام بالتعليمات الرقابية، مع وضع جدول زمني للمراجعة والفحص الدوري، وتطوير نظام الإنذار المبكر لعدم الالتزام المحتمل بتلك التعليمات؛

ثانيا: وظائف إدارة المخاطر

تتلخص المسؤوليات والوظائف الأساسية لإدارة المخاطر فيما يلي:¹

- 1- ضمان توافق الإطار العام لإدارة المخاطر مع المتطلبات القانونية؛
- 2- القيام بالمراجعة الدورية وتحديث سياسات الائتمان في المصرف؛
- 3- تحديد مخاطر كل نشاط من أنشطة المؤسسة وضمان حسن تحديدها وتبويبها وتوجيهها لجهات الاختصاص ؛
- 4- مراقبة تطورات مخاطر الائتمان والتوصية بحدوث تركيز هذه المخاطر مع الأخذ بعين الاعتبار إجمالي المخاطر لمنتجات معينة ومخاطر الطرف الآخر؛
- 5- مراقبة استخدام الحدد والاتجاهات في سوق مخاطر السيولة والتوصية بالحدود المناسبة لأنشطة التداول والاستثمار؛
- 6- مراجعة المنتجات المستحدثة على أساس معايير قبول المخاطر والمنافع ورفع تقارير بهذا الشأن للإدارة العامة؛
- 7- تطبيق النماذج التي تعتمد عليها المؤسسة في تحديد المخاطر كيميا والإشراف عليها وتحليل السيناريوهات المطروحة؛
- 8- المراجعة المستمرة لعمليات التحكم بالمخاطر في المؤسسة واقتراح التحديثات في الأنظمة المختلفة وعملية تدفق المعلومات؛
- 9- نشط الوعي بالمخاطر بوجه عام على مستوى المؤسسة ككل؛

¹ محمد عبد الحميد عبد الحي, استخدام تقنيات الهندسة المالية في إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية, أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه, كلية العلوم الاقتصادية, قسم العلوم المالية والمصرفية, جامعة حلب, 2014, ص17.

ثالثاً: أساسيات تصميم نظام لإدارة المخاطر

- يتعين أن يتضمن نظام قياس وإدارة المخاطر الذي يتبناه أي بنك من الأسس والضوابط ما يسمح بتحقيق ما يلي¹:
- 1- التعرف على وتحديد نوع وحجم المخاطر التي يواجهها البنك في مجالات نشاطه المختلفة ومن أهمها: مخاطر الائتمان، السيولة، أسعار الفائدة، أسعار الصرف...، وعلى الجميع أن يتبع في ذلك نماذج وأساليب قياس المخاطر المناسبة لحجم وطبيعة نشاط البنك ودرجة تنوع وتعقيد عملياته؛
 - 2- أن تتوفر للإدارة العليا للبنك كافة البيانات والمعلومات اللازمة للتعرف على وتقييم مخاطر الخسائر التي يواجهها في مختلف مجالات نشاطه بحيث يسمح بإدارة ومراقبة المخاطر بصورة منتظمة وفي الوقت المناسب، وتحديد المخصصات المناسبة للديون المتعثرة ولأي مخاطر أخرى سواء المتعلقة ببنود الميزانية أو بالبنود خارج الميزانية. وعلى أن يكون إعداد هذه المعلومات على مستوى البنك كوحدة مستقلة وعلى مستوى مجمع يشمل الشركات التابعة في الحالات التي تتطلب ذلك؛
 - 3- أن يكون من بين مخرجات النظام حجم وأنواع التجاوزات التي قد يواجهها البنك في مختلف مجالات نشاطه؛

¹ - سمير الخطيب، مرجع سابق، ص 23.

المبحث الثاني: التمويل التقليدي

يعد التمويل من أساسيات إنشاء وتشغيل وتوسيع المؤسسات المالية خاصة البنوك بمختلف أنواعها وأحجامها، إذ تحتاج المؤسسات إلى التمويل بأشكالها المتخلفة، وهذا من أجل تغطية مختلف احتياجاتها للقيام بأنشطتها ووظائفها المعتادة .

المطلب الأول: ماهية التمويل التقليدي

الفرع الأول: مفهوم التمويل التقليدي

يعرف التمويل على أنه "البحث عن الطرائق المناسبة للحصول على الأموال والاختيارات وتقييم تلك الطرائق والحصول على المزيج الأفضل بينهما بشكل يناسب كمية ونوعية احتياجات المؤسسة"¹

مجموعة من القرارات حول كيفية الحصول على أموال الأزمة لتمويل استثمارات المؤسسة، وتحديد المزيج الأمثل من مصادر التمويل المقترضة الأموال المملوكة من أجل تغطية استثمارات المؤسسة.²

فالتمويل البنكي هو الثقة التي يوليها البنك لشخص ما سواء كان طبيعياً أو معنوياً بأن يمنحه مبلغاً من المال لاستخدامه في غرض محدد، خلال فترة زمنية متفق عليها وبشروط معينة لقاء عائد مادي متفق عليه وبضمانات تكفي البنك لاسترداد قرضه في حال توقف العميل عن السداد.³

نستخلص من التعاريف السابقة أن التمويل التقليدي هو الطرق والكيفيات للحصول على الأموال من مصادر مختلفة وتكون بناء على الثقة بين الطرفين وبضمانات كافية ، خلال فترة زمنية وعائد متفق عليهما .

¹ رابع خوني، رقية حساني، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها، إيتراك للنشر والتوزيع، دط، مصر، 2008، ص96/95.

² حمزة الشيعي، ابراهيم الجزراوي، الإدارة المالية الحديثة، دار صفاء للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 1998، ص2 .

³ سميرة مناصرة، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين التمويل التقليدي والتمويل المستحدث، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي - أم البواقي -، 2015/2016، ص 107.

الفرع الثاني: أهمية التمويل التقليدي¹

تحتل البنوك مراكز حيوية في النظم الاقتصادية التي تعتمد على نشاط القطاعين العام والخاص في تجميع رؤوس الأموال بهدف تمويل التنمية الاقتصادية، إذ أن البنوك يمكنها أن تؤثر على التنمية الاقتصادية تأثيراً إيجابياً من خلال تعبئة المدخرات الكافية والتوزيع الكفاء لهذه المدخرات المجمعة على الاستثمارات المختلفة، ويحتاج القطاع العام والخاص لاحتياجات تمويلية متنامية للقيام بالدور المنوط له لتفعيل النشاط الاقتصادي وتوسيع القاعدة الانتاجية وتعزيز الصادرات وإعادة هيكلتها، ولذلك تنبع أهمية التمويل البنكي كآلية لتوفير الاحتياجات التمويلية لهذه القطاعات.

كما تتضح أهمية التمويل البنكي من خلال:

- ✓ توفير رؤوس الأموال لإقامة المشاريع الإنتاجية واستمراريتها؛
- ✓ منح السمعة الحسنة والاستقرار الاقتصادي للأفراد والمؤسسات، فالتمويل البنكي في الظروف الاقتصادية الاستثنائية يعد من أهم بواعث الاستقرار والأمان بالنسبة للأفراد والمؤسسات والقطاعات الاقتصادية ؛
- ✓ تفعيل السياسة النقدية وتفعيل عمليات الأسواق المالية باعتبار البنوك التجارية أحد أهم الأدوات الأساسية في عمليات الأسواق المالية المحلية والعالمية وذلك من خلال ما يوفره من مزايا لكل من المدخرين والمستثمرين ؛
- ✓ تمويل عجز الموازنة العامة حيث تلجأ الدولة إلى التمويل البنكي عند عدم كفاية إيرادات المصادر التقليدية من ضرائب ورسوم وقروض لتغطية النفقات العامة للدولة ؛
- ✓ في ظل التطور الحاصل لأشكال النقود وتعدد وظائفها تنبع أهمية التمويل البنكي من قدرة الجهاز البنكي على الالتزام بجميع المتطلبات المالية للوحدات الاقتصادية ذات العجز المالي والحفاظ على التوازن والاستقرار الاقتصادي العام الداخلي والخارجي ؛

¹ سميرة مناصرة، مرجع سابق، ص 108.

المطلب الثاني: أدوات التمويل في البنوك التقليدية.

تعتبر عملية أو طريقة حصول المؤسسة على ما تحتاج إليه من أموال لتلبية احتياجاتها من أكبر انشغالاتها، وهذا راجع لما تكسبه من تأثير على مشاريعها، في هذا الخصوص نجد طريقتين للتمويل هما:

الفرع الأول: التمويل الداخلي

أولاً: تعريف التمويل الداخلي ومكوناته

تعد الأموال الخاصة المصادر التقليدية للتمويل في المؤسسة، وفي هذا المصدر تستمد أموالها من عند المساهمين ويقصد بالتمويل الداخلي الأموال المتولدة من العمليات الجارية للمؤسسة أو من مصادر عرضية دون اللجوء إلى المصادر الخارجية¹. يتم التمويل الذاتي بإعادة الاستثمار الكلي أو الجزئي للفائض المحتجز والذي يتكون من عنصرين أساسيين في حالة المؤسسة الراجعة وهما:

1- الربح المحتجز الذي يشمل كل الاحتياجات المكونة عند توزيع الأرباح المخصصة التي لها طبيعة الاحتياطات.

2- نواتج الاهتلاكات.

كما يمكن تعريف التمويل الداخلي على أنه الأموال المتولدة عن العمليات الجارية للمؤسسة أو من مصادر ثانوية دون اللجوء إلى مصادر خارجية وهناك ضرورة إلى التمييز بين التدفق النقدي والتدفق المالي. فالأول هو كل العمليات التي يترتب عنها عملية دخول وخروج النقود وبالتالي التغير في الرصيد النقدي وفي حين الثاني هو قيد لا يترتب عنه عملية دخول أو خروج.²

ويتكون التمويل الداخلي من:³

الاهتلاكات: هي التكلفة الحقيقية مقابل انخفاض رأس المال المستثمر فهذا الجزء المتقطع من الربح ما هو إلا حفاظ على رأس المال الابتدائي وبالتالي هو ليس إيراد نقدي ومن حيث جهة أخرى تخصيص جزء من الأرباح لتعويض نقصان رأس المال له ميزة ضريبية.

¹ عبد الغفار حنفي، الإدارة المالية المعاصرة، مدخل اتخاذ القرارات المكتب العربي، دط، الإسكندرية، 1993، ص405.

² مبارك لسوس، التسيير المالي، ديوان المطبوعات الجامعية، دط، الجزائر، 2014، ص175-204.

³ نوزي أبو بكر وآخرون، تقنيات مراقبة التسيير، ج1، دار البعث، دط، 1990 الجزائر ص27.

المبيعات: هي المصدر الأساسي للنقديات في المؤسسة، كلما كانت المبيعات أكبر كلما كانت السيولة متوفرة أكثر.

الأرباح المحتجزة: هي الأموال المحتجزة لأسباب أخرى قبل الوصول إلى الربح القابل للتوزيع كالمؤونات الخسائر والتكاليف.

إيرادات التنازل عن بعض الأصول غير المستخدمة: وتتمثل في التنازل عن أصل من الأصول الخاصة بالمؤسسة من الاستثمارات.

إن التمويل الداخلي يمكن المؤسسة من تغطية الاحتياجات المالية لتسديد وتنفيذ الاستثمارات الرأسمالية، وزيادة رأس المال العامل ويشمل التمويل الداخلي الفائض النقدي المتولد عن العمليات الجارية كذلك ثمن بيع الأصول غير المستخدمة حيث يشكلان المقدرة الذاتية للمؤسسة على التمويل.

ثانياً: أهمية التمويل الداخلي

يعتبر التمويل الداخلي من المصادر الأقل تكلفة، لكن من الصعب أن تعتمد المؤسسة عليه بصفة كاملة لتمويل استثماراتها، فعادة ما يتجاوز حجم الاستثمارات هذا المورد فتظهر الضرورة للجوء إلى المصادر الخارجية عند عدم كفايتها، وقد دلت الدراسات أن نسبة التمويل الداخلي إلى إجمالي التمويل يتراوح بين 70% و80% في الدول الغربية الكبيرة.

ثالثاً: مزايا التمويل الداخلي¹

✓ التمويل الداخلي أهم مورد في المؤسسة التي يصعب عليها الحصول على أموال من مصادر أخرى.

✓ استخدام الأرباح المحققة في تمويل المؤسسات يمنحها الاستقلالية البيئية وحرية الحركة فاستخدام جزء من الأرباح المحتجزة في شكل احتياطي غير معلن يعفي المؤسسة إلى اللجوء إلى أعباء القروض الخارجية وما يتبعها من شروط تسديد فوائده ويصبح لدى المؤسسة رصيد نقدي مناسب لمواجهة الاحتياطات المتعددة والمتغيرة من الأموال، ويتحسن إيراد المؤسسة بانخفاض المؤسسة بانخفاض الفوائد المدفوعة مع الأخذ بعين الاعتبار حسن استخدام الاستثمار، حيث لا يقل فيه الإيراد فيه عن تكلفة الفرصة البديلة.

¹ مبارك لسوس، مرجع سابق، ص178.

رابعاً: عيوب التمويل الداخلي¹

- ✓ إذا كانت الأرباح الموزعة محدودة فهو وضع يؤدي إلى عدم رضا أصحاب الأسهم.
- ✓ عند الاعتماد الكلي على هذا المورد المحدود، يعني عدم الاستفادة من الموارد المالية.
- ✓ قد يصاحب إعادة الاستثمار الأموال من التمويل الداخلي فكرة أنها بدون تكلفة مما يجعلها تستعمل بشكل غير عقلاني مقارنة بباقي الموارد.

الفرع الثاني: التمويل الخارجي

يتوقف حجم التمويل الخارجي على حجم التمويل الداخلي واحتياجات المؤسسة المالية أي أنه يكمله لتغطية المتطلبات المالية الجارية أو الاستثمارية وبصفة عامة لا يكفي التمويل الداخلي للتغطية مما يجعل المؤسسة تلجأ إلى مصادر خارجية وتنقسم المصادر الخارجية إلى ما يلي:

أولاً: مصادر التمويل قصير الأجل

"يقصد بمصادر التمويل قصير الأجل مجموعة الخصوم التي تساهم في عملية تمويل الأصول المتداولة والتي تكون مستحقة السداد خلال سنة في الغالب"² وتمثل فيما يلي:

1- الائتمان التجاري:

يعرف على أنه واحد من أهم أشكال مصادر التمويل قصير الأجل وقد يكون في بعض الأحيان أكبر مصدر خاص بالنسبة للمشاريع الصغيرة التي لا تستطيع سداد قيمة المشتريات نقداً وتمنح فترة زمنية معينة معتبرة (قصيرة) لتسديد قيمة هذه المشتريات، كما يعرف أنه عملية البيع بالأجل التي تتم بين منافع التوزيع المختلفة أم ما ينشأ من حساب مفتوح وغيره نتيجة لعملية البيع النقدي فيما تتم بين المنتج وبين الوكيل أو بين الوكيل وتاجر الجملة أو بين تاجر الجملة وتاجر التجزئة من عمليات آجلة يعتبر ائتماناً تجارياً، حيث لا يدفع الثمن نقداً وإنما تترك له فترة زمنية معينة يسمح له من خلالها سداد القيمة المستحقة عليه، ويعتبر الائتمان التجاري مصدر للتمويل من وجهة نظر مشتري البضاعة وليس من وجهة نظر البائع³.

¹ منير شاكر محمد، إسماعيل إسماعيل، عبد الناصر نور، التحليل المالي، مدخل صناعة القرارات، دار وائل للنشر، ط3، الأردن، 2008، ص289.

² عدنان هاشم رحيم السمرائي، الإدارة المالية، الجامعة المفتوحة، ط2، ليبيا، 1997، ص25.

³ جمال الدين مرسي، الإدارة المالية، مدخل اتخاذ القرارات الدار الجامعية، مصر، دط، 2007، ص308.

وللائتمان التجاري عدة أشكال فقد يأخذ شكل حساب مفتوح أو شكل ورقة تجارية كالكميالية والسند الأذني¹

***الحساب المفتوح (الحساب الجاري):** في هذه يقوم البائع بتوريد البضاعة المطلوبة للمشتري، ويرسل إليه الكمية والسعر والقيمة وبموجب صورة الفاتورة يقوم البائع بقيد القيمة على حساب العميل (من حساب المبيعات) وتدرج القيمة لديه ضمن الذمم، ويقوم المشتري بقيد القيمة لحساب العميل (من حساب المشتريات إلى حساب الموارد) وتدرج القيمة ضمن حساب الدائنين، ويكون مستند الدائنية هو الفاتورة وصورها والقيود الحسابية المثبتة بالدفاتر التجارية، ولا يستطيع المورد أن يقطع قيمة الحساب المفتوح لدى البنك إذا رغب في توفير نقدية سائلة، إلا في بعض الدول التي توجد بها مؤسسات تقبل قطع حسابات الذمم كشركات تسليف المال، وعندما تسدد القيمة من المشتري تجري قيود حسابية معينة وقد يقفل الحساب المفتوح نتيجة هذه القيود، ويظهر الحساب المفتوح في الأصول المتداولة للمورد وفي الخصوم المتداولة للمشتري.

***الكميالية:** وهي إحدى الأوراق التجارية ويلاحظ أن الكميالية فيها ثلاثة أطراف أو أشخاص أحدهم البائع أو الدائن وهو الساحب وهو المورد الذي يمنح الائتمان لعملية بالمبلغ الموجود بالكميالية والثاني هو المشتري والمدين أو المسحوب عليه وهو الذي يأخذ البضاعة بالأجل ويقبل الكميالية ويوقع عليها والثالث المستفيد وهو الذي يقبض القيمة الموجودة بالكميالية وبدون التوقيع على الكميالية من المسحوب عليه تصبح الكميالية مجرد ورقة لا قيمة لها.

***السند الأذني:** وفي هذه الحالة يقوم العميل بالتوقيع على تعهد بدفع القيمة في تاريخ معين للمستفيد، والذي يكون هم المورد في نفس الوقت، وبذلك فإن أطراف السند الأذني إثنان فقط هما الساحب والمسحوب عليه.

2- الائتمان المصرفي:

يعتبر التمويل المصرفي شكلا من أشكال التمويل قصير الأجل ويعتمد على البنوك التجارية وشركات الأموال، والبنوك التجارية من أقدم المؤسسات المالية المتخصصة التي توفر الأموال على شكل ائتمان قصي الأجل للمشاريع المختلفة لسد حاجاتها من الأموال لتمويل عملياتها التجارية ويأخذ التمويل المصرفي شكلين هما الائتمان المصرفي بضمان والائتمان المصرفي بدون ضمان:²

***الائتمان المصرفي بضمان:** يقدمه عديد البنوك وشركات الأموال بطلب تقديم ضمانات معينة من قبل المشاريع لضمان مبلغ القرض المطلوب وهناك عدة أسباب لوضع ضمانات من قبل المشروعات المقترضة مقابل الحصول على القرض منها.

¹ جمال الدين مرسي، مرجع سابق، ص 312-318.

² عدنان هاشم رحيم السمراي، المرجع السابق، ص 262-266.

- قد تكون المشاريع حديثة التكوين فهي لا تتمتع بسمعة مالية أو تجارية كافية لضمان استرداد القرض.

- قد تكون المشاريع صغيرة وبذلك فإن المخاطرة التي يتحملها البنك أو جهة الإقراض عالية بالقياس للمشاريع الكبيرة ولضمان السداد يطلب وضع ضمان مقابل القرض.

- ضعف المركز المالي والائتماني للمشروع المقترض.

***الائتمان المصرفي بدون ضمان:** تقوم البنوك التجارية وبعض شركات الأموال بإعطاء المشاريع قروض قصيرة الأجل دون ضمان عيني ويحدث ذلك غالباً عندما يكون المشروع المقترض معروف لديهم أي أن له سجل تعامل مستمر معهم حيث تصل القناة لدى البنك المعني بأن عملية إجراء المفاوضات بخصوص منح قرض قصير الأجل لهذه المشاريع تكلفة خاصة وأنه على علم بوضعها المالي من خلال التعامل المستمر بينهما، ويتم تثبيت هذا النوع من القروض رسمياً بالتصديق على مستندات البنك من قبل المقترض وتمثل هذه المستندات قيمة القرض ومدته وتاريخ التسديد ومقدار الفائدة واجبة الدفع وعدد الأقساط وقيمة كل قسط في حالة اشتراط التسديد بأقساط.

ثانياً: مصادر التمويل متوسط الأجل

تمثل مصادر التمويل متوسطة الأجل الأنواع من القروض التي تستحق الدفع خلال فترة من سنة إلى خمس سنوات وهي تستحق بعد مرور فترة زمنية تزيد عن الفترة الزمنية المتعلقة باستحقاق القروض قصيرة الأجل وأقل من فترة استحقاق القروض طويلة الأجل.¹

وتنقسم مصادر التمويل متوسطة الأجل إلى قسمين:

1- قروض مباشرة: تمثل القروض متوسطة الأجل المباشرة نوعاً من القروض التي يلتزم المشروع عند الحصول عليها بسداد كل من أصل القرض والفائدة المستحقة في تاريخ معين وتخضع عملية الإقراض في هذه الحالة لشروط الدفعات ما بين المشروع وما بين المقرض وذلك فيما يتعلق بمعدل الفائدة وتاريخ الاستحقاق وأسلوب السداد، وعادة تتراوح فترة الاقتراض ما بين ثلاثة إلى خمسة عشرة عام، وتحصل المشروعات على هذا النوع من القروض من المؤسسات المالية المختلفة كالبنوك أو شركات التأمين أو بعض الهيئات العامة.

ويتميز هذا النوع من الاقتراض بـ:¹

¹ جمال الدين مرسي، مرجع سابق، ص 318.

السرعة: نظرا لأن عملية التمويل تنتج عن مفاوضات مباشرة ما بين المقرض والمقترض فإن الإجراءات الرسمية تكون المشروع على احتياجاته المالية بسرعة.

المرونة: في حالة حدوث أي تغيرات في الظروف الاقتصادية المحيطة بالمشروع يمكن تغيير بنود التعاقد وهو يصعب تحقيقه في حالة الأنواع الأخرى.

2-الاستئجار: تشير عملية الاستئجار إلى اتفاق بين مؤسستين بحيث تقوم المؤسسة باستخدام أحد الأصول المملوكة لمؤسسة أخرى وذلك لمدة سنة أو أكثر مقابل التزامها بدفع مبلغ معين، وفقا لهذا الأسلوب تستطيع المؤسسة المستأجرة أن تستفيد من خدمات الأصل الذي تحتاج إليه لفترة زمنية معينة دون الحاجة إلى شرائه، وهناك ثلاثة أنواع من الاستئجار:²

***الاستئجار التشغيلي:** يطلق هذا النوع من الاستئجار أحيانا على استئجار الخدمات، ويقوم على فكرة الانتفاع من خدمات الأصل دون أن ينتهي ذلك الانتفاع بتملكه، ومن أبرز الأمثلة على هذا النوع من التأجير تأجير الحاسبات وآلات التصوير والشركات والسيارات ومن أبرز ملامح هذا النوع من التأجير:

✓ يكون المؤجر مسؤولا عن الصيانة وخدمة الأصل المؤجر.

✓ لا تكون الدفعات المتوقعة من تأجيره لمدة واحدة كافية لتغطية تكاليفه وبأمل المؤجر عادة أن يسترد هذه التكاليف من تكرار عملية التأجير.

✓ تكون مدة التأجير أقل من الحياة الإنتاجية المتوقعة للأصل المؤجر هذا ويتوقع أن يستبعد المؤجر تكاليفه خلال تجديد عقد التأجير لجهة أخرى أو من خلال بيع الأصل بعد انتهاء فترة الإيجار.

✓ يشتمل عقد التأجير التشغيلي على حق المستأجر في إلغاء عقد الإيجار وإعادة المستأجر أن يعيد المأجور إذا كان متقادما فنيا، أو إذا انتقلت الحاجة إليه بسبب تراجع نشاط المستأجر.

***الاستئجار المالي:** يختلف هذا لنوع من التأجير عن التأجير التشغيلي بما يلي:

✓ لا يعتبر المؤجر مسؤولا عن خدمات الصيانة.

¹ نحال فريد مصطفى، مبادئ وأساسيات الإدارة المالية، دار الجامعة الجديدة للنشر، دط، الإسكندرية، 2003، ص263.
² محمد مفلح عقل، مقدمة الإدارة المالية والتحليل المالي، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، 2006، ص90-91.

✓ عقد غير قابيل للإلغاء

✓ يلتزم المستأجر بدفع سلسلة من الدفعات النقدية لمالك الأصل لقاء استعمالها تعادل في مجموعها كلفة الأصل مضاف إليه العائد الذي يقبل به المؤجر.

✓ يستمر هذا العقد طوال حياة المنفعة للأصل.

✓ يدفع المستأجر تكاليف التأمين والضرائب.

✓ ينتهي هذا العقد بامتلاك المستأجر للأصل المؤجر.

***البيع وإعادة الاستئجار:** يكون الأصل في هذه الحالة مملوكا للمستأجر، ثم يتم شراؤه من قبل المؤجر وإعادة تأجير نفسه إلى البائع، وهذا النوع من التأجير شائع في العقارات وعلى نطاق أقل من الماكينات والمعدات، وبموجب هذا الترتيب يستلم البائع (المستأجر) الثمن المدفوع له من قبل المشتري (المؤجر) حالا، وفي الوقت نفه يحتفظ البائع (المستأجر) بحق استعمال الأصل للبيع.¹

3- القروض الآجلة :

يمكنها تعريفها بأنها "اتفاق بين المقترض والمقرض يقدم بموجبه المقرض مبلغا من المال ويلتزم المقترض بإعادة المبلغ المقترض في مواعيد محددة بموجب دفعات متفق على قيمتها ومواعيد دفعها بالإضافة إلى الفوائد."

ويمكن أن تلجأ المؤسسات إلى الاقتراض للأسباب التالية :

- عدم إمكانية طرح أسهم جديدة أو التمويل عن طريق الأرباح المحتجزة .

- ضعف الطلب في السوق المالي واحتمالات عدم تغطية الإصدار

- عدم تأثير الاقتراض في السيطرة المالية على إدارة المؤسسة.

- يوفر للمؤسسة مرونة الاقتراض قصير الأجل .

- كونه أقل تكلفة من إصدار الأسهم

¹ محمد مفلح عقل، مرجع سابق، ص129.

ثالثاً: مصادر التمويل طويل الأجل

يمثل التمويل طويل الأجل الأموال التي توفر مشروع لتمويل القرض للمشروع لتمويل القروض الاستثمارية المتاحة ويمثل التزاماً على المشروع كشخصية معنوية مستقلة أن هذا الالتزام يضيف عبئاً آخر على المدير المالي للمشروع يتمثل بالضرورة معرفة ما يسمى بأسواق المال لأنه يلجأ إليها من محاولته الحصول على أموال لأجل طويلة، ويمكن تقسيم مصادر التمويل طويلة الأجل إلى الأسهم والسندات والقروض طويلة الأجل.

1- الأسهم:

وتنقسم إلى:

أ- **الأسهم العادية:** وتعتبر أحد مصادر التمويل طويلة الأجل في المشروع حيث يمكن تعريفه بأنها مستخدمات ملكية قابلة للتدخل تحظى كاملها حق أخذ حصة من النتائج جزء من أموال التصفية وإمكانية المشاركة في الاجتماعات السنوية للجمعية العادية.

• قيم الأسهم العادية:

- القيمة الاسمية: وتمثل المبلغ المنصوص عليه في عقد تأسيس المشروع وتكون هذه القيمة مدونة على صلة الأسهم وفي بعض الأنظمة قد تحدد التشريع حداً أدنى معين للمشاريع لإصدار أسهمها العادية.

- القيمة السوقية: والتي تتحدد وفقاً لمؤشرات العرض والطلب في سوق الأوراق المالية ولهذا فإن القيمة تمتاز بالتغير المستمر اعتماداً على تلك المؤشرات.

- القيمة الدفترية: التي تتمثل بحاصل حقوق الملكية على عدد الأسهم في حالة إصدار المشروع لهذا النوع من الأسهم فقط

• **حقوق حملة الأسهم العادية:** يتمتع حملة الأسهم العادية بصفتهن ملاك الشركة المساهمة بمزايا مختلفة وحقوق متعددة منها:

- الحق في الاشتراك في الأرباح المقرر توزيعها: لجميع المساهمين دون استثناء الحق في المشاركة في الأرباح المقرر توزيعاً على أسس متساوية دون التمييز بين حملة الأسهم من الفئة نفسها. .

- الحق في الاشتراك في موجودات الشركة عند تصفيتها: في حالة التصفية أي عندما تقوم شركة المساهمة ببيع أصولها وسداد كل ما عليها من التزامات وأيضاً دفع نصيب حملة الأسهم الممتازة يكون لحملة الأسهم العادية في أي مبالغ باقية.
- الحق في حضور الجمعيات العمومية: لكل مساهم الحق في حضور الجمعيات العمومية للمساهمين ما لم يعلق النظام القانوني للشركة هذا الحق على شرط امتلاك المساهم لعدد معين من الأسهم.
- الحق في الاكتتاب: حيث أن لحامل السهم العادي الحق في الاكتتاب على الأسهم العادية الجديدة التي يصدرها المشروع، وأيضاً أي نوع آخر من الأوراق المالية التي يمكن تحويلها إلى عادية في المستقبل.
- الحق في التصويت: إن أحد الحقوق الجوهرية لحملة الأسهم العادية هم حقهم في الاشتراك في انتخاب أعضاء مجلس الإدارة عن طريق عملية التصويت، ويعتبر هذا الحق على جانب كبير من الأهمية لأنه يسمح لحملة الأسهم العادية بأن يكون لهم صوتاً في انتخاب أعضاء مجلس الإدارة.

• مزايا الأسهم العادية: ¹

- لا تشكل كلفة ثابتة على الشركة لأنه لا يستحق عليها عائداً إلا إذا تحقق الربح وتقرر توزيعه كله أو جزء منه هذا وبالرغم من عدم الالتزام القانوني لتوزيع الأرباح إلا أن إدارة الشركة قد تجد نفسها مهزومة أدبياً بالمحافظة على مستوى التوزيع السابق حتى نذكر تحسينه.
- تغطي الأسهم كمصدر تمويلي للشركة مرونة أكثر من التي تقدمها الأوراق المالية ثابتة الكلفة، كم تكون أقل خطورة من غيرها.
- تفادي فرض بعض القيود التي قد ترد مع مصادر التمويل الأخرى مثل الحفاظ على مستوى محدد من المديونية ومستوى معين من رأس المال.
- مصدر تمويلي مناسب عندما تكون المؤسسة قد استخدمت كامل طاقتها على الإقراض، لأن مثل هذه الزيادة في رأس المال تؤدي إلى زيادة الثقة في الشركة وتوسع قدرتها على الإقراض.

¹ محمد مفلح عقل، مرجع سابق، ص 111 .

• عيوب الأسهم العادية:

- يؤدي التوسع في إصدارها إلى زيادة قاعدة المالكين وقد يؤدي ذلك إلى تأثير سلطة المالكين المسيطرين حالياً.
- توسيع قاعدة الأرباح وبالتالي تدني العوائد نتيجة لانخفاض الأرباح المحتجزة لإعادة الاستثمار.
- قد تكون كلفة إصدارها عالية من ناحية الإجراءات الأرباح الموزعة تخضع للضريبة الأمر الذي كلفتها بالمقارنة مع الدين.
- رغم ما تتمتع به الأسهم العادية من مزايا وعيوب إلا أنها مصدر جيد للتمويل كون هذا الإصدار يؤدي إلى استغلالية المؤسسة وزيادة القدرة الائتمانية لها، مما يسهل عليها الحصول على قروض في المستقبل بكلفة أقل.
- ب- الأسهم الممتازة: يمثل السهم الممتاز مستند ملكية له قيمة اسمية وقيمة دفترية وقيمة سوقية، غير أن هذه القيمة الدفترية كما تظهر في المؤسسة مقسومة على عدد الأسهم المصدرة وعلى الرغم من أنه ليس للسهم الممتاز تاريخ استحقاق محدد إلا أنه قد ينص على استدعائه في توقيت لاحق.¹

• حقوق حملة الأسهم الممتازة:

- الأولوية في الحصول على الأرباح وأموال التصفية.

- تراكم الأرباح.

- الحق في التصويت.

• مزايا الأسهم الممتازة:

- تجنب المؤسسة دفع الالتزامات الثابتة الواجبة الدفع أو الوفاء بها كفائدة على السندات، لذلك نجد أن أحد أحجام المؤسسة عن دفع توزيعات على الأسهم الممتازة لا يعرضها لمخاطر الإفلاس عكس الفائدة على السندات التي قد يؤدي عدم دفعها إلى الإفلاس.
- يستطيع المدير المثالي عن طريق بيع الأسهم الممتازة أن يتجنب شرط المساهمة المتساوية في المكاسب والذي يتطلبه بيع أسهم عادة جديدة.

¹ منير إبراهيم هنيدي، الفكر الحديث في مجال التمويل، منشأة المعارف، دط، الإسكندرية، 1998، ص20.

• عيوب الأسهم الممتازة:

- يجب أن تباع الأسهم الممتازة على عائد أعلى من عائدات السندات.
- إن المخاطر التي يتعرض لها حملة الأسهم الممتازة أكثر من تلك التي يتعرض لها حملة السندات فليس هناك ما يضمن له عائدا فوريا.
- ليس لحملة الأسهم الممتازة الحق في المطالبة بنصيبهم من الأرباح إلا إذا قررت الإدارة توزيعها.

2- السندات:

تمثل السندات الأموال المقترضة التي تستخدم في التمويل طويل الأجل، لأنها في واقع الأمر عبارة قروض طويلة الأجل وهذا القرض طويل الأجل ينقسم إلى أجزاء صغيرة متساوية في القيمة يطلق على كل منها اسم "سند".¹

أ- أشكال السندات:

تتخذ السندات التي تصدرها شركات المساهمة عد أشكال منها:

السند لحامله: حيث تدفع الفائدة والأصل لحامل السند.

السندات الاسمية: حيث تدفع الفائدة والأصل للشخص المسجل اسمه في السند.

سندات قابلة للتحويل إلى أسهم: وهي الإسناد الذي يمكن تحويله إلى عدد محدد من الأسهم العادية بناء على رغبة حاملها شريطة أن تكون اتفاقية الإصدار الأساسية قد منحت هذا الحق.

سندات الدخل: هي السندات التي لا تدفع فوائدها إلا إذا تحقق للشركة المقترضة دخل يكفي لتسديد الفوائد، أما فيما يتعلق بتسديد قيمة السند نفسه فيتم بناء على موعد محدد وعلى المقترض الالتزام بهذا الموعد بغض النظر عن تحقق دخله أو عدم تحققه.

¹ جميل أحمد توفيق، مرجع سابق، ص 367.

ب- حقوق حملة السندات:

لحملة السندات لجملة من الحقوق تتمثل فيما يلي:

- **المطالبة بالعائد:** يحق لحملة السندات الطالبة بعائد سنوي على السندات يتمثل في الفائدة التي تلتزم المؤسسة بدفعها لهم سواء حققت أرباحاً أم لم تحققها، وتحسب الفائدة كنسبة ثابتة على القيمة الاسمية للسند، كما يحق للمستثمر استرداد أمواله عند تاريخ استحقاق السند.
- **الأولوية في نصيبهم من أموال التصفية:** يحق لحملة السندات الحصول على نصيبهم من أموال التصفية في حالة إفلاس المؤسسة قبل حملة الأسهم الممتازة والعادية، مما يخفف لهم من المخاطر التي يتعرض لها هؤلاء المستثمرون
- **التصويت في الجمعية العامة للمساهمين:** لا يحق لحملة السندات التصويت في الجمعية العامة للمساهمين، وإنما يحق لهم تشكيل لجنة تقوم بمتابعة استيفاء المؤسسة للشروط التي يتضمنها العقد، كما قد تعين هذه اللجنة عضواً ينوب في حضور اجتماعات الجمعية العامة، لكن لا يحق له التصويت إلا في حدود ما يخوله عقد التأسيس.¹

المبحث الثاني: التمويل الرقمي

يعتبر التمويل الرقمي آلية مبتكرة لتحسين أنظمة وعمليات قطاع الخدمات المالية والمصرفية المقدمة من

مدفوعات إلكترونية، تحويل للأموال وتسهيل عمليات الإقراض والاقتراض إلى جانب خدمات أخرى .

كما يساهم التمويل الرقمي في تقديم منتجات مبتكرة، وذلك بغية تحقيق الكفاءة والفعالية، وذلك في ظل استخدام الإنترنت والهواتف الذكية والتقنيات الرقمية المختلفة.

المطلب الأول: ماهية التمويل الرقمي

لقد برز التمويل الرقمي كموجة جديدة من الابتكارات المالية التكنولوجية، وقد أحدث نقلة نوعية في كل

المجالات لاسيما في مجال الخدمات المالية والتمويل، وذلك لما يوفره من ابتكارات واختراعات تسهل المعاملات مع تقليل التكاليف وتحقيق الكفاءة.

الفرع الأول: تعريف التمويل الرقمي

¹ محمد مفلح عقل، مرجع سابق، ص 128.

يعد مفهوم التمويل الرقمي أحد المصطلحات الحديثة جدًا التي ظهرت في القرن الحادي والعشرين، وأن التمويل الرقمي يعد ضماناً لموصول إلى مختلف الخدمات المالية مثل توفر حساب بنكي ادخار أساسي، الوصول إلى الائتمان القائم على الحاجة، تسهيل التحويلات والتأمين والمعاشات التقاعدية للسكان الذين لا يتعاملون مع البنوك أو الشرائح الأضعف أو الفئات ذات الدخل المنخفض في المجتمع.¹

يعرف التمويل الرقمي على أنه "خدمات مالية يتم تقديمها من خلال الهواتف المحمولة أو أجهزة الكمبيوتر الشخصية أو الانترنت أو البطاقات المرتبطة بنظام دفع رقمي موثوق" ويشمل التمويل الرقمي قدراً كبيراً من المنتجات المالية الجديدة والأعمال المالية والبرامج المتعلقة بالتمويل والأشكال الجديدة للتواصل مع العملاء والتفاعل معهم والتي تقدمها الشركات التكنولوجية المالية ومقدمي الخدمات المالية المبتكرة.²

وعرف أيضاً بأنه مجموعة من الخدمات الرقمية الجديدة في مجال المعلومات المالية مثل التخطيط المالي والاستشارات المالية والمدفوعات والتمويل والاستثمارات ودعم العمليات المشتركة بين العملاء والبنوك³،

وعرف أيضاً تلك المنتجات والخدمات التي تعتمد التكنولوجياً لتحسين نوعية الخدمات المالية التقليدية.

الفرع الثاني: أهمية التمويل الرقمي

يمكن أن يستخلص من التمويل الرقمي بعض الفوائد الهامة وهي:

1-زيادة الشمول المالي وتوسيع الخدمات المالية للقطاعات غير المالية وتوسيع الخدمات الأساسية للأفراد نظراً لأن ما يقارب من 50٪ من المجتمع في العالم النامي يمتلكون بالفعل هاتفاً محمولاً، ويمتلك التمويل الرقمي القدرة على توفير خدمة مصرفية ميسورة التكلفة ومريحة وآمنة للأفراد الفقراء في البلدان النامية.

2-تعزيز الناتج المحلي الإجمالي للاقتصادات الرقمية عبر توفير وصول مناسب إلى مجموعة متنوعة من المنتجات والخدمات المالية للأفراد وكذلك الشركات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة، والتي يمكن أن تعزز الإجمالي وبالتالي تحسن مستويات الناتج المحلي الإجمالي كما ويمكن أن يؤدي أيضاً إلى مزيد من الاستقرار الاقتصادي.

¹ حراق سمية، فرص وتحديات استقرار النظام المالي العالمي في ظل تنامي التمويل الرقمي، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2022-2023، ص62.

² المرجع السابق، ص 62.

³ سيف علي حسين، وفاء حسين الحيدري، دور التمويل الرقمي في تحسين وتعزيز الشمول المالي/ بحث تطبيقي في الجهاز المصرفي العراقي، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد 16، العدد 57، العراق، 2021، ص 105.

3-الابتكار في التمويل الرقمي آثار إيجابية طويلة الأجل على الأداء المصرفي، يبحث سكوت وآخرون Scott, et at., (2017).

التأثير على أداء البنك نتيجة اعتماد SWIFT ووجدوا أن اعتماد (SWIFT) لو تأثيرات كبيرة على الربحية على المدى الطويل علماً أن هذه التأثيرات أكبر بالنسبة للبنوك الصغيرة منها للبنوك الكبيرة.

4-يوفر للحكومات منصة لتسهيل الزيادة في إجمالي النفقات مما يؤدي لاحقاً إلى زيادة الإيرادات الضريبية الناتجة عن الزيادة في حجم المعاملات المالية، وكذلك لو فوائد لمنظمي النظام المالي والنقدي لأن اعتماد التمويل الرقمي على نطاق واسع يمكن أن يقلل بشكل كبير من تداول الأموال السيئة (أو المزيفة) وما إلى ذلك.

5-يحسن من رفاهية الأفراد والشركات ممن لديهم حسابات مصرفية رسمية لإتمام معاملات مالية متعددة، ومع ذلك لا يمكن تحقيق الفوائد المتوقعة للتمويل الرقمي بالكامل إلا إذا كانت تكلفة تقديم الخدمات المالية الرقمية ضئيلة أو معدومة، وتشمل الفوائد الأخرى للتمويل الرقمي للعملاء تحكماً أكبر في التمويل الشخصي للعملاء، سرعة اتخاذ القرار المالي والقدرة على إجراء المدفوعات.

الفرع الثالث: عوامل تطور التمويل الرقمي

إن نمو التمويل الرقمي كان مدفوعاً بمجموعة من العوامل ولعل أبرزها ما يلي: ¹

أولاً - التطور التكنولوجي: أبرز ما ميز التمويل الرقمي هو عدم وجود قيود وضعية يمكن أن تعرقل تقدمها مما ساهم ذلك في زيادة وتيرة هذا التقدم والتقبل، فأبرزت إمكانات جديدة لها القدرة على التكيف كما ساهم انخفاض تكلفة التكنولوجيا في تعزيز هذا النمو، حيث انخفضت بمقدار 31% على مدار 10 سنوات الماضية، فالتكنولوجيا الجديدة قادرة على تحسين مرونة عمل أنظمة مؤسسات كالبنوك مثلاً.

ثانياً - توافر التمويل

حيث أصبحت هنالك سهولة في الوصول للتمويل ما يمكن رواد الأعمال والمؤسسين من بدء مشاريع جديدة، حيث بلغت قيمة استثمارات رأس المال المخاطر ما قيمته 13.6 مليار دولار على المستوى العالمي عام 2016.

¹ هبة عبد الرحيم، الزهراء أوقاسم، التكنولوجيات المالية في دول الخليج بين حداثة الظاهرة وسرعة الاستيعاب، مجلة دراسات اقتصادية جامعة عاشور الجلفة، الجزائر، العدد 38، أوت 2019، ص 55-356.

ثالثا - تغير توقعات العملاء:

لقد ساهم تغير توقعات العملاء وتغير طلباتهم على الخدمات الرقمية ما يدعو إلى إيجاد حلول ابتكارية من طرف الفاعلين التقليديين فحوالي %63.1 من المستهلكين عبر العالم يقبلون على استخدام منتجات وخدمات التكنولوجيا المالية.

رابعا - الدعم التنظيمي:

فالحكومات والسلطات التنظيمية بدعمها لهذا النوع من التكنولوجيات تساهم في خفض الحواجز أمام مستثمريها فبعض الحكومات اعترفت لدور الهام لشركات التكنولوجيا المالية في تسهيل واستكمال الأدوار التقليدية لشركات الخدمات المالية، ففي 2016 الحكومات من خلال خمس دول أعلنت عن تطوير برامج San box مختبرات تنظيمية على مستواها.

خامسا - جائحة كوفيد 19 :

سبب التباعد الاجتماعي والعزلة وحالات الإغلاق التي تسببت جائحة كوفيد 19 ، وعدم قدرة الأفراد على التوجه إلى المصارف والمؤسسات المالية بأنفسهم، توجه مزيد من الأشخاص نحو الاعتماد على تقنيات التمويل الرقمي الحديثة كما أدى تحسن وسهولة استخدام تطبيقات هذه التقنيات وابتكاراتها وزيادة أمانها إلى سعي الأفراد للحصول عليها الأمر الذي أدى إلى تراجع حصة المصارف والمؤسسات المالية التقليدية. فعلى سبيل المثال أدى تفشي وباء كوفيد 19 إلى تأثير إيجابي على سوق منصة الإقراض الرقمي .وعملت المؤسسات الائتمانية والبنوك على تعزيز عروضها المصرفية الرقمية لتلبية احتياجات عملائها بشكل أفضل في أعقاب تفشي الوباء بالإضافة ذلك بدأت البنوك بشكل متزايد في استخدام القنوات الرقمية لإقراض القروض في إطار برنامج حماية شيكات الرواتب.

حيث يوفر برنامج حماية شيك الراتب في المتحدة أموالا للشركات الصغيرة لمدة تصل إلى 8 أسابيع .وفقا للإحصاءات المقدمة من Numerated والتي تعد من أهم موفري منصات الإقراض الرقمي، حيث اختارت 82% من الشركات في الولايات المتحدة التقدم للحصول على قروض برنامج حماية شيك الراتب PPP عبر الإنترنت خلال جائحة كوفيد 19 بدلا من القنوات التقليدية.

المطلب الثاني: تقنيات التمويل الرقمي

يشهد النظام المالي الدولي اليوم نقلة نوعية من التمويل التقليدي إلى التمويل الرقمي، بفضل خدمات التقنيات المالية الرقمية، هذه الأخيرة التي أثبتت لحد الآن قدرتها على إحداث تغييرات جذرية في قطاع الخدمات المالية، حيث تقدم التكنولوجيا المالية خدمات لكثير من الأفراد والشركات بطرق سريعة، سهلة وأقل تكلفة.

الفرع الأول: سلسلة الكتل " البلوك تشين "

تعد آلية برمجية لامركزية تسمح بتتبع وتسجيل الأصول والمعاملات دون وجود سلطة ثقة مركزية مثل البنك وتنشئ شبكات البلوك تشين إثباتا للملكية باستخدام التوقيعات الرقمية الفريدة التي تعتمد على مفاتيح التشفير العامة المعروفة للجميع على الشبكة والمفاتيح الخاصة المعروفة فقط للمالك. تؤدي الخوارزميات المعقدة المعاملات إلى توافق الآراء بين المستخدمين، مما يضمن عدم إمكانية العبث ببيانات المعاملات بعد التحقق، مما يقلل من مخاطر الاحتيال كما يعد block chain نوع جديد من قاعدة البيانات يتيح للأطراف المتعددة مشاركة قاعدة البيانات والقدرة على تغيير ذلك بطريقة آمنة ومأمونة حتى لو لم يثقوا في بعضهم البعض.¹

الفرع الثاني: العملات الرقمية

العملات الرقمية هي الأموال المتداولة عبر الانترنت ولها جميع خصائص الأموال التقليدية واقرب مثال لها بطاقات الائتمان والخصم ويمكن استخدامها لدفع ثمن السلع والخدمات ومن خصائص العملات الرقمية انه ليس لها حدود جغرافية او سياسية ويتم ارسالها والتعامل بها في أي مكان بالعالم وهي خاضعة لجهة مركزية والشركات التي تتعامل مرخصة من قبل البنوك المركزية وسلطات النقد وتنظم هذه الجهات الرقابية تراخيص هذه الشركات وأنظمة التعامل بها وهي في الغالب تحتاج لوسيط ثالث إما أن يكون مؤسسة مالية او جهة حكومية ودائما ما يكون لها ما يقابلها من العملات الرسمية ويتطلب التعامل تحديد اسم المستخدم بمستندات رسمية والتأكد من هويته ومن خصائصها كذلك أنها غير شفافة فلا يمكن للغير مشاهدتها.

الفرع الثالث: المدفوعات الرقمية Digital Payments

¹ حراق سمية، مرجع سابق، ص 90-132.

لقد عرفت معاملات المدفوعات الدولية نموا متزايدا بعد الأزمة المالية 2008 وحتى عام 2018 فلقد نمت المدفوعات في أوروبا باستمرار بمضاعفة معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الأوروبي من 2013 إلى 2018 ، وهذا راجع للتحول الرقمي المستمر وتبني الاتحاد الأوروبي لاستراتيجية الرقمنة والتمويل الرقمي . في حين نمت عائدات مدفوعات آسيا والمحيط الهادئ بنسبة 6% في عام 2018 بما يتماشى مع نمو الناتج المحلي الإجمالي للمنطقة ولكن على عكس المتوقع، أي أبطأ مما كان عليه في أمريكا الشمالية . حيث كانت الإيرادات في آسيا متقلبة للغاية خلال السنوات الأخيرة . فمثلا نج د أن المعاملات الأساسية نمت نمو قويا وبشكل ملحوظ . خصوصا معاملات الدفع الإلكتروني في المنطقة، حيث ارتفعت بنسبة %15 سنويا أي أكثر من 2.5 ضعف المعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي . أما في سنة 2019 فقد نمت الإيرادات العالمية بنسبة %5 تقريبا في عام 2019 ، مما رفع إجمالي إيرادات المدفوعات العالمية إلى أقل من 2 تريليون دولار بقليل كما استمرت المدفوعات في النمو بوتيرة أسرع من إجمالي الإيرادات المصرفية، حيث زادت حصتها إلى أقل من %40 ، مقارنة بنحو الثلث قبل خمس سنوات فقط . وقد ظلت المساهمات النسبية في الإيرادات العالمية لجميع المناطق الجغرافية الأربع متسقة في عام 2019 . وسجلت كل منطقة نمو قويا في المدفوعات بقيادة أمريكا اللاتينية بنسبة %6 واصلت منطقة آسيا والمحيط الهادئ ريادتها في النمو ومساهمتها في الإيرادات العالمية ب %45 من الإجمالي، مع حصول الصين على الحصة الأكبر . كما استمر معدل نمو مدفوعات آسيا والمحيط الهادئ في الاعتدال مقارنة بالسنوات الماضية . غير أن أحداث 2020 التي فرضتها أزمة جائحة كورونا أدت إلى تغيير بيئة العمل للشركات الكبيرة والصغيرة في جميع أنحاء العالم . فبالنسبة لقطاع المدفوعات، تراجعت إيرادات المدفوعات العالمية بنسبة تقدر بنحو %22 في الأشهر الستة الأولى من العام مقارنة بالفترة نفسها من عام 2019 حوالي 220 مليار دولار .

الفرع الرابع: منصات التمويل الجماعي

يشير التمويل الجماعي إلى ممارسة تمويل المشروع عن طريق جمع المساهمات المالية من عدد كبير من الأشخاص، عادة عن طريق الإنترنت كما يمكن تعريف التمويل الجماعي على أنه " جهود من قبل رواد الأعمال الأفراد أو مجموعات لتمويل مشاريعهم من خلال سحب مساهمات صغيرة من مجموعات كبيرة من الأفراد عبر الإنترنت دون استخدام وسطاء ماليين . يمكن التعبير عن منصات التمويل الجماعي من خلال إلتقاء قادة المشروع (مبتكرو الأعمال، الشركات الصغيرة والمتوسطة، والجمعيات، وما إلى ذلك) والمدخرين على الإنترنت عبر منصة مخصصة . أين يقدم حاملو المشاريع مشاريعهم ويختار المدخرون تمويل ما يحلو لهم ووفقا لقيمهم .

الفرع الخامس: الإقراض الرقمي Digital Lending

يقصد بالإقراض الرقمي جهود البنوك والمؤسسات المالية التقليدية في تحويل عملية الإقراض المتعارف عليها لعملية رقمية تتم عبر شبكة الانترنت، وباستخدام تطبيقات وبرامج معينة. الأمر الذي يسمح بحصول المقترضين على أدوات ومنتجات القرض الرقمي من أي جهاز متصل بالإنترنت ومن أي مكان حول العالم. ولقد ساهم تطوير الأموال عبر الهاتف المحمول والمدفوعات عبر الإنترنت، والتوسع في بيانات المستخدم التي تأتي معها إلى تحفيز الإقراض الرقمي حيث بدأت شركة نغلة المالية Ant Financial في الصين، وهي شركة عالمية رائدة في مجال الخدمات المالية عبر الإنترنت والهاتف المحمول، كخدمة مدفوعات وتوسعت في توفير الائتمان الرقمي. يستخدم المقرضون الرقميون "البيانات البديلة" من مزودي المدفوعات ومصادر أخرى مثل الإنترنت (و"محركات القروض") مثل الخوارزميات المبتكرة (لتحديد العملاء الجديرين بالائتمان وتقديم الإقراض) غير المضمون في الغالب. ونمت شركات التكنولوجيا المالية في الولايات المتحدة الجديرين لتشكيل 38% من سوق القروض الشخصية غير المضمونة في 2018، من 5% فقط في 2013 في المملكة المتحدة، وتعد الشركات الصغيرة والمتوسطة هدفا واضحا لشركات التكنولوجيا المالية، حيث تتلقى 2% فقط من القروض المصرفية، على الرغم من تساهم في 50% من الناتج المحلي الإجمالي و 70% من العمالة.

الفرع السادس: التأمين الرقمي

التأمين الرقمي هو التحويل الرقمي، أي تحويل كل خدمات التأمين التي تقدمها شركات التأمين لجميع العملاء إلى خدمات رقمية، أي أتمتة العمليات بهدف تعزيز الكفاءة والسرعة، حيث إن الأتمتة هي استخدام الكمبيوتر والأجهزة المبنية على المعالجات أو المتحكمات والبرمجيات في مختلف القطاعات الصناعية والتجارية والخدمية من أجل تأمين سير الإجراءات والأعمال بشكل آلي دقيق وسليم وبأقل خطأ ممكن.¹

المطلب الثالث: إيجابيات وسلبيات التمويل الرقمي²

الفرع الأول: إيجابيات التمويل الرقمي:

¹ محمد عبد اللطيف زايد، السيد الشري الأشرقر، علاء محمد شكري، هبة لله عبد الصبور أمين، التأمين الرقمي: دراسة تطبيقية على قطاع التأمين السعودي، المجلة العربية للإدارة، المجلد 9، ع 1، السعودية، مارس 2019، ص 19.

² محمد مغنم، سفيان أبحري، دور التمويل الرقمي في تعزيز الشمول المالي في المنطقة العربية، مجلة المدير، عدد خاص، المجلد 9، 2022 ص 203.

- ✓ إتاحة الخدمات المالية للقطاعات غير المالية. و توفير خدمات مصرفية مربحة وآمنة للأفراد الفقراء.
- ✓ زيادة الناتج الداخلي الخام وتقليص تداولات السوق السوداء.
- ✓ اتخاذ القرارات المالية السريعة. وإمكانية إجراء أو استلام المدفوعات خلال ثوان.
- ✓ توفير إيرادات لمقدمي التمويل الرقمي.

الفرع الثاني: سلبيات التمويل الرقمي:

- ✓ التمويل الرقمي لا يخدم الأفراد من دون هاتف محمول أو الأجهزة رقمية.
- ✓ تعتمد أساسا على الانترنت، مما يحرم الأفراد الذين لا يتوفر لديهم اتصال انترنت.
- ✓ طريقة اعتماد التمويل الرقمي من طرف الدول (اختياري أو إلزامي) قد تؤدي إلى إقصاء الأفراد غير المؤهلين للخدمات الرقمية.
- ✓ الخروقات الأمنية للبيانات الرقمية شائعة ويمكن أن تؤدي إلى تخفيض ثقة العملاء.
- ✓ مخاطر Black swan قد تكون آثارها وخيمة على التمويل الرقمي.
- ✓ رسوم التمويل الرقمي قد تعود بالفائدة على أصحاب الدخل المرتفع والمتوسط عمى حساب ذوي الدخل المنخفض.
- ✓ لا تسمح العديد من البيئات السياسية والتنظيمية من التمويل الرقمي الكامل.

خلاصة الفصل الأول:

من خلال هذا الفصل فقد كان تركيزنا منصبا على ثلاثة عناصر أساسية مست بالدرجة الأولى التعريف بإدارة المخاطر ومبادئها وقواعدها واستراتيجيتها ثم التعريف بالتمويل التقليدي والرقمي وأدواتهم وإيجابيات وسلبيات كل واحد منهما باعتبار التمويل هو الأكثر نشاطا للتعرض للمخاطر المصرفية المتمثلة في مخاطر الائتمان ، مخاطر السيولة ، مخاطر السوق ومخاطر التشغيل .

إن النشاط المصرفي وعلى رأسه التمويل سواء التقليدي أو الرقمي يلعب دورا أساسيا في توفير الأموال لمتطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية فهو يقوم على أساس الثقة في التعامل . والجدير بالملاحظة أن الطبيعة الخاصة للنشاطات المصرفية المختلفة والمعايير التي تحكمها والعائد الذي تسعى إلى تحقيقه البنوك ، جعل هذه البنوك يغلب عليها طابع المخاطرة الذي أصبح يلعب دورا أساسيا وفعالاً وكذلك أصبح لصيقا بالعمليات المصرفية وملازما لها ، لذا وجب على هذه الأخيرة ضرورة الدراية الواسعة بجميع الجوانب التي تحيط بهذا المفهوم، حتى تتمكن البنوك من التحكم جيدا بالخطر وما يمكن أن يترتب عنه.

ونظرا للظروف والتطورات السريعة فقد شهد التمويل أيضا تطورا ملحوظا في تقنياته، لذلك وجب على البنوك ضرورة مواكبة هذا التطور، وهذا من خلال تبني العديد من الاستراتيجيات والتي تهد في مجملها إلى الإدارة الرشيدة والجيدة للمخاطر المصرفية سواء الاستراتيجيات التقليدية أو الاستراتيجيات الحديثة وها ما سنتناوله في الفصل الموالي.

الفصل الثاني:

الاستراتيجيات التقليدية والحديثة لإدارة المخاطر المصرفية

نظرا للتطورات المتلاحقة التي تشهدها الساحة المالية المحلية والدولية ونظرا للتزايد المستمر في حجم ونوعية المخاطر التي تواجهها البنوك بمختلف أنواعها التي أصبحت تهدد سلامتها واستقرارها فكان عليها لزاما تبني جملة من الاستراتيجيات من أجل التمكن من إدارة المخاطر المصرفية بطريقة صائبة، كما أصبحت مجبرة كذلك على تبني مختلف الطرق الحديثة في ظل التحول الرقمي من أجل قياس هذه المخاطر، وبما أن هذه الاستراتيجيات والأساليب ذات أهمية بالغة فقد خصصنا هذا الفصل من أجل دراسة مختلف الاستراتيجيات التقليدية منها والحديثة لإدارة المخاطر وأساليب قياسها وهذا من خلال تقسيمه إلى ثلاث مباحث هي:

المبحث الأول: المسار الاستراتيجي لإدارة المخاطر المصرفية

المبحث الثاني: الاستراتيجيات التقليدية لإدارة المخاطر المصرفية

المبحث الثالث: الاستراتيجيات الحديثة لإدارة المخاطر المصرفية

المبحث الأول: المسار الإستراتيجي لإدارة المخاطر

حتى تتمكن إدارة البنوك من التحكم في مختلف مبادئ إدارة المخاطر وتحقيقها بشكل سليم ، لابد لها من تتبع استراتيجية لإدارة المخاطر وفق مسار منطقي وعملي .

المطلب الأول: المراحل الاستراتيجية لإدارة المخاطر المصرفية

تعمل كل عملية لإدارة المخاطر على ضمان أن المخاطر:¹

✓ قد تم تحديدها بشكل يمكن الاعتماد عليه.

✓ قد تم قياسها وتقييمها بشكل صحيح.

✓ يمكن الحد منها بنجاح.

✓ تتم متابعتها ومراقبتها بشكل جيد.

وحتى يتم تحقيق ذلك فإن عملية إدارة المخاطر يجب أن تمر بسلسلة منطقية من الخطوات تميل إلى الاندماج مع بعضها البعض في الواقع العملي. وفيما يلي أهم تلك الخطوات:

1- تحديد الأهداف:

تتمثل الخطوة الأولى في عملية إدارة المخاطر في تقرير ما يود البنك أن يفعله برنامج إدارة المخاطر الخاص به بدقة، وذلك للحصول على أقصى فائدة من النفقات المرتبطة بإدارة المخاطر، وإلا نشأ ميل للنظر لعملية إدارة المخاطر على أنها سلسلة من المشاكل الفردية المنعزلة وليست مشكلة واحدة، ومنه لا تكون هناك قواعد إرشادية تحقق اتساق منطقي عند التعامل مع المخاطر المصرفية.

وهناك العديد من الأهداف المحتملة المتنوعة لوظيفة إدارة المخاطر - كما سبق أن وضحنا- أهمها الحفاظ على بقاء البنك أي ضمان استمرارية وجوده ككيان اقتصادي، بالإضافة إلى الحد من أو تقليل التكاليف المرتبطة بالمخاطر إلى حدها الأدنى. كما تساهم إدارة المخاطر في بلوغ أهداف البنك عن طريق ضمان ألا تحول الخسائر المرتبطة بالمخاطر بينه وبين بلوغ هذه الأهداف.

¹ - سمير الخطيب، مرجع سابق، ص 20.

ويتم غالبا إضفاء صبغة رسمية على أهداف إدارة المخاطر من خلال "سياسة إدارة المخاطر المؤسسية" التي تنص على الأهداف والتدابير اللازمة لبلوغها¹. حيث تصدر أهداف وسياسة إدارة المخاطر عن مجلس إدارة البنك (الإدارة العليا) الذي تقع على عاتقه المسؤولية النهائية عن الحفاظ على أصول البنك، مع الأخذ بنصح ومشورة مدير المخاطر.

2- التعرف على المخاطر:

يعني تعريف المخاطر أن إدارة المخاطر تتعرف دائما على المخاطر التي يتعرض لها البنك وتصنفها وتحدد الجهات المسؤولة عن كل نوع منها، فالتحديد المنظم للمخاطر هو الأساس لأي إدارة فعالة للمخاطر، لذا يتعين على البنك أن يولي مسألة تحديد المخاطر أولوية عالية.

ويتم التعرف على المخاطر من خلال:

- تحديد المخاطر الرئيسية التي تكتنفها أنشطة البنك لتحديد المخاطر الناجمة عن الأنشطة القائمة والجديدة على حد سواء، حيث تولى إدارة المخاطر الأولوية لمخاطر الائتمان ومخاطر السيولة ومخاطر السوق خاصة منها مخاطر أسعار الفائدة وأسعار الصرف بالإضافة إلى مخاطر التشغيل، كما تتم مراجعة الأولويات بصفة دورية.
- تحديد الأهمية النسبية لكل منها والعوامل الحقيقية المؤدية لها.
- وأخيرا وضع الإجراءات والاستراتيجيات المناسبة لها التي يعتمد عليها البنك لمواجهةها.

3- تقييم وقياس المخاطر:

بعد أن يتم التعرف على المخاطر يقوم مدير المخاطر بقياسها بهدف التحديد الرقمي للخسائر المحتملة من كافة أنواع المخاطر التي يتعرض لها البنك، ويتم مبدئيا تحديد المخاطر بالأرقام للحد بشكل عام من إجمالي المخاطر التي يتعرض لها البنك حيث يعتمد هذا الأخير في التحديد الرقمي لها على طرق علمية مبنية على نماذج معروفة و"مناسبة" وتمت الموافقة عليها من قبل الإدارة العليا للبنك.

¹ - طارق عبد العال حماد "إدارة المخاطر"، مرجع سابق، ص 59.

ويقصد بكلمة مناسبة أن هذه الطرق والنماذج توفر مقاييسا متناسبا تماما مع أهداف البنك في إدارة المخاطر كما تتوافق من حيث درجة الاعتماد عليها ودرجة تعقيدها مع أهمية المخاطر التي يعتمد عليها في قياسها حيث توجد مخاطر - بسبب شدة وطأة الخسائر المحتملة المرتبطة بها- تتطلب الاهتمام بها أكثر من غيرها.

4- دراسة البدائل واختيار الأداة المناسبة للتعامل مع المخاطر والحد منها:

تتمثل هذه الخطوة في دراسة التقنيات التي ينبغي استخدامها للتعامل مع كل نوع من أنواع المخاطر، وتتمثل هذه التقنيات كما وضعنا سابقا في التجنب أو التحاشي، التقليل أو الخفض، الاحتفاظ، الاقتسام، التحويل، وأخيرا التحوط.

وتمثل هذه المرحلة من مراحل عملية إدارة المخاطر مشكلة في اتخاذ القرار، لصعوبة تحديد أي التقنيات أنسب للتعامل مع الخطر الذي نحن بصدد إدارته، كما تتفاوت درجة وجوب اتخاذ مدير المخاطر لهذه القرارات من بنك لآخر، ففي بعض الأحيان ترسي سياسة المخاطر في البنك بعض المعايير التي يجب تطبيقها عند اختيار التقنيات، كما تحدد القواعد التي يجوز للمدير أن يعمل في حدودها، فإذا كانت سياسة إدارة المخاطر جامدة وصارمة ومفصلة تكون صلاحيات وقدرة مدير المخاطر على التحرك محدودة فيصبح بذلك إداريا وليس صانعا للقرار. بينما في حالة عدم وجود سياسة رسمية أو حينما تكون السياسة مرسومة بشكل مرن يسمح بوجود حرية العمل والتصرف، تكون مسؤولية مدير المخاطر أكبر.

وعند محاولة تقرير ما هي التقنية الواجب استخدامها للتعامل مع خطر من نوع معين يدرس مدير المخاطر حجم الخسائر المحتملة، مدى احتمال حدوثها، والموارد التي ستكون متاحة لتغطية الخسارة في حالة حدوثها، ثم يتم إجراء تقييم للعوائد والتكاليف المرتبطة بكل تقنية، وعلى أساس أفضل المعلومات المتاحة والاسترشاد بسياسة إدارة المخاطر بالبنك يتم اتخاذ القرار.

5- تنفيذ القرار:

في هذه المرحلة يتم إعداد وتنفيذ الإجراءات المناسبة والملائمة التي تتوافق مع الأداة التي تم اختيارها في المرحلة السابقة، فمثلا إن قرار الاحتفاظ بالخطر يمكن تنفيذه في وجود احتياطي أو صندوق تمويلي أو بدونهما، فإذا تقرر فتح صندوق تمويلي فيجب اتخاذ إجراء إداري بذلك حتى يتم تنفيذ القرار. أما إذا كان القرار هو منع

حدوث الخسارة عن طريق تجنب الخطر ففي هذه الحالة يجب تصميم وتنفيذ برنامج مناسب لذلك. أما إذا تقرر تحويل الخطر من خلال التأمين مثلا فيجب أن يتم اختيار شركة التأمين وعقد مفاوضات للتعاقد معها.

6- التقييم والمراجعة:

إن إضافة مرحلة التقييم والمراجعة ضمن مراحل عملية إدارة المخاطر من الضرورة بمكان وذلك لسببين:¹

◀ الأول أن عملية إدارة المخاطر لا تتم في فراغ، فالأشياء تتغير وتنشأ مخاطر جديدة وتختفي مخاطر قديمة، ولذلك فالتقنيات التي كانت مناسبة في فترة سابقة قد لا تكون مثلى في الفترة الحالية، ومنه الانتباه المتواصل مطلوب.

◀ أما الثاني فهو أن الأخطاء ترتكب أحيانا، ويسمح إجراء تقييم ومراجعة لبرنامج إدارة المخاطر لمدير المخاطر بمراجعة القرارات واكتشاف الأخطاء قبل أن تصبح باهظة التكاليف.

ورغم أن التقييم والمراجعة يجب أن تكونا وظيفتين متواصلتين لمدير المخاطر، إلا أن بعض البنوك تستعين باستشاريين مستقلين بشكل دوري لمراجعة برنامجها، حيث يمكن استخدام هؤلاء المستشارين لمراجعة وتقييم كامل برنامج إدارة المخاطر أو أقسام معينة منه بصفة دورية أو كلما اقتضت الضرورة ذلك. وعادة البنوك التي تستعين بمستشاريين هي البنوك غير القادرة أو غير المستعدة لإنشاء وظيفة مدير مخاطر داخلها، إلا أن كثيرا من البنوك الموجود لديها مدير للمخاطر بالفعل ترى أن إجراء مراجعة خارجية أمر مرغوب فيه.

المطلب الثاني: أدوات إدارة المخاطر:

تتمثل أدوات إدارة المخاطر في الأساليب التي يمكن استخدامها عند التعامل مع المخاطر ويمكن تلخيص أهم هذه الأدوات في الأساليب التالية:

أ- تجنب المخاطر:

يرفض البنك أحيانا قبول خطر معين، وينشأ ذلك نتيجة عدم رغبته في مواجهة خسارة معينة، مثل ذلك تجنب الاستثمار في وعاء ادخاري معين وتفضيل وعاء ادخاري آخر أقل خطورة، أو امتناع البنك عن منح قروض مرتفعة المخاطر وذلك لتجنب المخاطر الائتمانية، أو عدم الاستثمار في الأوراق المالية طويلة الأجل لتجنب مخاطر

¹ - طارق عبد العال حماد "إدارة المخاطر"، مرجع سابق، ص 63.

أسعار الفائدة. ورغم أن تجنب الخطر يقلل من احتمال وقوع الخطر إلى الصفر، إلا أنه قد يجرم البنك من تقديم خدمات معينة وبالتالي تحقيق أرباح معينة لتجنب المسؤولية المهنية أو الخوف من الخسارة، هذا بالإضافة إلى صعوبة تجنب بعض الأخطار. ورغم أن تجنب الخطر هو أحد أساليب مواجهته، إلا أنه يعد أسلوباً سلبياً وليس إيجابياً في التعامل مع الأخطار، ولأن التقدم الشخصي والتقدم الاقتصادي كلاهما يتطلب التعامل مع الأخطار بطريقة إيجابية، فإن هذا الأسلوب يعد أسلوباً غير مناسب في التعامل مع كثير من الأخطار¹.

ب- التقليل أو التحكم في المخاطر:

يقصد بتقنيات التحكم في المخاطر التقليل بأدنى تكاليف ممكنة من المخاطر التي يتعرض لها البنك، وتشمل أساليب التحكم في المخاطر كل المداخل التي تهدف إلى تقليل أو تجنب الخسائر ومجهودات الرقابة. وفي هذا الأسلوب فإن البنك لتقليل المخاطر يقوم أساساً بـ:

- رصد سلوك القروض من أجل استبيان علامات التحذير المبكر لمشاكل التوقف عن الدفع؛

- تقليل مخاطر أسعار الفائدة باستخدام سياسة إدارة الأصول والخصوم (Assets and Liabilities Management) والتي يجري تصميمها لذلك الغرض.

ج- نقل المخاطر:

نقصد بنقل المخاطر تحويلها من شخص لا يرغب في تحملها إلى طرف آخر يبدي استعداداً لتحملها مقابل ثمن. فقد يقبل البنك بدفع عمولة خطر مقابل تحويل الخطر لمؤسسة أخرى تحويلاً كلياً أو جزئياً لعدم رغبته في المراقبة الدائمة لهذا الخطر، ويكون ذلك عن طريق تأمين القروض حيث يسمح التأمين بتغطية خطر المقابل وملاءة العميل، بالإضافة إلى توريق القروض.

1- رضوان سمير عبد الحميد، "المشتقات المالية ودورها في إدارة المخاطر ودور الهندسة المالية في صناعة أدواتها"، دار النشر للجامعات، مصر، الطبعة الأولى، 2005، ص ص314-315.

د- اقتسام المخاطر:

والذي يعني قبول بعض المخاطر وتحويل بعضها (أي أن هذه الإستراتيجية تجمع بين تجنب ونقل المخاطر)، وذلك عن طريق اقتسام المخاطر مع الغير خاصة في التسهيلات كبيرة الحجم أو ذات المخاطر المرتفعة تحت ما يسمى بقروض المشاركة.¹

هـ- التحوط: والذي يمكن تمييزه عن التأمين بأنه نقل المخاطرة مع التضحية بإمكانية الربح.

المبحث الثاني: السياسات التقليدية لإدارة المخاطر المصرفية

إن البنوك بمختلف أنواعها تواجه مجموعة متنوعة من المخاطر التي تهدد سلامتها واستقرارها، وانطلاقاً من التزايد المستمر في حجم ونوعية المخاطر التي تواجهها هذه البنوك، فقد خصصنا هذا المبحث لدراسة طرق قياس وإدارة الأنواع الرئيسية للمخاطر المصرفية وهي قياس وإدارة مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة ومخاطر السوق ومخاطر التشغيل.

المطلب الأول: قياس وإدارة مخاطر الائتمان

تعرف مخاطر الائتمان على أنها المخاطر الناجمة عن فقدان كل أو جزء من الفوائد المستحقة أو أصل الدين أو كلاهما معاً، سواء بالنسبة للاستثمارات في الأوراق المالية أو السندات أو القروض وتظهر هذه المخاطر على شكل ديون متعثرة تنجم عن عجز العملاء عن السداد أو عدم رغبة لدى العميل أو عدم قدرته على سداد التزاماته تجاه البنك.²

نظراً لأهمية مخاطر الائتمان فقد خصصنا هذا المطلب لدراسة أساليب قياسها وإدارتها، حيث نتعرض من خلاله إلى أهم الأعمال التي تقوم بها إدارة المخاطر الائتمانية، ثم أهم مؤشرات قياس هذا النوع من المخاطر.

أولاً: أهم الأعمال التي تقوم بها إدارة المخاطر الائتمانية

إن إدارة المخاطر الائتمانية بالبنك تستلزم بجانب الاختصاصات المؤكدة لكل إدارة من إدارات قطاع الائتمان (الإدارة المركزية للائتمان وإدارة متابعة الائتمان وإدارة تسوية الديون المتعثرة... الخ) وجود نظام لقياس

² محمد محمود المكاوي، إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر، 2012، ص 24.

وإدارة المخاطر الائتمانية يتم تطبيقه من خلال الإدارة المركزية للائتمان وإدارة متابعة الائتمان كل حسب اختصاصه أو من خلال إدارة مستقلة تتولى القيام بالإجراءات التالية¹:

1- إعداد تقييم دوري لمحفظة استثمارات البنك ومحفظته الائتمانية:

يتعين إجراء تقييم دوري لمخاطر استثمارات البنك ومحفظة الائتمان لديه، وما تم من إجراءات في شأنها وما سيتم اتخاذه لمواجهة ما يستجد من مخاطر، حيث يعرض التقييم على الإدارة العليا للبنك.

2- إعداد تقييم لمخاطر النشاط الاقتصادي:

تهدف عملية تقييم المخاطر إلى إيجاد معيار موضوعي لقياس المخاطر على مستوى النشاط والعميل، وعلى مستوى المحفظة ككل. ويمثل نظام تقييم المخاطر حجر الزاوية في تقييم الجدارة الائتمانية للعميل، كما يساعد على ما يلي:

- ❖ منح الائتمان الجيد على أسس موضوعية ومتابعة استثمارية جودته؛
- ❖ الرقابة على جودة المحفظة وتحديد إستراتيجية التعامل مع المخاطر المستقبلية للمحفظة؛
- ❖ تحديد الأنشطة الاقتصادية المستهدفة لتوسع الائتماني بها وتلك المطلوب تقليص الائتمان الموجه إليها؛
- ❖ تسعير التمويل تأسيساً على العلاقة بين العائد والمخاطرة؛
- ❖ وضع أساس هام لتحديد السلطات التقديرية في مجال منح الائتمان.

وتجدر الإشارة إلى أن التقييم الرقمي للجدارة الائتمانية ليس بديلاً لتحليل الائتماني لدى مسؤولي الائتمان حيث أنه لا يشمل كافة التصورات والاحتمالات المتوقعة حدوثها مستقبلاً. كما يتم التعرف على تقييم المخاطر من خلال محورين أساسيين: يتعلق الأول بمخاطر النشاط الاقتصادي، أما الثاني فيتعلق بالمخاطر الائتمانية المرتبطة بالجدارة الائتمانية للعميل، حيث يتم تقييم العملاء عند منح الائتمان، وعند أي تغيرات تطرأ خلال فترة التسهيل، كما تتم مراجعة التقييمات مرة كل عام كحد أدنى.

1 - سمير الخطيب، مرجع سابق، ص 165-206.

3- إعداد تقارير شهرية وربع سنوية وتقارير عن الحالات الخاصة بشأن الأمور الآتية:

أ- إعداد تقارير شهرية تعرض على الإدارة العليا تتضمن ما يلي:

- ◀ إيضاح التغيرات التي طرأت على حجم المحفظة الائتمانية وأسبابها؛
- ◀ حجم التسهيلات بدون ضمان عيني ونسبتها في المحفظة؛
- ◀ حجم التسهيلات الممنوحة مقابل ضمانات عينية مصنفة حسب نوع الضمان والقيمة السوقية للضمانات للوقوف على مدى جودتها وكفائتها؛
- ◀ التسهيلات المستحقة على العملاء ولم تسدد بعد؛
- ◀ التجاوزات عن الحدود المصرح بها، وبيان السلطات الائتمانية التي وافقت على ذلك، والأسباب التي أدت إلى تلك التجاوزات، والموعد المنتظر لسدادها، وذلك حتى تتسنى متابعتها.

ب- إعداد تقارير دورية ربع سنوية تعرض أوضاع المحفظة الائتمانية وتطوراتها وعلى وجه الخصوص نذكر منها بالأساس:

- بيانات عن توزيع محفظة القروض على قطاعات النشاط الاقتصادي بصورة ربع سنوية؛
- بيانات عن توزيع المحفظة إلى تسهيلات بضمان عيني مع تحديد قيمة الضمان عند آخر تقييم، وتسهيلات بدون ضمان عيني؛
- مؤشرات جودة الأصول المعتمدة داخل البنك وفق نظام الإنذار المبكر، والذي يتم احتسابه بصفة شهرية كما يلي:

- نسبة المحفظة الائتمانية إلى إجمالي الودائع؛

- توزيع المحفظة على قطاعات النشاط الاقتصادي؛

- نسبة القروض الغير المضمونة إلى إجمالي المحفظة؛

- بيان عن التركزات التي تصل إلى 25 % فأكثر من القاعدة الرأسمالية للبنك سواء كانت في صورة توظيفات البنك لدى العميل على شكل أسهم رأسمال وتسهيلات ائتمانية، أو في صور التمويل المختلفة؛
- بيانات إجمالية عن التركزات التي تزيد عن 10 % من القاعدة الرأسمالية للبنك (مع تحديد حد أقصى لها).
- نسبة مخصصات الديون إلى إجمالي التسهيلات غير المنتظمة المتمثلة في القروض والتسهيلات التي استحققت ولم تسدد؛
- نسبة التسهيلات الغير المنتظمة / إجمالي المحفظة الائتمانية؛
- نسبة مخصصات الديون المشكوك فيها / إجمالي القروض؛
- نسبة العائد المتوقع / إجمالي القروض؛
- صافي العائد / إجمالي القروض.

ج- بيانات عن مدى توافق الضمانات القائمة مع التسهيلات الممنوحة لتحديد مقدار المخصصات، والتي يتم حسابها بقسمة القيمة الحالية للضمانات على إجمالي التسهيلات الممنوحة؛

د- تقارير عن بعض الحالات الائتمانية التي تستلزم تحديد وضعيتها لضمان انتظام سدادها، وتحديد أسباب تعثر الديون الغير المنتظمة.

4- العمل على الحد من المخاطر الائتمانية من خلال:

❖ المساعدة في الكشف عن أي اختلال في جودة القروض الممنوحة للعملاء من خلال مراقبة: مدى الالتزام بالسداد، وقيمة الضمانات، ومدى كفاية المخصصات. والتنسيق مع الإدارات الأخرى لاتخاذ ما يلزم من إجراءات في الوقت المناسب للتخلص من الخسائر التي قد تنجم عن عدم السداد أو التقليل منها.

❖ بالنسبة للديون المتعثرة والمحولين قضائياً، يتم تكثيف الجهود بالتنسيق مع الإدارات القانونية والإدارات المختصة الأخرى لمتابعتها والحصول على أكبر قدر ممكن من مستحقات البنك من قبل هؤلاء العملاء، سواء بالطرق الودية أو بالضغط بالإجراءات القضائية ضدهم، وعرض تقارير بشأنهم على الإدارة العليا بصفة دورية تتضمن اقتراحات المتابعة في هذا الشأن وما تم تحصيله من تلك المديونيات نتيجة المتابعة المستمرة.

◆ ثانيا: أهم مؤشرات قياس المخاطر الائتمانية:

وتعتبر المخاطر الائتمانية من أكبر المخاطر التي تواجه البنوك، وبالتالي وجب عليها تبني عدة طرق وأساليب لموجهتها منها ما هو تقليدي ومنها ما هو حديث نذكر منها على سبيل المثال وليس الحصر الطرق الشهيرة التالية:

1- طريقة النسب المالية:

تعد الدراسة المالية من أهم الأساليب التي تركز عليها البنوك عندما تقدم على منح القروض للمؤسسات، إذ تقوم بقراءة مركزها المالي بطريقة مفصلة واستنتاج الخلاصات الضرورية فيما يتعلق بوضعها المالي الحالي والمستقبلي وربحياتها، ومدى قدرتها على توليد تدفقات نقدية تكفي لتسيير عملياتها وأداء التزاماتها وأول الخطوات العملية التي تقوم بها البنوك أثناء التحليل المالي هي الانتقال من الميزانية المحاسبية للمؤسسة إلى الميزانية المالية، ثم القيام بوضع هذه الأخيرة في صورة مختصرة تعكس أهم المناصب المالية.

ويمكن للبنك أن يقوم بنوعين من التحليل، تحليل مالي عام ويهدف إلى استخلاص صورة عن الوضعية المالية العامة للمؤسسة، وتحليل مالي خاص هدفه الوصول إلى دراسة الأوجه المالية التي لها علاقة بطبيعة القروض، ويعتمد في تحليله هذا على دراسة النسب المالية التي تقوم بإظهار العلاقات بين الأرقام الموجودة في التقارير المالية في شكل حسابي، وفيما يلي نقدم على سبيل المثال لا الحصر بعض النسب التي تطبق في قروض الاستغلال وقروض الاستثمار¹

أ- النسب الخاصة بقروض الاستغلال:

عندما يواجه البنك طلبا لتمويل نشاطات الاستغلال يجد نفسه مجبرا على دراسة الوضع المالي لهذه المؤسسة طالبة للقروض، ومن أجل ذلك فهو يقوم باستعمال مجموعة من النسب التي لها دلالة في هذا الميدان، ومن بين هذه النسب ما يلي:

- نسب التوازن المالي: ويتم حساب رأس المال العامل واحتياجات رأسمال العامل والخزينة؛
- نسب الدوران وتتكون من ثلاثة نسب هي: دوران المخزون، سرعة دوران الزبائن، وسرعة دوران المورد؛

¹ الطاهر لطرش، "تقنيات البنوك"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001، ص 146.

■ نسبة السيولة العامة. ويتم احتساب الأصول المتداولة والديون قصيرة الأجل.

ب-النسب الخاصة بقروض الاستثمار:¹

عندما يقوم البنك بمنح القروض لتمويل الاستثمارات، فهذا يعني أنه سوف يقوم بتجميد أمواله لمدة طويلة، وبالتالي فهو يتعرض إلى مخاطر أخرى تختلف عما هو عليه في قروض الاستغلال، لذلك فهو يقوم بحساب نسب أخرى تتماشى مع هذا النوع من القروض، ومن أهم هذه النسب نجد:

- التمويل الذاتي؛
- التمويل الذاتي/ديون الاستثمار لأجل؛
- نسبة المديونية ويتم احتساب الأموال الخاصة والديون متوسطة وطويل الأجل.
- التقييم المالي للمشروع الاستثماري،

وهذا من خلال الطرق التالية:

✓ طريقة صافي القيمة الحالية VAN^* ، حيث:

$$VAN = \sum_{p=1}^n Cp (1 + t)^{-p} - I$$

و Cp هو التدفقات النقدية الحالية، t هو معدل العائد، p فترة التوظيف، I رأس المال المنفق.

✓ طريقة معدل العائد الداخلي TRI^* ، حيث:

المعدل x الذي من أجله تكون VAN معدومة، وهو معدل العائد الداخلي للمشروع أي عائد ذلك المشروع، قانون TRI يحدد محل المعادلة:

¹ بنحاس العباس، الاصلاح المالي وتسيير المخاطر المصرفية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2012-2013، ص 157.

* VAN : valeur actuel net

* TRI : taux de rentabilité interne

$$TRI = x : \sum_{p=1}^n Cp (1+x)^{-p} - I = 0$$

$$VAN_x = 0$$

$$\sum_{p=1}^d Cp (1+p)^{-p} - I = 0$$

✓ طريقة فترة الاسترداد PR^* ، حيث:

$$\sum_{p=1}^d Cp (1+p)^{-p} - I = 0$$

✓ طريقة مؤشر الربحية IP^* ، حيث:

$$IP = \frac{\sum_{p=1}^n Cp (1+t)^{-p}}{I} = \frac{VAN + 1}{I}$$

2- طريقة "Crédit Men":

ظهرت هذه الطريقة في الولايات المتحدة الأمريكية تحت اسم "Crédit Men" والذي يقصد به رجال مختصون في دراسة القروض البنكية، يقومون باتخاذ قرار منح القروض البنكية اعتماداً على مبدأ أساسي هو إضافة بعض المؤشرات الاقتصادية التنظيمية إلى جانب المؤشرات المالية التي يتم مقارنتها مع نسب مثالية محددة مسبقاً بطريقة إحصائية بعد دراسة معمقة. بالإضافة إلى إعطاء كل عامل ترجيحاً خاصاً به تحدد قيمته من خلال تجربة مسيري القروض ليتم في الأخير تنقيط كل مؤسسة أرادت الحصول على قرض.

كما توصل هؤلاء المختصون بعد دراسات إحصائية معمقة في عدد معين من المؤسسات إلى نتائج اتخذوها كمرجع أساسي لهذه الطريقة، والتي تعتمد في عملها على إعطاء كل مؤسسة نقطة، تحدد قيمتها بناءً على ثلاث عوامل أساسية وهي:

أ- العامل الشخصي: ويتعلق بتقييم كفاءة المديرين والمستخدمين وعلاقات العمل بينهم داخل المؤسسة، ومعامل ترجيحه هو 40%.

* PR: période de rendement

* IP: indice de profitabilité

ب- العامل الاقتصادي: والذي يبين موقع المؤسسة في المحيط الاقتصادي أي حالتها العامة، بالإضافة إلى القطاع الاقتصادي الذي تنتمي إليه، وضعها التنافسي ومدى تأثيره على نشاطها ومعامل ترجيحه 20%.

ت- العامل المالي: يبين الحالة المالية للمؤسسة وذلك استنادا إلى ميزانيتها، وبالتالي يكون التقييم المالي بتحليل بعض عناصر الميزانية ومعامل ترجيحه 40%.

وتجدر الإشارة إلى إن الوضعية المالية يتم تقديرها بالاعتماد على نقطة تركيبيه (N) ناتجة عن المعدل المرجح لخمس نسب مبينة في الجدول التالي:

جدول رقم 1: النسب المرجعية لطريقة "Crédit Men"

رقم النسبة Ri	النسب	معاملات الترجيح
R1	قيم قابلة للتحقيق+قيم جاهزة/ديون قصيرة الأجل (السيولة المختصرة)	25%
R2	أموال خاصة/ديون متوسطة وطويلة الأجل (الاستقلالية المالية)	25%
R3	أموال خاصة/قيم ثابتة صافية (تمويل القيم الثابتة)	10%
R4	رقم الأعمال السنوي/المخزونات (دوران المخزون)	20%
R5	رقم الأعمال (TTC)/مجموع الحقوق على الزبائن (دوران العملاء)	20%
المجموع		100%

Source: Elie Cohen "Analyse Financière", Ed Economica , 1997, p 501. (مع الترجمة وبتصرف).

بعد ذلك يتم مقارنة كل نسبة من النسب الخمس السابقة مع نسبة مثالية استخرجت بطرق إحصائية من مؤسسات ذات نفس النشاط كما يلي:

$$R_m = \frac{R_{ij}}{R_{id}}$$

R_m هي النسبة الناتجة عن المقارنة، $m=1, 2, \dots, 5$ وتمثل عدد هذه النسب

R_{ij} هي النسبة i للمؤسسة j وتمثل في النسب المبينة في الجدول؛

R_{id} هي النسبة I للمؤسسة المثالية d ؛

و منه يتم تحديد النتيجة النهائية N وفق العلاقة التالية¹:

$$N = \sum_{m=1}^5 \alpha_i \cdot R_m$$

حيث α_i هو معامل الترجيح المرتبط بالنسبة I المبين في الجدول السابق.

و يمكن كتابة العلاقة السابقة كما يلي:

$$N = 0.25 R_1 + 0.25 R_2 + 0.1 R_3 + 0.2 R_4 + 0.2 R_5$$

إذن نستطيع أن نقول أن المؤسسة المثالية هي التي يكون تنقيطها مساويا لـ 100%، ومنه يمكن الحصول على الحالتين التاليتين:

◀ الحالة الأولى: $N < 100\%$: فإن وضعية المالية للمؤسسة أفضل من الوضعية المالية للمؤسسة المثالية وبالتالي هناك إمكانية للحصول على قرض.

◀ الحالة الثانية: $N > 100\%$: فإن وضعية المالية للمؤسسة سيئة وبالتالي فإن حظوظها في الحصول على قروض ضئيلة، كما تحتاج إلى دراسة أعمق.

و تجدر الإشارة إلى أن لهذه الطريقة مزايا كما لها عيوب تتخللها.

ومن بين مزايا هذه الطريقة نجد أن:

❖ طريقة "Crédit Men" تتميز بالشمولية في دراستها لوضعية الزبون الطالب للقرض، حيث أنها لم تقتصر على العامل المالي فقط، بل تضيف عاملين نوعين مما يزيد من درجة الثقة في النتائج المتوصل إليها، وهما كل من العامل الاقتصادي الذي يسمح بالتنبؤ بالصعوبات التي ستواجه المؤسسة مستقبلا، بالإضافة إلى العامل الشخصي الذي يعكس أداء المسيرين ومهارتهم؛

¹ - Gean Rene Edighoffer, Etienne Morin, "Crédit Management: prévention gestion des risques d'impayés dans l'entreprise", Nathan, 1993, p145. (مع الترجمة وبتصرف)

❖ طريقة "Crédit Men" لا تفصل بين نتائج المتغيرات المستعملة بل تأخذها جملة واحدة، بالإضافة إلى كون هذه الطريقة تقدم نموذجاً جاهزاً للاستعمال مباشرة مما يوفر مجهودات البنك في البحث عن نموذج مناسب كما هو الحال بالنسبة لطريقة القرض التنقيطي مثلاً.

أما فيما يخص عيوب طريقة "Crédit Men" فنذكر منها بالأساس:

- الصعوبات التي تواجه تطبيق هذه الطريقة في الدول النامية والتي يمكن تلخيصها في ما يلي:
 - ◀ عدم توفر نظام معلومات كفيلاً لتقديم المعلومات اللازمة، خاصة بالنسبة للعامل الشخصي والاقتصادي والتي لا يمكن أن تتوفر في ملفات طلب القرض؛
 - ◀ صعوبة إيجاد نسب مثالية خاصة وأن معظم الدول النامية لا تملك مؤسسات قوية لها وزن مالي وهيكلية يمكن الاعتماد عليها لاستخراج نسب مثالية. لذلك عادة ما تقوم البنوك المركزية لهذه الدول بتحديد نسب نموذجية تعتمد عليها البنوك عند تقييم المؤسسات الطالبة للقروض؛
- رغم الاختلاف في طبيعة نشاط المؤسسات إلا أن طريقة "Crédit Men" تجمعها في نموذج واحد؛
- وعلى الرغم من أن للعامل المالي أهمية كبيرة في النتيجة النهائية إلا أنه، يتوجب تطبيق هذه الطريقة على عدة سنوات تسمح بتتبع الحالة الفعلية للمؤسسة.

3- طريقة نقاط المخاطرة La méthode des points de risque:

يمكن تعريف طريقة نقاط المخاطرة بأنها تقنية تهتم بتقييم المؤسسات وفق مجموعة من المعايير النوعية (نوعية وعدد الزبائن، نشاط المؤسسة، عمر المؤسسة...)، وذلك بتخصيص سلم تنقيط لكل معيار من المعايير المستخدمة، يحدد من خلاله مستوى نقطة المؤسسة، لتصل في الأخير إلى نقطة تقديرية للمؤسسة مساوية لحاصل قسمة مجموع نقاط المعايير على عدد المعايير المستخدمة، ويتم اتخاذ القرار بناء على هذه النقطة التقديرية بعد مقارنتها بنسبة مثالية مستخرجة بطرق احصائية معقدة.

ومنه فإن طريقة نقاط المخاطرة تعتمد في التفريق بين مؤسسة عاجزة وأخرى سليمة على مبدأ أساسي هو إمكانية الحكم على مدى تعرض مؤسسة إلى المخاطر اعتمادا على معايير نوعية، والشيء الايجابي في هذا التحليل هو قيام البنك بإعداد يومي لتقييم المخاطر¹.

ومنه يمكن عرض هذه الطريقة من خلال تتبع المراحل التالية:

أ- **اختيار المعايير**: إن اختيار المعايير النوعية المستخدمة في التحليل بعناية ودقة من شأنه أن يرفع في فعالية ومدى كفاءة هذه الطريقة في تقدير مخاطر القرض بالنسبة للبنوك، ويستند هذا الاختيار على عاملين أساسيين هما²:

◀ أهمية المعيار في تقييم المخاطر، فليس لجميع المعايير النوعية نفس الوزن في تقييم المخاطر لذلك يجب ترتيبها واختيار أكثرها دلالة.

◀ توفر المعلومة وتكلفتها، فتوفرها صعب والحصول عليها مكلف، لذلك يجب دائما مقارنة قيمة المعلومة بتكلفتها التي يكون البنك على استعداد لدفعها حتى تكون لهذه المعلومة فائدة.

ب- **إنشاء سلم تنقيط**: بعد اختيار المعايير النوعية التي سيتم على أساسها تقييم المؤسسات مع إضافة بعض المعايير المالية لإثراء التحليل، فإن هذه الطريقة تتطلب إنشاء سلم تنقيط لكل معيار مختار للدراسة وذلك من أجل حساب النقطة النهائية لكل مؤسسة. والجدول رقم (2) الموالي يعطي مثالا توضيحيا عن ذلك.

جدول رقم 2: يوضح سلم تنقيط لكل معيار مقترح.

							النقاط
	5	4	3	2	2	0	
							المعايير

¹ - Ascelle L'abadi, Olivier Rousseau, « Crédit management: gérer le risque crédit », Economica, 1999, p202 (مع الترجمة وبتصرف).

² - Ibid , p 203 .

لا					نعم	الانتماء إلى مجموعة
20>	20<	500>	1000<	2500<	500<	عدد الزبائن
> سنة	> 3 سنوات	> 5 سنوات	< 5 سنوات	< 10 سنوات	< 20 سنة	عمر المؤسسة
AP			SARL		SA	الهيكل القانوني
المجموع						

Source: Idem. p 201.

ج- حساب النقطة النهائية: يتم حساب النقطة النهائية لكل مؤسسة كما يلي:

$$(N) = \text{مجموع النقاط} / \text{عدد المعايير المدروسة.}$$

و تكون قاعدة القرار بعد حساب النقطة النهائية كما يلي:

إذا كانت $X < (N)$ أو $X = (N)$ فإن المؤسسة سليمة.

إذا كانت $X > (N)$ فإن المؤسسة عاجزة.

حيث X تمثل حدود منح القرض التي يتم الحصول عليها بالاعتماد على طرق إحصائية ورياضة معقدة.

وكغيرها من الطرق الإحصائية تتميز هذه الطريقة بمجموعة من الإيجابيات والسلبيات.

حيث تتمثل إيجابيات هذه الطريقة أساسا في:

◀ تسمح هذه الطريقة بتنقيط المؤسسات حتى وإن لم تتوفر كافة المعلومات حولها، كما أنها لا تفرض نمودجا

محددا لتطبيقه، بل تترك الحرية للبنك في اختيار معايير النموذج؛

◀ على عكس الطرق الإحصائية الأخرى التي تعتمد في تحليلها على المعايير المالية أكثر من المعايير النوعية، فإن

طريقة نقاط المخاطرة أعطت أهمية كبيرة لهذه الأخيرة مما يجعلها تعكس أكثر الوضعية الحقيقية للمؤسسة، وتفتح

مجالا أوسع للدراسة؛

الديناميكية حيث تعد هذه الطريقة بشكل متواصل ويومي مما يسمح بمسايرة التطورات التي قد تحصل للمؤسسة وبالتالي توقع المخاطرة قبل حدوثها، وذلك من خلال بطاقة الزبون (Fiche client) التي يقوم الزبون بملئها عند حدوث أي تطور.

أما فيما يخص عيوب هذه الطريقة فتتمثل أساسا في:

- ❖ تواجه هذه الطريقة صعوبة في تحصيل المعلومات المطلوبة، وحتى إن توفرت فهي مكلفة خاصة إذا كلفت البنك مصاريف أكبر من منفعتها؛
- ❖ صعوبة إنشاء سلم تنقيط للمعايير المختارة للدراسة كل على حدا؛
- ❖ إعطاء نفس الوزن لكل المعايير فإذا كانت هذه المعايير ذات دلالة في تقدير وضعية المؤسسة فليس لها نفس الوزن في تقدير المخاطرة.

4- طريقة القرض التنقيطي Scoring:

تعد طريقة التنقيط إحدى الأساليب الإحصائية التي تساعد البنوك على مواجهة مخاطر القروض، كما تزيد من ثقتها في قرار منح القرض أو عدم منحه.

فطريقة القرض التنقيطي هي طريقة موضوعية لمنح القروض، تعتمد أساسا على تحديد نموذج في شكل معادلة خطية لعدة متغيرات تعطي من خلالها نقطة (score) للزبون الطالب للقرض، والهدف من استعمال هذه الطريقة هو تحسين عمليات معالجة ملفات طلب القروض كونها منهجية إلى حد بعيد، كما تستند في تحليلها إلى استعمال الوسائل المتطورة مثل الكمبيوتر والطرق الإحصائية وهذا ما يعطي لها مصداقية كبيرة في تحديد الأخطار البنكية.

وبصفة عامة يمكن تعريف طريقة القرض التنقيطي بأنها طريقة تحليل إحصائية تسمح بإعطاء نقطة خاصة لكل زبون تعبر عن درجة ملاءته المالية. فهي إذن من طرق التنبؤ الإحصائي لمعرفة الحالة المالية للمؤسسة،

إذ أنها تساعد مؤسسة الإقراض على تخفيض، مراقبة، وتوقع عجز المقترضين عن الوفاء بالتزاماتهم. كما تعتمد هذه الطريقة بشكل كبير على تقنية إحصائية تتمثل في التحليل الخطي التمييزي¹.

وتمر عملية إعداد نموذج القرض التنقيطي بعدة مراحل أهمها:

أ- اختيار العينة:

إن إعداد نموذج التنقيط يستلزم دراسة قاعدة من المعلومات لعينة من المؤسسات التي تستخرج بصفة عشوائية من المجتمع المدروس، وتتكون من عينتين جزئيتين: الأولى تضم المؤسسات العاجزة، والثانية تضم المؤسسات السليمة. حيث يتم الحصول على قاعدة المعلومات بعد عملية تجميع المعلومات الخاصة بكل نوع من المؤسسات من المصادر التالية: جدول حسابات النتائج (TCR)، الميزانية المالية لثلاث سنوات الأخيرة للنشاط، مخطط الخزينة والمخطط المالي، ملف طلب القرض.

ث- التحليل التمييزي **L'analyse discriminante**:

كقاعدة في القرض التنقيطي، نجد التحليل التمييزي والذي يمكن تعريفه على أنه طريقة إحصائية، تسمح بتمييز الأقسام المتجانسة للمجتمع انطلاقاً من مجموعة من المعلومات الخاصة بكل عنصر منه. وذلك بالاعتماد على معايير معينة، وعندئذ يمكن إدراج كل عنصر من المجتمع في التصنيف الذي ينتمي إليه².

وهنا يستعمل التحليل التمييزي لدراسة مجتمع مكون من عينة من ملفات طلب القرض تمت معالجتها من طرف البنك وتتكون هذه العينة من مجموعتين هي:

✓ مؤسسات سليمة (التي سددت مستحقاتها) ؛

✓ مؤسسات عاجزة (التي لم تسدد ما عليها من الالتزامات سواء بصفة كلية أو جزئية فأي تأخير في التسديد يعني تكاليف أخرى زائدة).

¹ – Mohamed Touati, « Revue des sciences commerciales et de gestion n 01 », ESC, 2003, p75.

(مع الترجمة وبتصرف)

² -Sylvie de Coussergues, « Gestion de la Banque », 2^{ème} Ed , Dunod, 1996, p 176.

(مع الترجمة وبتصرف)

حيث تعتمد طريقة التحليل التنقيطي على استخراج مجموعة من النسب (ratios) الاقتصادية والمالية، وذلك من ملفات القروض البنكية للمؤسسات السليمة والعاجزة، ثم يتم استقصاء بعض المتغيرات المؤثرة في قرار منح القرض وفق تقنية إحصائية تحدد متغيرات النموذج التقييمي. وهذا باستعمال برامج الإعلام الآلي وبالتالي المتغيرات المؤثرة في إمكانية التسديد أو عدم التسديد، هذه النسب المستقصاة تشكل توليفة خطية على شكل دالة تسمى دالة القرض التنقيطي (scoring) والتي تسمح بإعطاء لكل مؤسسة نقطة أو علامة (score).

ج- صياغة الدالة (Z) وتحديد النقطة النهائية لكل مؤسسة:

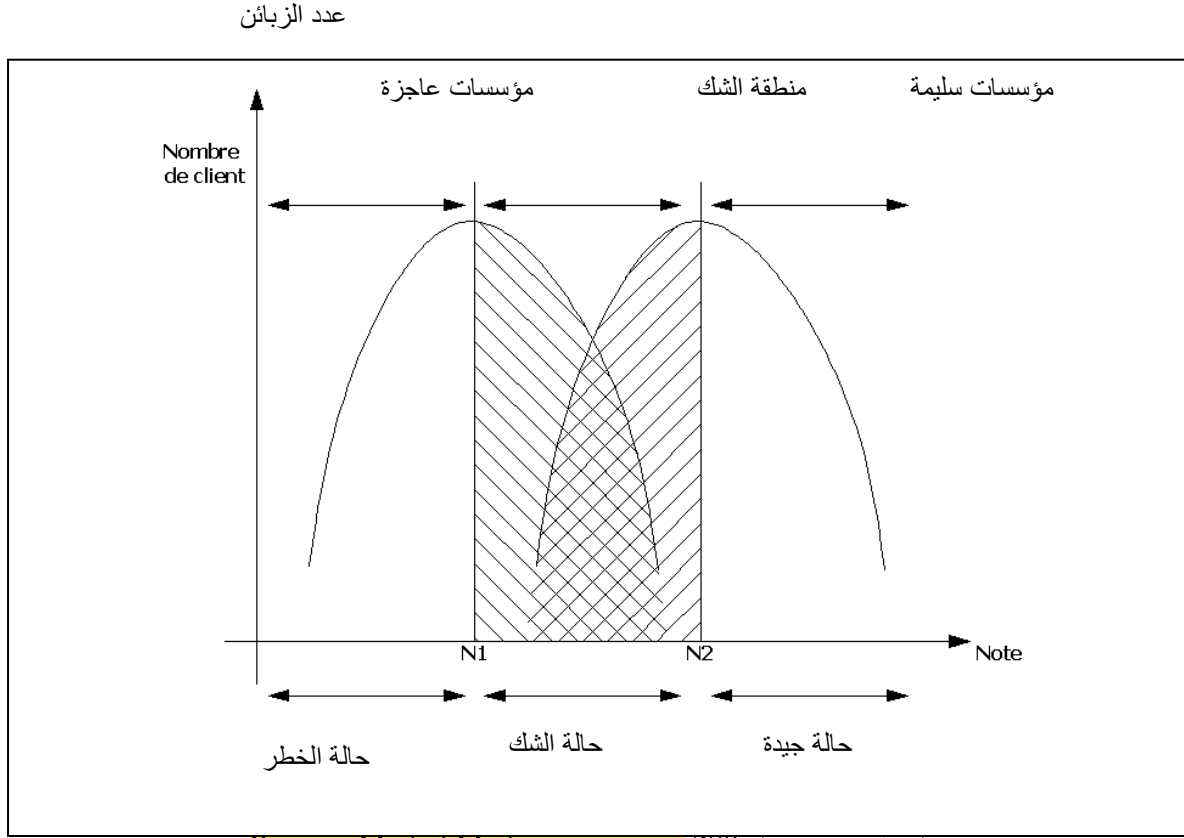
بعد اختيار المتغيرات أو المعايير الداخلة في بناء النموذج، يتم ربطها بمعاملات ترجيحية، تمثل كل منها المساهمة النسبية للمتغير الذي يقترن بها في التمييز بين مجموعات المؤسسات. وبعد تحديد قيم تلك المعاملات فإنه يكون بالإمكان وضع دالة التنقيط على الشكل التالي:

$$Z = a_1 R_1 + a_2 R_2 + \dots + a_n R_n + b$$

حيث: Z النقطة النهائية (score)، a_i : معامل الترجيح، R_i : النسب الداخلية في النموذج، b : ثابت

ثم نقوم بتجميع كل هذه النقاط للحصول على نقطة تمييز كلية للعينة فإذا استعمل التحليل الاستقصائي على أحسن وجه فإن عينة المؤسسات الجيدة وعينة المؤسسات غير جيدة تظهر بوضوح كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم 1: منحني دالة التنقيط



Source: Michel Mathieu, ,op.cit p 289. (مع الترجمة وبتصرف)

يتضح من خلال هذا الشكل أنه يوجد تداخل بين المنحنين، حيث كلما كان التداخل كبيراً فهذا يعني أن القرض التنقيطي غير أكيد إلى درجة كبيرة.

- فإذا حددنا النقطة في مستوى منخفض مثل النقطة N_1 ، فهذا يعني أننا قبلنا كل الزبائن الجيدين، لكن كذلك عدد كبير من الزبائن غير الجيدين تم قبولهم.

- أما إذا حددنا النقطة في مستوى عال مثل النقطة N_2 ، فهذا يعني أننا رفضنا كل الزبائن غير الجيدين، ولكن رفضنا أيضاً عدد كبير من الزبائن الجيدين.

لذلك يتم تحديد النقطة الفاصلة (Z^*)، التي تقصي أكبر عدد ممكن من الزبائن غير الجيدين وأقل عدد من الزبائن الجيدين. تحسب نقطة الفصل بالعلاقة التالية:

$$Z^* = \frac{n_1 \bar{Z}_1 + n_2 \bar{Z}_2}{n_1 + n_2}$$

حيث: n_1, \bar{Z}_1 : متوسط التميز للمؤسسات العاجزة وعددها على التوالي.

n_2, \bar{Z}_2 : متوسط التميز للمؤسسات الجيدة وعددها على التوالي.

د- قياس دقة النموذج: بعد استخدام النموذج نقوم باختبار صحته بواسطة العينة وذلك بهدف قياس دقة هذا النموذج.

هـ- استعمال نتائج التحليل: بعد قياس دقة النموذج، يستعمل هذا الأخير في إعطاء نقطة (score) لكل زبون متقدم لطلب القرض، حيث تقارن هذه النقطة مع نقطة التمييز Z^* ، ومن ثم يحدد اتخاذ القرار بمنح أو رفض منح القرض لهذا الزبون.

ومن هنا نلاحظ أن هذه الطريقة تتصف بسرعة اتخاذ القرار والتقليل من خطر عدم التسديد.

وتجدر الإشارة إلى إن مختلف الدراسات في هذا المجال كان منشأها في الولايات المتحدة الأمريكية وكذلك في أوروبا، خاصة منها الدراسة المقدمة من طرف "Altman" لتحديد تنقيط للمؤسسات والتي تسمح بتقييم الخطر. أما في فرنسا فقد استعملت نماذج أكثر ملائمة نذكر منها بالأساس نموذج بنك فرنسا Banque de France ونموذج الجمعية الفرنسية لمدرء ورؤساء القروض¹ «AFDCC»

و في ما يلي سوف نقتصر على تقديم نموذجين هما نموذج "Altman"، ونموذج AFDCC:

أ- نموذج «Altman»: يعتبر نموذج «Altman» الأول استعمالاً للعملية التنقيطية ظهر سنة 1968 حيث ربط بين التحليل المالي والتقنيات الإحصائية المختلفة.

¹ - عمر عيني، حسن جهماني "مدى دقة النسب المالية في التنبؤ بتعثر البنوك"، مجلة الإدارة العامة، مجلد رقم 41 العدد الأول، السعودية، أبريل 2001، ص 59.

* AFDCC: Association Française des Directeurs et Chefs de Crédit

يحتوي هذا النموذج على عينة متكونة من 66 مؤسسة، منها 33 مؤسسة عاجزة كان العجز فيها في الفترة الممتدة بين 1946-1965، و33 مؤسسة سليمة، مستخدما 22 نسبة مالية مستخرجة من المعطيات الخاصة بها في تلك الفترة. فتوصل إلى دالة متكونة من خمس نسب.

ومنه تكتب الدالة التنقيطية لنموذج « Altman » على الشكل التالي¹:

$$Z = 0,012X_1 + 0,014 X_2 + 0,033 X_3 + 0,006 X_4 + 0,999 X_5$$

حيث:

$$X_1 = \text{صافي رأس المال العامل/مجموع الأصول؛}$$

$$X_2 = \text{الاحتياطات /مجموع الأصول؛}$$

$$X_3 = \text{فائض الاستغلال الإجمالي / مجموع الأصول؛}$$

$$X_4 = \text{الأموال الخاصة/ مجموع الديون؛}$$

$$X_5 = \text{رقم الأعمال/مجموع الأصول.}$$

و للتمييز بين المؤسسات حددت النقطة الحرجة بـ: 2.675 حيث:

إذا كانت $Z = 2.675$ فإن احتمال أن تكون المؤسسة عاجزة هو 50%.

إذا كانت $Z > 2.675$ فإن المؤسسة عاجزة.

إذا كانت $Z < 2.675$ فإن المؤسسة تعتبر سليمة.

ب- نموذج « A.F.D.C.C »: وضع هذا النموذج من طرف الجمعية الفرنسية لمدراء ورؤساء القروض في سنة 1995. ودالته متعددة القطاعات وتستجيب لعدد من الصعوبات التي تتعرض لها عملية تسيير القروض. حيث تمثل هذه الدالة في:

¹ - Gean Rene Edighoffer, Etienne Morin, "Crédit Management: prévention gestion des risques d'impayés dans l'entreprise", op.cit. p148. (مع الترجمة وبتصرف)

$$N = \sum_{i=1}^n a_i . R_i + b$$

Z نقطة AFDCC، b الثابت، a_i المعاملات، R_i النسب الموضحة في الجدول التالي:

جدول رقم 3: : نسب استقصاء AFDCC

المعامل	النسبة
+ 1057	ثابت constant
- 0,0635	مصاريف مالية/الفائض الخام للاستغلال
+ 0,0183	حقوق + متاحات/ديون قصيرة الأجل
+ 0,0471	أموال دائمة/مجموع الخصوم
- 0,0246	القيمة المضافة/رقم الأعمال
+ 0,0115	الحزينة/رقم الأعمال
- 0,0096	رأسمال العامل/رقم الأعمال

Source: Patrick Topsacalian « finance » 2ème édition Paris 1997 ,p 178.(مع الترجمة وبتصرف).

المعاملات المبنية في الجدول أعلاه، تم استخراجها من عينة تحتوي على 50.000 شركة منها شركات ذات مسؤولية محدودة (SARL) وشركات جماعية (S Anonyme) التي يفوق رقم أعمالها عشرة ملايين فرنك فرنسي.

و قاعدة القرار لنموذج AFDCC هي كالتالي:¹

إذا $Z < 0$: إذن الانتماء إلى قسم المؤسسات العاجزة، إذا $Z > 0$: إذن الانتماء إلى قسم المؤسسات السليمة.

ورغم الانتشار الواسع الذي تعرفه طريقة القرض التنقيطي إلا أنها تتميز بمجموعة من السلبيات والايجابيات.

¹ - Vizzavona Patrice « Gestion Financière » édition Bertie 1993، p90(مع الترجمة وبتصرف)

بالنسبة للإيجابيات طريقة القرض التنقيطي فتمثل أساسا في:

◀ الكفاية في التنفيذ: أي استخدام أقل ما يمكن من الوقت والجهد والمال حيث يتم حساب نقطة التميز SCORE في وقت قصير جدا انطلاقا من عدة معطيات؛

◀ التجانس: بطريقة التنقيط نحصل وبدون تغيير على نفس القرار عكس الطريقة التقليدية التي يمكن أن ترفض طلب الزبون اليوم وتقبله غدا، حيث يتم رفضه في مصلحة وقبوله في أخرى مما يدل على عدم تجانس القرارات المتخذة؛

◀ فائدة تجارية: حيث يتلقى الزبون الرد في وقت قياسي وهذا يمثل تطور معتبر وإيجابي، خاصة فيما يخص بعض الملفات التي تتطلب وقتا كبيرا لتقييم طلبها؛

◀ تخفيض نسبة تعامل البنك مع المؤسسات العاجزة؛

◀ سياسة الضمان: يكون الضمان مكلف، وهذا ما يعرقل إمكانية الحصول على القرض، فطريقة القرض التنقيطي لا تعتمد على الضمان إلا في حالة الزبائن الجدد. وبالتالي التقليل من الصعوبات والعراقيل بالنسبة للزبائن القدامى ومنه توسيع حجم المعاملات وهذا ما يمكن اعتباره هام جدا؛

◀ المراقبة والتقدير: في حالة قبول البنك لطلب زبون ما، فإنه يضع نقطة تمييز له وبالتالي فإن احتمال عدم التسديد لكل زبون تكون معروفة، ومنه فالخطر الكلي للزبائن المتعامل معهم يكون مقدرا. هذا التقدير يسمح بتحديد وبصفة دقيقة الخسائر التي قد يتحملها البنك وتحديد العواقب التجارية (كإخفاض أو ارتفاع نسبة المؤسسات العاجزة).

أما فيما يخص عيوب طريقة القرض التنقيطي فتمثل أساسا في:

❖ طريقة القرض التنقيطي تستوجب معرفة شروط منح كل دالة استقصاء النسب الأكثر دلالة، وعدم التوصل إلى الدالة الصحيحة بسبب نقص المعلومات أو بسبب آخر يجعل التحليل ناقص أو خاطئ في بعض الأحيان؛

❖ طريقة القرض التنقيطي تهتم أكثر بماضي المؤسسة على حساب الوضعية الحالية وبالتالي فإن هذه الطريقة يجب أن تدعم بطرق أخرى من أجل بلوغ أهدافها والمتمثل في تقليص خطر منح القروض إلى حد كبير، مع الاحتفاظ بعدد ممكن من الزبائن.

لاحظنا من خلال ما سبق أنه على الرغم من تنوع هذه الطرق، إلا أن الطريقة النسب المالية لا زالت تحتفظ بالريادة نظرا لارتباطها بالعنصر البشري في التحليل على عكس الطرق الأخرى باستثناء طريقة القرض التنقيطي التي تمكنت من فرض نفسها نظرا لاعتمادها على طرق إحصائية تتميز بالدقة والفعالية وكذلك السرعة في اتخاذ القرارات.

المطلب الثاني: قياس وإدارة مخاطر السيولة:

تعرف السيولة لدى البنك بمدى قدرته على مواجهة الانخفاض في جانب الخصوم، وتمويل الزيادة في جانب الأصول. ويعتبر مستوى السيولة لدى البنك مناسباً إذا ما توفرت لديه القدرة على التمويل بتكلفة سوقية مناسبة لتمويل أصوله ونموها بالإضافة إلى القدرة على مواجهة طلبات السحب في جانب الخصوم سواء كانت متوقعة أو غير متوقعة.

وبشكل عام فإن السيولة تركز بصورة أساسية على قاعدة التوافق بين آجال الاستحقاق في جانبي الأصول والخصوم بما يكفل عدم حدوث ضغوط تمويلية آنية أو مستقبلية، حيث أن فقدان هذا التوافق ولو بنسبة ضئيلة من شأنه أن يهدد وضعية السيولة. فما هي أهم الأعمال التي تقوم بها إدارة مخاطر السيولة للحفاظ على هذا التوافق؟ وما هي الطرق التي يتم بها الكشف عن وجود توافق في الآجال من عدمه؟

أولاً: أهم الأعمال التي تقوم بها إدارة مخاطر السيولة:

في الشروط العادية إن إدارة مخاطر السيولة ليست بالأمر الصعب، حيث يكفي تقدير الاحتياجات من السيولة المستقبلية واختيار سياسة التمويل الملائمة. ودائماً عند حلول مواعيد الاستحقاق لمبالغ من جانبي الأصول والخصوم فإن رصيد تلك المبالغ يتجلى في احتياج أو قدرة على التمويل حيث:¹

◀ أصول محققة - خصوم مستحقة > 0 يعني احتياج تمويلي.

¹ - Jean -Michel Lasry « Gestion actif-passif », Yves Simon Encyclopédie des marchés financiers, Article n^o 25, Economica, 1997, p521. (مع الترجمة وتصرف)

◀ أصول محققة - خصوم مستحقة $0 <$ يعني قدرة على التمويل.

و بالتالي فإن التعبير عن موقف السيولة في بنك ما يتم على العموم بواسطة الخرائط الزمنية للاستخدامات ومصادر الأموال المتوقعة، وتحدد هذه الخرائط الفجوة الزمنية الموجودة بين استخدامات ومصادر الأموال. ويوفر حجم هذه الفجوات واستقرارها بمرور الزمن صورة إجمالية عن موقف السيولة¹.

كما تجدر الإشارة إلى أن المبادئ الأساسية لإدارة مخاطر السيولة تتمثل في:

✓ وضع حدود للاعتماد على التمويل قصير الأجل؛

✓ التقيد بالمتطلبات القانونية للسيولة التي يفرضها البنك المركزي، كالحفاظ على أدنى نسبة من أدوات الدين العام مقارنة مع الودائع بالعملة المحلية، والالتزام بنسب الفجوات المقررة وفقاً لنظام سلم الاستحقاقات؛

✓ العمل على استقطاب أرصدة مالية مستقرة وتخفيض تكلفة التمويل إلى أقل ما يمكن؛

✓ رفع تقارير حول الوضع العام للسيولة بصفة دورية للبنك المركزي.

ثانياً: أهم مؤشرات قياس مخاطر السيولة

يتم تقييم وقياس هذا الخطر بدلالة العجز بالسيولة وهو عبارة عن الانحرافات الموجودة بين الاستخدامات والموارد المصرفية في تاريخ معين، وتعبير آخر يتمثل العجز بالسيولة في الانحرافات في سجل استحقاقات كل من الموارد والاستخدامات، ويتم حسابه في جميع التواريخ المستقبلية من خلال القيام بعملية إسقاط لتطور الأصول والخصوم الموجودة خارج العمليات الجديدة، وذلك عن طريق وضع فرضيات حول الشكل المستقبلي للميزانية²، مع العلم أنه إذا كان حجم المبالغ الموجودة معروف بالتحديد، فالاستحقاقات غير أكيدة مما يقتضي وضع فرضيات معينة. فمثلاً: الودائع الجارية ليس لها تاريخ استحقاق محدد كما أن بعض الالتزامات خارج الميزانية التي هي على شكل خطوط مؤكد عليها (مضمونة) وتسمح بعمليات سحب بمبادرة من الزبائن وهذا ما يجعلها تتصف بعدم التأكد. ويستخدم عادة لتسيير خطر السيولة إستراتيجية الفجوة (Gapping) حيث أن

1 - طارق عبد العال حماد "إدارة المخاطر"، مرجع سبق ذكره، ص ص 201-202.

2 - محمد مطر، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان/رام الله، الطبعة الأولى، 2003، ص 394

الفجوة (Gap) هي الفرق ما بين استحقاق الخصوم والأصول. وخلق فجوة هي إستراتيجية لتحقيق ربح من خلال التغير المتوقع لمعدلات الفائدة ويوجد شكلين للفجوة كما هو موضح في الجدول رقم (4) الموالي:

جدول رقم 4: : يوضح أنواع الفجوات، حالات خلقها والأخطار التي تنجم عنها:

البيان/الفجوة	فجوة موجبة	فجوة سالبة
التمويل	قرض قصير، وديعة طويلة الأجل	قرض طويل الأجل، مورد قصير الأجل
توقع تغير معدل الفائدة	ارتفاع المعدل	انخفاض المعدل
الخطر الناتج عن الوضعية	خطر السعر	خطر السعر، خطر السيولة

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على عدة مراجع.

ومن بين طرق قياس خطر السيولة نجد:¹

● طريقة الفجوات المتتالية:

وتتمثل في الفرق بين الأصول والخصوم في فترة معينة حيث يتم حساب مؤشر كل فترة زمنية مما يسمح للبنك بمعرفة أهم استحقاقاته وموارده في فترة زمنية محددة لمحاولة إيجاد الموارد الإضافية لمواجهة تدني العجز الملاحظ في الفرق بين خصوم وأصول البنك.

● طريقة الفجوات المتراكمة:

وتتمثل في تجميع عناصر الخصوم وعناصر الأصول من فترة زمنية لأخرى على أساس عامل الأجل المتراكم بين مختلف عناصر الميزانية ثم القيام بحساب الفجوات المتراكمة، حيث يتحدد أقصى احتياج أو فائض للبنك. إذن فخطر السيولة يتمثل في عدم وجود توازن بين مدة استحقاق بنود جانب الأصول وجانب الخصوم.

¹ - Dominique Plihon , Les banques (nouveaux enjeux, nouvelles stratégies) notes et études documentaire N°5078 la documentation française, paris, 1998,P 128. (مع الترجمة وتصرف)

المطلب الثالث: إدارة وقياس مخاطر السوق ومخطر التشغيل

نتناول من خلال هذا الفرع المبادئ والمؤشرات الأساسية لإدارة وقياس كل من مخاطر السوق خاصة منها مخاطر سعر الصرف ومخاطر سعر الفائدة، بالإضافة لمخاطر التشغيل.

أولاً: إدارة وقياس مخاطر السوق

تتمثل المبادئ الأساسية والأدوات الرئيسية لقياس وإدارة مخاطر السوق فيما يلي¹:

❖ يتعين على البنك أن يستخدم نموذجاً داخلياً لقياس مخاطر السوق لاحتساب القيمة المعرضة للخطر Value at risk* على مراكز التداول لليوم الفاتت والموجودات الاستثمارية وسجلات البنك وذلك بصفة يومية؛

❖ يقوم البنك بتحليل القيمة المعرضة للخطر لقياس مخاطر السوق إحصائياً على قروضه التجارية واستثماراته ومراكز السيولة لديه حسب أهمية وطبيعة تلك المراكز. وتتنبأ هذه الطريقة بالخسائر المستقبلية وفق مستوى ثقة تم تحديده مسبقاً، كما توفر معلومات ونتائج تمكن الإدارة العامة من إصدار الأحكام على مدى تعرض البنك لمخاطر السوق، واستناداً إلى هذه المعلومات يكون لدى البنك القدرة على الرقابة على المخاطر بطريقة فعالة؛

❖ يقوم البنك باستخدام نماذج دقيقة لتقييم مراكزه والحصول على معلومات عن السوق بطريقة منتظمة عن طريق مصادر الإحصائيات بالأسواق المالية حتى يضمن البنك القدرة على تحقيق أفضل النتائج من خلال أدوات قياس المخاطر؛

❖ يقوم البنك بانتظام بفحص تقديرات المخاطر الناجمة عن طريقة القيمة المعرضة للخطر لاستثماراته ومحفظة التداول ذات الدخل الثابت لقياس مستوى أداء ودقة أدوات إدارة المخاطر.

ومن أهم أنواع مخاطر السوق التي يوليها البنك أهمية قصوى من حيث إدارتها وقياسها نجد مخاطر السعر الفائدة ومخاطر سعر الصرف وفيما يلي أهم مبادئ إدارة وقياس هذين النوعين:

¹ - سمير الخطيب، مرجع سبق ذكره، ص ص 235-236.

* هي تصميم لتقدير الخسائر المحتملة لمخاطر الأوراق المالية، اعتماداً على التحليل الإحصائي لتقلبات الأسعار اليومية خلال مدة سنة سابقة على الأقل للحفاظ على دخل مستقر، حيث ترمي أهداف هذا النظام إلى كل من تحليل وتوقع الأبعاد المستقبلية للمخاطر وتكاليف ونتائج مختلف نشاطات البنك من أجل الوصول إلى اختيار الثنائي الأمثل للخطر والعائد.

أ- إدارة خطر سعر الفائدة: من أهم مبادئ إدارة خطر سعر الفائدة نجد ما يلي:

◀ يجب أن تتأكد الإدارة العليا من أن البنك يتبع سياسات وتدابير تمكن من السيطرة على مخاطر سعر الفائدة والحدود القصوى الملائمة لتحمل المخاطر، والنظم الكافية لإدارة المخاطر والنظم المتكاملة لرصد مخاطر سعر الفائدة وآليات المراقبة الداخلية الفعالة؛

◀ يجب تحديد الإجراءات التي تحد من مخاطر سعر الفائدة من خلال الاستغلال الأمثل لفرص الاستثمار المتوفرة في الأسواق المالية والمصرفية، كما يتعين تحديد المخاطر المتعلقة بالمنتجات المالية الجديدة بالتدقيق في آجالها وشروط تسعيرها واستردادها إضافة إلى قياس ومتابعة ورصد احتمالات التعرض لمخاطر سعر الفائدة وإعداد تقارير عنها وتقييم آثار التغيير في سعر الفائدة على العائدات والقيمة الاقتصادية للموجودات؛

◀ كما يمكن للبنك أن يهتمي ضد هذا الخطر من خلال الاعتماد على قانون إحصائي لحساب التسديدات المتوقعة ومن ثم إعادة تمويلها. وقياس مدى التعرض لخطر معدل الفائدة يركز على مدى التمييز بين المعدلات الثابتة والمتغيرة، ويتم قياسه بدلالة الفرق بين الأصول والخصوم التي تختلف معدلاتها؛

◀ ومن بين أهم أساليب قياس مخاطر سعر الفائدة نجد الخطوات التالية:

✓ حساب نسبة الأصول الحساسة تجاه تغير سعر الفائدة/إجمالي الأصول؛

✓ حساب نسبة الخصوم الحساسة تجاه تغير سعر الفائدة/إجمالي الخصوم؛

✓ الأصول الحساسة/الخصوم الحساسة.

ب- إدارة خطر الصرف: إن عملية التغطية وإدارة مخاطر الصرف تعتمد على تقنيات مفادها إجراء تعويضات بينية لمختلف الوضعيات عن طريق القيام بعمليات مناظرة لها في الميزانية تكون بمبالغ متساوية ولها نفس الخصائص المرتبطة بالمعدل، ويمكن لهذه التقنيات أن تتخذ أشكالاً مختلفة وتستعمل بصفة خاصة المنتجات المشتقة. ومن أهم مؤشرات قياس مخاطر سعر الصرف نجد:

■ المركز المفتوح في كل عملية/القاعدة الرأسمالية؛

■ إجمالي المراكز المفتوحة/ القاعدة الرأسمالية.

ثانيا: إدارة مخاطر التشغيل

حيث أن مخاطر التشغيل قد تنشأ نتيجة الأخطاء البشرية أو بسبب النظم المتبعة أو التقنية، يجب على الإدارة العليا أن تؤسس معايير لإدارة مخاطر التشغيل، وبالتالي يجب أن يؤخذ في الحسبان كل ماله صلة بهذه المخاطر مثل: العاملين، التقنيات المتبعة، طرق وضوابط العمل... الخ.

كما يجب الاهتمام بمتابعة مخاطر التشغيل في الإدارات المختلفة من خلال:

✓ تطوير دليل مخاطر التشغيل الذي يشتمل على توضيحات خطوات وطرق التشغيل في كل إدارة مثل: طرق وكيفية التعامل مع الزبائن؛

✓ مراجعة التقارير والخطط مثل: تقارير المراجعة، والتقارير الخاصة بالرقابة المصرفية، تقارير الإدارة، خطط العمل، خطط التشغيل؛

✓ الفصل الواضح للمسؤوليات والتأكد من انسجام نظم التبليغ عن المخاطر وسلامتها واستقلالها؛

✓ يتعين على الجهات المشرفة تنظيم المعاملات والتأكد من سلامة البرمجيات والبرامج، وضرورة التزام البنوك بسرية البيانات ومراجعتها دوريا بواسطة خبراء البنك والخبراء الخارجيين؛

✓ إدراج مخاطر التشغيل ضمن التقييم لمدى الأمان والسلامة عند إعداد البرامج الآلية الخاصة بكل عميل من جهة وبنظام الأمن والأمان للبنوك من جهة أخرى.

المبحث الثالث: السياسات الحديثة لإدارة المخاطر المصرفية:

بالإضافة إلى الطرق التقليدية لقياس وإدارة المخاطر المصرفية، وفي إطار العولمة المالية والتطورات المتلاحقة التي تشهدها الساحة المالية المحلية والعالمية، اقتضت الضرورة اعتماد طرق وسياسات حديثة لإدارة المخاطر المصرفية، ونجد من بين أهم هذه الطرق والسياسات مقررات لجنة بازل في مجال إدارة المخاطر المصرفية، بالإضافة إلى المشتقات المالية و الحوكمة وهي كما يلي:

المطلب الأول: إدارة المخاطر حسب مقررات ومعايير لجنة بازل:

نتناول من خلال هذا الفرع تقديم لجنة بازل وأهدافها، ثم الجوانب الأساسية لاتفاقية بازل الأولى والثانية التي نستوضح من خلالها أهم مقررات لجنة بازل فيما يخص إدارة المخاطر.

أولاً- تقديم لجنة بازل وأهدافها:

يمكن القول بأن لجنة بازل للرقابة المصرفية هي اللجنة التي تشكلت أو تكونت من مجموعة الدول الصناعية العشرة التالية: "بلجيكا، كندا، فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، اليابان، هولندا، السويد، المملكة المتحدة البريطانية، الولايات المتحدة الأمريكية، سويسرا، لوكسمبورغ" وذلك مع نهاية عام 1974 تحت إشراف "بنك التسويات الدولية" بمدينة بازل بسويسرا¹.

وتجدر الإشارة إلى أن لجنة "بازل" هي لجنة استشارية فنية لا تستند إلى أية اتفاقية دولية وإنما أنشأت بمقتضى قرار من محافظي البنوك المركزية للدول الصناعية العشرة حيث تجتمع هذه اللجنة أربع مرات سنويا ويساعدها عدد من فرق العمل الفنيين لدراسة مختلف جوانب الرقابة على البنوك، ولذلك فإن قرارات أو توصيات هذه اللجنة لا تتمتع بأي صفة قانونية أو إلزامية رغم أنها أصبحت مع مرور الوقت ذات قيمة فعلية كبيرة.

وتتضمن قرارات وتوصيات اللجنة وضع المبادئ والمعايير المناسبة للرقابة على البنوك مع الإشارة إلى نماذج الممارسات الجيدة في مختلف البلدان بغرض تحفيز الدول الأخرى على إتباع تلك المبادئ والمعايير والاستفادة من هذه الممارسات.

كما تلجأ بعض المنظمات الدولية، بالإضافة إلى بعض الدول إلى ربط مساعداتها لغيرها من الدول بمدى احترام هذه الأخيرة لهذه المعايير الدولية. كذلك تتضمن برامج الإصلاح المالي للصندوق والبنك الدوليين في كثير من الأحوال شروط تلزم الدول بإتباع القواعد والمعايير الدولية في مجال الرقابة على البنوك وغيرها من القواعد الخاصة بالإدارة السليمة، إذن القواعد التي تصدرها لجنة بازل تتمتع بإلزام أدبي يصحبه في معظم الأحوال تكلفة اقتصادية عند الانصياع لها.

كما تهدف لجنة بازل للرقابة المصرفية من خلال مقرراتها أساساً إلى:

¹ - سمير الخطيب، مرجع سابق، ص 31.

◀ المساعدة في تقوية واستقرار النظام المصرفي الدولي خاصة بعد تفاقم أزمة المديونية الخارجية لدول العالم الثالث؛

◀ وضع البنوك الدولية في أوضاع تنافسية متكافئة، وبالتالي إزالة الفروق في المتطلبات الرقابية الوطنية بشأن رأس المال المصرفي حيث تمثل تلك الفروق المصدر الرئيسي للمنافسة غير العادلة بين البنوك، كما كان الأمر بالنسبة للبنوك اليابانية المتفوقة على البنوك الأوروبية والأمريكية؛

◀ إيجاد أساليب وآليات للتكيف مع المتغيرات العالمية وفي مقدمتها العولمة المالية وتحرر حركة رؤوس الأموال وافتتاح الأسواق المالية لمسايرة الواقع الحديث والمتطور؛

◀ تحسين الأساليب الفنية للرقابة على المخاطر الناتجة عن أعمال البنوك وتسهيل عملية تداول المعلومات حول تلك الأساليب بين السلطات النقدية المختلفة؛

وقد قدمت لجنة بازل مجموعة من المقررات فيما يخص إدارة المخاطر المصرفية وعلى رأسها مخاطر عدم الوفاء بالالتزامات، ويمكن تقسيم هذه المقررات إلى اتفاقيتين سنتناولهما فيما يلي بشيء من التفصيل:

ثانيا-الجوانب الأساسية لاتفاقية "بازل" الأولى والثانية:

2-1- الجوانب الأساسية لاتفاقية بازل الأولى أو مؤشر كوك: بعد اجتماعات ومشاورات متعددة من خلال فرق عمل متخصصة توصلت اللجنة إلى اتفاق لوضع قواعد لكفاية رأس المال لدى البنوك والمقصود بذلك وضع حدود دنيا لنسبة رأس المال المتوفر للبنك مقابل القروض والتسهيلات الائتمانية التي يمنحها للعملاء.

وقد برز استخدام كفاية رأس المال في منتصف القرن الماضي بمعادلة بسيطة تعبر عن العلاقة بين رأس المال والودائع، ثم تطور لاحقا بقيام لجنة بازل للإشراف والرقابة المصرفية بإعداد معيار بازل(1) والذي اشتمل على وضع قواعد وأسس موحدة على مستوى العالم لقياس كفاية رأس المال من خلال تحديد العلاقة بين رأس المال المصرفي والموجودات الخطرة المرجحة داخل وخارج الميزانية، وحددت نسبته بـ 8% وطبقته المصارف العاملة في أكثر من مئة دولة¹.

وقد انطوت اتفاقية بازل(1) على العديد من الجوانب أهمها ما يلي:

¹ - سمير الخطيب، المرجع السابق، ص 41.

أ- التركيز على المخاطر الائتمانية: حيث تهدف الاتفاقية إلى حساب حدود دنيا لرأس المال لمواجهة الأخطار الائتمانية أي عدم وفاء المقرضين بديونهم.

ب- تعميق الاهتمام بنوعية الأصول وكفاية المخصصات الواجب تكوينها: حيث تم تركيز الاهتمام على نوعية الأصول ومستوى المخصصات التي يجب تكوينها للأصول أو الديون المشكوك في تحصيلها وغيرها من المخصصات، وذلك لأنه لا يمكن تصور أن يفوق معيار رأس المال لدى بنك من البنوك الحد الأدنى المقرر بينما لا تتوفر لديه المخصصات الكافية أولاً ثم يأتي بعد ذلك تطبيق معيار لكفاية رأس المال.

ج- تقسيم دول العالم إلى مجموعتين من حيث أوزان المخاطر الائتمانية: وتمثل هاتان المجموعتان في:

المجموعة الأولى: وهي مجموعة الدول ذات المخاطر المنخفضة أو الضعيفة وتضم الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية أي (ألمانيا، بلجيكا، كندا، الولايات المتحدة الأمريكية، إيطاليا، اليابان، هولندا، المملكة المتحدة، السويد، لوكسمبورغ) يضاف إلى ذلك دولتين هما سويسرا والمملكة العربية السعودية. والدول التي عقدت اتفاقيات إقراض خاصة مع صندوق النقد الدولي وهي: (أستراليا، النمسا، الدانمرك، فنلندا، اليونان، البرتغال، النرويج، تركيا). وترى لجنة بازل أن دول هذه المجموعة ترجح بأوزان مخاطر تقل عن الوزن المخصص لباقي الدول.

المجموعة الثانية: وتضم باقي الدول في العالم وهي ذات مخاطر أعلى من دول المجموعة الأولى لذلك فهذه الدول وبنوكها لا تتمتع بتخفيضات في أوزان المخاطر.

د- وضع أوزان ترجيحية لدرجة مخاطر الأصول: إن الوزن الترجيحي يختلف باختلاف الأصل من جهة وكذلك الملتزم بالأصل أي المدين من جهة أخرى، ومن هنا نجد أن الأصول تندرج عند حساب معيار كفاية رأس المال من خلال خمسة أوزان هي: صفر، 10 %، 20 %، 50 %، 100 % وإتاحة قدر من المرونة في مجال التطبيق للدول المختلفة، فقد تركت اللجنة الحرية للسلطات النقدية المحلية في اختيار تحديد بعض أوزان المخاطر والأهم أن إعطاء وزن مخاطر لأصل ما لا يعني أنه أصل مشكوك في تحصيله بذات الدرجة وإنما هو أسلوب ترجيحي للفرقة بين أصل وآخر حسب درجة المخاطر بعد تكوين المخصصات اللازمة.

هـ- وضع معاملات لتحويل الالتزامات العرضية: وهي التزامات البنك خارج ميزانيته، بحيث تمثل بعملية الاقتراض ولكن غير المباشرة، ولهذا تقوم البنوك أولاً بتحويل هذه القروض إلى قروض مباشرة وذلك بواسطة معامل التحويل ثم تحويل الائتمان إلى أصل مرجح باستخدام الأوزان الترجيحية بالنسبة للمدين.

و- مؤشر كوك: أو مؤشر القدرة على التسديد وهو أهم مؤشرات قياس وتحليل كفاية رأس المال الممتلك في المصرف. ويمثل نسبة رأس المال الممتلك على التعهدات البنكية أو الموجودات والالتزامات نحو الغير أي المتعاملين مع البنك بحيث تمثل هذه النسبة مدى قدرة رأس المال على تغطية الخسائر المحتملة مع الالتزامات نحو الغير المشكوك في تحصيلها، بحيث لجنة "بازل" حددت الحد الأدنى لهذا المؤشر بـ 8% أي لا ينبغي أن ينخفض عن هذه النسبة ويمثل بالمعادلة التالية المعروفة بمؤشر كوك:

$$\frac{\text{إجمالي رأس المال}}{\text{مؤشر كوك}} = 8\% \leq$$

حيث:

رأس المال = رأس المال الأساسي + رأس المال المساند.

رأس المال الأساسي: يتكون من: رأس المال المدفوع + احتياطات + الأرباح المحتجزة.

رأس المال المساند أو التكميلي: يشمل على: احتياطات إعادة التقييم + احتياطات مواجهة ديون متعثرة + الاقتراض متوسط الأجل من المساهمين + الأوراق المالية.

2-2- الجوانب الأساسية لاتفاقية بازل الثانية أو نسبة ملاءة ماكدونا:

يمكن تلخيص أهم التعديلات الواردة على اتفاقية بازل-1 في الجوانب الأساسية لاتفاقية بازل-2 والتي تركز على النقاط التالية:

أ- ارتكاز اتفاقية بازل-2 على ثلاثة دعائم: الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال: وهي طريقة مستحدثة لحساب كفاية رأس المال المرجح بالمخاطر واللازم لمواجهة مخاطر السوق ومخاطر التشغيل ومخاطر الائتمان.

1 متابعة من قبل السلطات الرقابية: تستهدف هذه المتابعة التأكد من كفاية رأس المال بحسب نوعية مخاطر البنك واستراتيجية المحافظة على المستويات المتطلبة لرأس المال، وفي هذا المجال تقترح اللجنة أربعة مبادئ أساسية يجب أن تتبعها السلطة الرقابية وهي:

◀ **المبدأ الأول:** يجب أن يكون لدى كل بنك الوسيلة المناسبة لتقييم مدى كفاية رأس المال لديه بصفة عامة وفقا لنوعية المخاطر التي يتعرض لها، مع وضع استراتيجية للحفاظ على مستوى رأس المال لديه؛

◀ **المبدأ الثاني:** يجب أن تقيم السلطة الرقابية النظم المتوفرة لدى البنوك داخليا لتقييم رأس المال وما لديها من استراتيجيات والوقوف على مدى قدرتها على مراقبة التزامها بالنسب المحددة من جانب السلطة الرقابية فيما يتعلق برأس المال، وفي حالة التوصل إلى عدم كفاية الإجراءات المتخذة من جانب البنك في هذا الصدد فيتعين عليها أن تتخذ الإجراءات المناسبة؛

◀ **المبدأ الثالث:** يجب أن تتوقع السلطة الرقابية أن البنوك سوف تحتفظ بمعدل كفاية رأس المال أعلى من الحد الأدنى المطلوب، كما يجب أن يكون لدى السلطة الرقابية القدرة على أن تطلب من البنوك الاحتفاظ بمعدل أعلى من الحد الأدنى؛

◀ **المبدأ الرابع:** يجب أن تحاول السلطة التدخل في مراحل مبكرة للحيلولة دون أن ينخفض رأس المال عن الحد الأدنى المطلوب، وذلك بهدف دعم سمات المخاط

◀ ر لدى البنوك، كما يجب أن تطالب السلطة الرقابية البنوك باتخاذ الإجراءات التصحيحية إذا لم يتم الاحتفاظ بمعدل رأس المال أو لم يتم استعادته إلى المستويات المطلوبة.

2 انضباط السوق (الشفافية المالية): وهي نظام فعال لانضباط السوق والسعي إلى استقراره، وهذا يتطلب من أي بنك أو مؤسسة مالية أن تقوم بالإفصاح عن رأس مالها ومدى تعرضها للأخطار، والطرق المتبعة لتحديد حجم الخطر حتى يكون عملاء هذه المؤسسات ودائنها على علم بها، ولتتمكنوا من تقدير المخاطر التي يواجهونها نتيجة تعاملهم مع هذه المؤسسات. وبالنسبة لكفاية رأس المال سمحت الخطة الجديدة للبنوك بوضع نماذج داخلية لتحديد رأس المال اللازم لمقابلة مخاطر السوق، والتي تختلف من بنك لآخر، كما منحت لها المرونة في التطبيق إذ تعطي هذه الاتفاقية للمصارف حرية اختيار مناهج مبسطة أو أكثر تعقيدا في هذا التحديد حسب حجم المصارف وقدرتها على التعامل مع تلك المخاطر.

ب- إضافة شريحة ثالثة لرأس المال: مع أن الاتفاق الجديد أبقى على الملاءة الإجمالية 8% كما ورد في بازل-1 لعام 1988 إلا أنه أدخل بعض التعديلات على مكونات النسبة كما يلي:

◀ سمح للبنوك بإصدار دين متأخر الرتبة قصير الأجل ليدخل ضمن الشريحة الثالثة لرأس المال وذلك لمواجهة جزء من مخاطرها السوقية وبهذا يصبح رأس المال الإجمالي يتكون من: الشريحة الأولى (رأس المال المدفوع+الاحتياطات+الأرباح المحتجزة)+الشريحة الثانية(رأس المال المساند) وهذا كما هو محدد في بازل-1- +الشريحة الثالثة(الدين متأخر الرتبة قصير الأجل)، وهذا الأخير أي رأس المال من الطبقة الثالثة يجب أن تتوفر فيه الشروط التالية:

- أن يكون على شكل قروض مساندة لها فترة استحقاق أصلية لا تقل عن سنتين وأن تكون في حدود 250% من رأسمال البنك من الطبقة الأولى المخصص لدعم المخاطر السوقية؛

- أن يكون صالحا لتغطية المخاطر السوقية فقط، بما في ذلك مخاطر الصرف الأجنبي؛

- يجوز استبدال عناصر الطبقة الثانية بالطبقة الثالثة من رأس المال وذلك حتى تضمن الحد وهو 250%؛

- الخضوع لنص التجميد الذي ينص على عدم جواز دفع الفائدة أو أصل الدين إذا كان ذلك الدفع سوف يخفض رأسمال البنك إلى حد أدنى من متطلباته الرأسمالية؛

◀ أن تكون الشريحة الأولى من رأس المال أكبر من أو يساوي الشريحة الثانية+الشريحة الثالثة؛

◀ عند حساب نسبة رأس المال الإجمالية للبنك يتم إيجاد صلة رقمية بين مخاطر الائتمان ومخاطر السوق عن طريق ضرب مقياس المخاطرة السوقية في 12.5 ثم إضافة الناتج إلى مجموع الأصول المرجحة بأوزان المخاطرة. وبما أن المخاطر السوقية قد تختلف من بنك لآخر فقد تضمنت مقترحات اللجنة طرق إحصائية لقياس هذه المخاطرة .value at risk models

وبالتالي تصبح نسبة الملاءة المصرفية الجديدة تساوي:

إجمالي رأس المال(شريحة1+شريحة2+شريحة3)

مؤشر ماكдона = $\leq 8\%$

الأصول المرجحة بأوزان المخاطرة+(مقياس المخاطرة السوقية×12.5)

و معنى ذلك أن الأصول المرجحة بأوزان المخاطرة+(مقياس المخاطرة السوقية×12.5) يجب أن تكون أكبر من إجمالي رأس المال ب 12.5 مرة على الأكثر.

ج- تحديث طرق القياس: إذا كان مقترح "بازل" الجديد قد حافظ على منطق حساب المتطلبات الدنيا للأموال الخاصة كنسبة بين الأموال الخاصة والمخاطر المترتبة وحصرها عند مستوى 8% فإنه طور طريقة قياس هذه المخاطر من خلال إدخال تغيرات جذرية مست معاملات ترجيح المخاطر، حيث أصبحت لا تتوقف على الطبيعة القانونية للمقترضين بل على نوعية القرض في حد ذاته، بالإضافة إلى اقتراح طرق جديدة لقياس الخطر تمثلت أساسا في

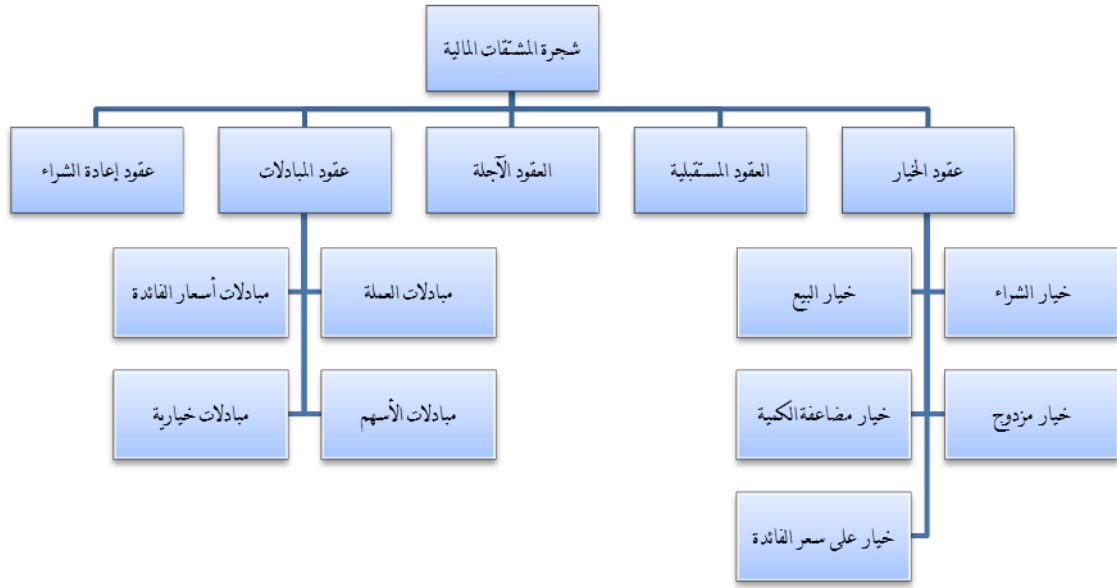
- المقاربة المعيارية: المتمثلة في التنقيط الخارجي « la notation externe » التي تركز على تصنيف المخاطر حسب وكالات التنقيط.

- مقارنة التنقيط الداخلي للقرض: وهي طريقة قاعدية جديدة تقوم على أساس تصنيف المخاطر اعتمادا على احتمالات العجز المتوقعة من طرف البنوك المعنية وذلك بالنسبة لكل حوافظها(سواء تعلق الأمر بالجماعات المحلية ومؤسسات القطاع العام، البنوك ومؤسسات الاستثمار، المؤسسات الصناعية والتجارية، العملاء الخواص).

المطلب الثاني: المشتقات المالية كأدوات لإدارة المخاطر

عرفت الأسواق المالية تطورا كبيرا ونموا سريعا، منذ السبعينات وهذا راجع إلى التطور التكنولوجي من خلال الاستعمال الواسع لتكنولوجيا الحسابات الإلكترونية والاتصالات، حيث ساعدت في رفع حجم المعاملات بشكل هائل بالإضافة إلى التحرير المالي الذي أفرزته العولمة المالية حيث زالت القيود على التعامل في هذه الأسواق، سواء من خلال تخفيف قيود الأسعار والكميات، وتخفيف القيود على أنواع معينة من النشاط المالي، كل هذه العوامل أسهمت في ظهور الابتكارات المالية أو ما يعرف بالمشتقات المالية التي تعد من الأدوات الحديثة لإدارة المخاطر، والشكل رقم (4) الموالي يوضح أهم أنواع هذه المشتقات المالية التي سنتعرض لها فيما يلي بشيء من التفصيل بالإضافة إلى تعرضنا للمخاطر الناتجة عنها:

الشكل رقم 2: يوضح شجرة المشتقات المالية:



المصدر: رضوان سمير عبد الحميد، "المشتقات المالية ودورها في إدارة المخاطر ودور الهندسة المالية في صناعة أدواتها"، مرجع سبق ذكره، ص 143.

أولاً- التوريق كأسلوب لإدارة المخاطر:

يسمى بالإنجليزية Securitization وبالفرنسية Titrisation يعني تحويل أصول مالية غير سائلة مثل القروض والأصول الأخرى إلى أوراق مالية (أسهم وسندات) قابلة للتداول في أسواق رأس المال، وهي أوراق تستند إلى ضمانات عينية أو مالية ذات تدفقات نقدية متوقعة، ولا تستند إلى مجرد القدرة المتوقعة للمدين على السداد من خلال التزامه العام بالوفاء بالدين¹.

فالتوريق يعني إذن إمكانية الحصول على تمويل جديد بضمان الديون المصرفية القائمة، إما من خلال إنشاء أصول مالية جديدة أو من خلال تحويل الموجودات من المقرض الرئيسي إلى مستثمرين آخرين، وتحويل القروض إلى أوراق مالية يعطي للدائن فرصة ترويج قروضه وتحويلها إلى دائنين آخرين ببيع الأوراق التي تمثلها وتداولها في البورصة، ويتم تحويل الموجودات المالية من المقرض الأصلي إلى مستثمرين جدد عن طريق وسيط يتمثل في شركات تسمى (SPV)* التي تشتري سندات الدين الأصلية من الدائن الأصلي وهو البنك عادة، ثم تصدر سندات جديدة تطرح للبيع، مع انتقال الضمانات المصاحبة لسندات الدين الأصلي إلى السندات الجديدة.

1 - مدحت صادق، "أدوات وتقنيات مصرفية"، دار غريب، القاهرة، 2001، ص 237.

* (SPV): Special Purpose Vehicle

وتكمن أهمية التوريق في مجال إدارة المخاطر في كونه يعتبر ثورة في مجال تلبية احتياجات المقترضين من الأفراد والشركات، حيث يربط المقترضين بأسواق رأس المال مباشرة، متخطيا بذلك ما يسمى بالوساطة المالية التي كانت تمثل تكلفة زائدة على مصروفات القرض، ومتلاقيا بذلك عجز البنوك التجارية عن تدبير الأموال اللازمة للإقراض في أوقات الأزمات النقدية، ثم يأتي التوريق كحل أمثل للدائنين عندما يعجز المدين عن الوفاء، ويصبح الدين مشكوكا فيه أو معدوما، حيث يقوم الدائن بتوريق هذا الدين وبيعه طلبا للسيولة، ويتفادى بذلك تكوين المخصصات له في الميزانية، كما يمكنه استخدام السيولة الناجمة عن بيع الدين أو توريقه في إعادة الإقراض وبالتالي تحقيق مزيد من الأرباح.

وبالإضافة إلى هذا، فإن من بين الامتيازات الهامة للتوريق نجد أن البنوك تسعى من خلاله إلى تخفيض مبلغ رأس المال المطلوب من طرف الجهات الرقابية لمواجهة المخاطر التي تواجهها عبر أصول ميزانيتها، والحصول من وراء ذلك على موارد مالية بسعر مغر، والأهم من هذا كله يتعلق بإدارة أحسن لميزانية البنك بتخفيض متطلبات رأس المال، وذلك بإخراج الأصول التي تعتبر غير استراتيجية من الميزانية، ليتم تركيز البنك على الأصول الاستراتيجية ومنها القروض العقارية وتحمل مخاطرها.

كما أن التوريق يسمح أيضا للبنوك بتحويل مخاطرها إلى جهة أخرى، ويرفع من مردودية الأموال الخاصة، ويساعد على إدارة أحسن لمعدل الملاءة ورفعها، ونقصد هنا مؤشر كوك COOKE الذي تبنته مقررات بازل 01، وكذا الاستجابة للمتطلبات الجديدة لبازل 02.

ثانيا- عقود الخيارات:

عقد الخيار هو: "عقد يمثل حقا للمشتري وليس التزاما في بيع أو شراء شيء معين، بسعر معين (سعر التعاقد أو الممارسة) خلال فترة زمنية معينة أو في تاريخ محدد، ويلتزم بائع هذا العقد ببيع أو شراء ذلك الشيء بالسعر المتفق عليه خلال تلك الفترة الزمنية، مقابل مبلغ محدد يدفعه المشتري العقد، يسمى بعلاوة الصفقة الشرطية"¹.

¹ - عبد العزيز هيكل فهمي، "موسوعة المصطلحات الاقتصادية والإحصائية"، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية، 1981، ص 175.

وتعرف علاوة الصفقة الشرطية (أو ثمن عقد الخيار) على أنه: "تعويض متفق عليه يدفع للبائع (بائع عقد الخيار) في البورصة من قبل المشتري (دافع ثمن الخيار) مقابل تمتعه بحق شراء (إن كان خيار شراء) أو حق بيع (إن كان خيار بيع) أوراق مالية أو عملة صعبة أو غيرها خلال فترة زمنية محددة أو في تاريخ محدد. وهذا المبلغ غير قابل للإرجاع سواء نفذ المشتري حقه، أو لم ينفذ".¹

وقد ازداد التعامل بعقود الخيارات في الولايات المتحدة الأمريكية حتى أصبحت تزيد عن مليون عقد يوميا تتضمن مئات الملايير من الدولارات، ولم ينتشر التعامل بالخيارات خارج الولايات المتحدة إلا في عقد الثمانينات، حيث أصبحت متداولة في أكثر من أربعين سوقا على مستوى العالم.²

و يتم في العادة تقسيم عقود الخيارات إلى قسمين رئيسيين هما:³

أ- **خيار الطلب أو الشراء option Call**: هو عقد يعطي مشتريه الحق في شراء عدد معين من الأوراق المالية أو كمية من العملة الصعبة بسعر محدد خلال فترة محددة أو تاريخ معين، ويلزم بائعه ببيع تلك الأوراق المالية عند طلب المشتري خلال الفترة المتفق عليها وبالسعر المتفق عليه أيضا. ويتجه إلى شراء خيار الطلب (الشراء) أولئك الذين يتوقعون ارتفاعا في الأسعار.

ب- **خيار الدفع أو البيع Put option**: هو عقد يعطي صاحبه حق بيع أوراق مالية أو عملة صعبة معينة بسعر محدد وخلال فترة محددة أو تاريخ محدد، ويلزم مشتريه بشراء تلك الأوراق بالسعر المتفق عليه خلال تلك الفترة، مقابل استلام مبلغ محدد من البائع. ويميل إلى شراء خيار البيع أولئك الذين يتوقعون انخفاضاً في الأسعار.

والميزة الأساسية لعقود الخيارات أنها تحمي مشتريها من المخاطر الناتجة عن التغيرات التي يتوقعها إذا ما صدقت توقعاته من جهة، كما أنها لا تحرمه من فرصة تحقيق أرباح إذا لم تصدق توقعاته من جهة أخرى حيث تكون خسارته محدودة وتمثل في مبلغ العلاوة فقط.

أما بائع العقد فتوقعاته عادة تكون عكس توقعات المشتري، فإذا صدقت توقعاته ولم ينفذ المشتري العقد يحقق أرباحا محدودة تتمثل في قيمة العلاوة، أما إذا لم تصدق توقعاته فسيواجه خسارة غير محدودة تتمثل في الفرق

1 - فريدي وصادر باز، جورج مكرم، "معجم المصطلحات المصرفية ومصطلحات البورصة والتأمين والتجارة الدولية"، اتحاد المصارف العربية، الطبعة الأولى، 1985، ص 179.

2 - محمد علي القرني، "نحو سوق إسلامية"، مجلة دراسات اقتصادية إسلامية، البنك الإسلامي للتنمية، المجلد 1، العدد 1، 1993، ص 21.

3 شعبان محمد إسلام البرواري، "بورصة الأوراق المالية من منظور إسلامي: دراسة نقدية تحليلية"، دار الفكر، دمشق، سوريا، 2002، ص 226.

بين السعر السوق وسعر التنفيذ مضروباً في عدد الأوراق المالية أو كمية العملة محل العقد مطروحاً منها قيمة العلاوة. لذلك عادة ما يتخذ بائع عقد الخيار إجراءات من شأنها حمايته.

ثالثاً- العقود الآجلة:

العقد الآجل عقد يلتزم بمقتضاه طرفان أحدهما بائع والآخر مشتري ببيع أو شراء أداة مالية أو عملة أجنبية أو سلعة في تاريخ محدد مستقبلاً بسعر متفق عليه، فهي بذلك عقود ذات طرفين يحتمل حصول أي منهما على مكاسب أو خسائر نتيجة التغيرات في المركز المرتبط بالعقود¹.

و باختصار هي اتفاق على شراء أو بيع أصل في وقت مستقبلي معين مقابل سعر معين وتعتبر العقود الآجلة مشتقة بسيطة².

و تتميز العقود الآجلة بالخصائص التالية³:

المرونة: حيث لا تكون العقود الآجلة بصفة عامة معيارية، وهذا يعني أن كلا من البائع والمشتري يتفاوضان على شروط العقد، لذلك فهما يمتلكان حرية التصرف وابتداع أي شروط يرونها لأي سلعة؛

لا تتمتع بالسيولة مقارنة بالمشتقات الأخرى، فإذا رغب البائع أو المشتري الخروج من الاتفاق الآجل فإنه يحتاج إلى أن يجد شخصاً آخر يحل محله ويقبل أن يتم بيع العقد له؛

تتضمن مشكلة محتملة وهي المتعلقة بمخاطر الائتمان أو مخاطر العجز وهي المخاطر الناشئة عن عدم قدرة أحد أطراف العقد الآجل على الوفاء بالتزاماته.

يتحدد الربح والخسارة من العقد الآجل مباشرة من خلال العلاقة بين سعر السوق الفعلي للأصل محل التعاقد وسعر التنفيذ الذي تم تضمينه في العقد من خلال الاتفاق بين الطرفين؛

تتحقق قيمة العقد الآجل فقط في تاريخ انتهاء صلاحية العقد ولا توجد مدفوعات عند بداية العقد وكذلك لا توجد أي نقود يتم تحويلها من طرف إلى آخر قبل تاريخ انتهاء صلاحية العقد.

¹ أحمد صلاح عطية، "مشاكل المراجعة في أسواق المال"، الدار الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2003، ص 219.

² طارق عبد العال حامد، "المشتقات المالية: المفاهيم-إدارة المخاطر- المحاسبة"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2001، ص 12.

³ طارق عبد العال حامد، المرجع السابق، ص 116.

رابعاً- عقود المستقبلية:

على غرار العقود الآجلة، فإن العقود المستقبلية هي اتفاق بين طرفين على شراء أو بيع أصل ما في وقت معين بسعر معين، ولكن على خلاف العقود الآجلة يتم تداول العقود المستقبلية في البورصات، ومن أجل جعل التداول ممكناً تحدد البورصة سمات معيارية للعقد، ونظراً لأن طرفي العقد قد لا يعرفان بعضهما بالضرورة فإن البورصة توفر آلية تعطي كلا الطرفين ضماناً بأن العقد سوف يحترم.¹

كما تتكون بورصة المستقبلية من عدة أعضاء وهؤلاء الأعضاء هم ممثلون عن شركات سمسة رئيسية، بنوك ومؤسسات استثمارية وبعض المتعاملين المستقلين، ولا بد من ترخيص كل من تجار المستقبلية بالعمولة ووسطاء أو سمسة القاعة من قبل الهيئة التعامل بمستقبلية.

يقوم مشتري وبائع العقد المستقبلي بالاتفاق على سعر العقد المعني من خلال مزاد تنافسي يتم في البورصة، ويكون سعر المزاد أكثر شفافية بحيث يستطيع كل المشتري رؤية كل البائعين على كل سعر. إن الهامش بين أفضل سعر للشراء وأفضل سعر للبيع عادة ما يكون ضيقاً لمعظم المستقبلية المالية، يستثنى من ذلك مستقبلية العملة.

وتتغير الأسعار عادة وفقاً لعوامل العرض والطلب، ويستطيع أي شخص التعامل بالمستقبلية وذلك من خلال أحد السمسة (تجار المستقبلية بالعمولة) والذي يكون في العادة أحد أعضاء بورصة المستقبلية، ومع ذلك فإن معظم التعامل بالمستقبلية المالية يتم بواسطة البنوك أو المؤسسات المالية المتخصصة.²

خامساً-عقود المبادلة:

تعرف بأنها سلسلة من العقود اللاحقة التنفيذ (الآجلة) حيث يتم تسوية عقد المبادلة على فترات دورية (شهرية، ربع سنوية، نصف سنوية...) وعقد المبادلة ملزم لطرفي العقد عكس ما هو معروف في عقود الاختيار كما أن المتحصلات أو المدفوعات (الأرباح أو الخسائر) لا يتم تسويتها يومياً كما هو الحال في العقود المستقبلية، يضاف إلى ذلك أن عقد المبادلة لا يتم تسويته مرة واحدة كما هو الحال للعقود اللاحقة التنفيذ، لذلك يعرف عقد المبادلة بأنه سلسلة من العقود اللاحقة التنفيذ ومنه فإن عقد المبادلة هو أحد صور العقود الآجلة التي

¹ - طارق عبد العال حماد، مرجع سابق، ص 16.

² - مخامرة وجدي، "الكيفية التي تعمل بها أسواق المستقبلية"، مجلة البنوك، العدد3، المجلد 19، الأردن، أبريل 2000، ص 70-71.

تستعمل من أجل تغطية المخاطر، كالتحوط من أخطار التغير في أسعار الفائدة أو التحوط من التغير المستقبلي لأسعار الصرف، كما هو بالنسبة لأي عقد فإن عقود المبادلة لها أركان هي: مشتري العقد، بائع العقد، سعر التنفيذ وتاريخ التنفيذ، ويتميز عقد المبادلة على أنه إلزامي لطرفي العقد والتسوية تتم بصفة دورية ومن أهم عقود المبادلة نجد:

عقود مبادلة أسعار الفائدة: يعتبر أهم عقود المبادلة وأكثرها شيوعا يستعمل من طرف المؤسسات المالية للتغطية من مخاطر التغير في أسعار الفائدة.

عقود مبادلة العملات: ويستعمل من طرف المؤسسات التي تستعمل العملة الصعبة في نشاطها للتغطية من المخاطر المحتملة للتقلبات المستقبلية في أسعار الصرف.

سادسا- مخاطر المشتقات المالية:

إن المخاطر التي تواجه المتعاملين في أسواق المشتقات يمكن تصنيفها على النحو التالي: 1

المخاطر الائتمانية للمشتقات: تعبر عن المخاطرة المتمثلة في الخسارة الناجمة عن تعثر الطرف المقابل عن الوفاء بالتزاماته التي يتضمنها عقد المشتقات. وتتمثل هذه الخسارة في تكلفة إحلال عقد جديد محل العقد السابق. وهناك عدد من السياسات والإجراءات التي تمكن المتعاملين في أسواق المشتقات من إدارة هذه المخاطر الائتمانية نذكر منها ما يلي:

أدوات الرقابة الداخلية التي تضمن تقدير المخاطر الائتمانية قبل الدخول في تعاملات مع الطرف المقابل، مع الرقابة على هذه المخاطر خلال مدة كل تعامل معها؛

التوثيق الدقيق للتعاملات مما يلطف من حدة المخاطر الائتمانية، وبالتالي يوفر الالتزام القانوني لتنفيذ العقود؛

تقدير الجدارة الائتمانية للأطراف المقابلة، والالتزام بمحدود معينة لهذه المخاطر؛

توفير الضمانات اللازمة التي تدعم الائتمان وتقلل أو تحدد من التعرض لمخاطر تعثر أطراف عملية معينة.

¹ - عبد الحكيم أحمد الحزامي، "الأسواق والمؤسسات المالية - الفرض والمخاطر -"، دار الفجر، القاهرة، مصر، 2007، ص 388-396.

مخاطر السوق: تنشأ مخاطر السوق المتعلقة بالمشتقات من السلوك السعري لأسعار الأصول محل التعاقد (أي التقلبات غير المتوقعة في أسعار عقود المشتقات) ويعود السبب في هذا إلى تقلبات أسعار الأصول محل التعاقد، وأيضا نقص السيولة الذي يؤدي إلى تدهور أسعار الأصول وصعوبة إبرام عقود جديدة لمواجهة هذا التدهور، حيث قد يتعذر على حاملي عقود المشتقات تعديل مراكزهم لتحقيق التغطية الكافية أمام استمرار انخفاض أسعار الأصول. والجدير بالذكر أن مخاطر السوق المتعلقة بالمشتقات قد تزداد خطورة وذلك في حالة وجود محتكرين في تلك السوق، حيث يقوم هؤلاء المحتكرين بعمليات شراء وبيع على نطاق كبير مما يؤدي إلى تقلب أسعار الأصول بشكل حاد، ومما يؤثر بدرجة كبيرة على توقعات المتعاملين بشأن الاتجاهات المستقبلية لهذه الأسعار. بالإضافة إلى ذلك فإن مخاطر السوق المتعلقة بالمشتقات قد تزداد خطورة في ظل ترابط الأسواق المالية بدرجة أكبر، مما يؤدي إلى سهولة انتقال المخاطر التي قد تتعرض لها سوق مالية معينة إلى الأسواق المالية الأخرى. ومن ثم فإن المتعاملين في مجال عقود المشتقات يكونون في حاجة ماسة إلى تحديد عناصر هذه المخاطر وفهم كيفية تفاعلها مع بعضها البعض، وبالتالي فإن تقدير مخاطر السوق المتعلقة بالمشتقات إنما يعتمد على التقييم المرتبط بالسوق، وأيضا على الأدوات التي تستخدم كوقاية من هذه المخاطر.

المخاطر التشغيلية: تتمثل هذه المخاطر في الخسائر التي تنتج عن عدم كفاءة النظم الإدارية والرقابية وإخفاق الإدارة في مجال التعامل بالمشتقات، حيث أن تعقد المشتقات يقتضى توافر عناصر بشرية مدربة ونظم رقابية تكون قادرة على التيقن من سلامة التعاملات ومراكز المتعاملين.

مخاطر التسوية في المشتقات: تتمثل مظاهر مخاطر التسوية في أن القليل من المعاملات المالية يتم تسويتها آنيا. فقد يتعرض أحد الأطراف للخسارة إذا كان السعر الذي باع به مرتفعا مع رفض الطرف الآخر للسداد في التاريخ المحدد للتسوية. كما قد يكون قيمة الأصل محل التعاقد عرضة لتقلبات الأسعار، وبالتالي قد تنخفض هذه القيمة في حالة عدم توافق ميعاد تسليم الأصل مع ميعاد استلام ما يقابله نقدا يوم التسوية.

ت-المخاطر المنتظمة: تتمثل هذه المخاطر في حدوث خلل (اهتزاز) في المركز المالي لمؤسسة مصرفية أو مالية تتعامل في سوق المشتقات، مما قد يسبب بالتالي خللا (اهتزازا) ماليا في مؤسسات أخرى داخل الجهاز المصرفي أو المالي، وقد يسبب خللا ماليا في الجهاز ذاته، أو في أجزاء أخرى من أسواق مالية مرتبطة بسوق المشتقات. وهناك العديد من العوامل والمخاطر الأخرى في أسواق المشتقات التي تؤثر في المخاطر المنتظمة منها: حجم أسواق

المشتقات، درجة تركز المؤسسات العاملة في تلك الأسواق، توافر السيولة والارتباط بين الأسواق، والمخاطر الائتمانية ومخاطر السيولة.

ث- المخاطر القانونية: تنشأ هذه المخاطر عن سوء التوثيق في العقود، وعدم تمتع الطرف المقابل بالصلاحيات اللازمة للتعاقد، والوضع القانوني غير الواضح لبعض التعاملات، وعدم القدرة على التنفيذ القضائي في حالة التعثر أو الإفلاس

وبسبب المخاطر التي ينطوي عليها التعامل بالمشتقات يجدر بنا التنويه إلى ضرورة التفرقة بين استخدام المشتقات كأداة لإدارة المخاطر وبين استخدام المشتقات كأداة للاحتياط من المخاطر، إن استخدام المشتقات كأداة لإدارة المخاطر، إنما تعني استبدال أحد المخاطر القائمة بمخاطر جديدة تكون أقل تكلفة وأكثر مرونة مما يمكن المؤسسات المصرفية والمالية من تحقيق الأرباح أو تجنب الخسائر، بينما نجد استخدام المشتقات كأداة للاحتياط من المخاطر، إنما يعني تقليل التعرض لنوع معين من أنواع المخاطر مقابل التخلي عن بعض الفرص لتحقيق الأرباح.

وإن استخدام المشتقات كأداة لإدارة المخاطر يستوجب إتباع عدة خطوات نوجزها فيما يلي:

- تحديد أنواع المخاطر التي يمكن أن تواجهها المؤسسة وبالتالي التعرف على مسبباتها (مثل أسعار الفائدة، أسعار الصرف.. الخ)؛
- حصر المخاطر الناجمة عن أعمال المؤسسة؛
- اختيار ما يناسب من أدوات المشتقات لمعالجة هذه المخاطر وإدارتها بما يحقق الربح للمؤسسة؛
- وضع نظام فعال لمراقبة أداء استخدام المشتقات التي تم اختيارها، مع العمل على وضع تنبؤات لنتائجها المستقبلية.

المطلب الثالث: الحوكمة المصرفية كأداة لإدارة المخاطر

لقد بدأ الحديث عن الحوكمة المصرفية نتيجة التطورات الحاصلة في العولمة المالية واستحداث في الأدوات المالية مما زاد من أهمية قياس المخاطر وإدارتها والسيطرة عليها.

أولاً: مفهوم الحوكمة المصرفية

لقد اختلف الباحثين الاقتصاديين في إعطاء مفهوم واضح لحوكمة البنوك إلا أن مفاهيم حوكمة البنوك تقريبا لا تختلف عن مفاهيم التي جاءت بها مختلف الهيئات والمؤسسات الدولية المهتمة بحوكمة الشركات، لكن الشيء المميز للحوكمة المصرفية هو التركيز على خصوصيات القطاع المصرفي.

1- تعريف الحوكمة المصرفية

هناك عدة تعاريف لحوكمة الشركات بالبنوك نذكر منها:

تشمل الحوكمة من المنظور المصرفي الطريقة التي تدار بها شؤون البنك من خلال الدور المنوط به كل من مجلس الإدارة والإدارة العليا، بما يؤثر في تحديد أهداف البنك، ومراعاة حقوق المستفيدين وحماية حقوق المودعين وازدياد التعقيد في النشاط المصرفي.¹

تعرف الحوكمة المصرفية على أنها الأساليب التي تدار بها البنوك من قبل مجلس الإدارة والإدارة العليا والتي تحدد وضع أهداف البنك والتشغيل وحماية مصالح حملة الأسهم وأصحاب المصالح مع الالتزام بالعمل وفقا للقوانين والنظم السائدة وبما يحقق حماية مصالح المودعين²

ثانياً- أهمية الحوكمة المصرفية

تزداد أهمية الحوكمة في المصارف نظرا لطبيعتها الخاصة، حيث أن إفلاس المصارف لا يؤثر فقط على الأطراف ذوي العلاقة من العملاء ومودعين ومقرضين، ولكن أيضا يؤثر على استقرار المصارف الأخرى من خلال مختلف العلاقات الموجودة بينها وتحقق الحوكمة العديد من المزايا المرتبطة بالأداء المصرفي والمحافظة على أمواله ومجوداته، مما يعزز فيه الاستقرار المالي ومن تم الاستقرار الاقتصادي ومن أهم مزايا تطبيق الحوكمة في البنوك نجد:

¹ حربي المياء، واقع الحوكمة في القطاع المصرفي الجزائري، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم القانونية، جامعة الجزائر 1، 2018/2017، ص86.

² معاريف محمد، شيخي مختاربه وزناقي بشير، الحوكمة ودورها في إدارة المخاطر المصرفية في البنوك، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 7، العدد1، أدرار-الجزائر، مارس2019، ص33.

- رفع مستوى أداء المصارف ومن ثم التقدم والنمو الاقتصادي والتنمية للدولة.
 - جذب الاستثمارات الأجنبية وتشجيع رأس المال المحلي على استثمار في المشروعات الوطنية و ضمان التدفق للأموال المحلية.
 - الشفافية والدقة والوضوح والنزاهة في القوائم المالية يزيد في اعتماد المستثمرين عليها في اتخاذ القرارات.
 - حماية المستثمرين بصفة عامة سواء كانوا من المستثمرين الصغار أو من المستثمرين الكبار وسواء كانوا أغلبية أو أقلية وتعظيم عائداتهم مع مراعاة مصالح المجتمع.
 - ضمان وجود هياكل إدارية يمكن معها محاسبة إدارة المصارف أمام مساهميها مع ضمان وجود مراقبة مستقلة من المحاسبين والمراجعين للوصول إلى القوائم المالية على أسس محاسبية صحيحة.
 - تعظيم قيم أسهم المصارف وتدعيم التنافسية في أسواق المال العالمية.
- وعليه فإن تطبيق مبادئ الحوكمة أهمية كبيرة حيث أصبحت درجة الالتزام المصارف بتطبيقها أحد المعايير التي يضعها المتعاملون والمستثمرون في اعتبارهم لاتخاذ قرارات التعظيم أو الاستثمار ومن ثم فإن المصارف التي تقدم على تطبيق مبادئ الحوكمة فأنها تتمتع بميزة تنافسية في المدى الطويل لما تتمتع به من شفافية وفي معاملاتها وفي إجراء المحاسبة والمراجعة المالية بما يدعم الثقة في جذب المستثمرين سواء المحليين أو الدوليين.¹

¹ حربي المياء، مرجع سابق، ص 89.

خلاصة الفصل الثاني :

لقد تعرفنا من خلال هذا الفصل على الأساليب والاستراتيجيات التقليدية منها والحديثة لإدارة المخاطر إضافة إلى مختلف المراحل الأساسية المتبعة للحد منها، وتعتبر المشتقات المالية ومقررات بازل و الحوكمة كأدوات حديثة مهمة لإدارة هذه المخاطر خاصة في ظل التمويل الرقمي الذي أصبح ضرورة حتمية ، حيث من خلالها يمكن أن نستنتج أنه على الإدارة العليا للبنك أو المراقبين المصرفيين التأكد من أنه لدى البنك إجراءات شاملة لإدارة المخاطر، تشمل تحديدا كافة أنواع المخاطر، قياسها، متابعتها، و السيطرة عليها أو الاحتفاظ بها بشرط وجود رأس مال يقابلها.

و من أجل أن تتمكن إدارة المخاطر بأي بنك مهما كان نوعه من القيام بمختلف الإجراءات السابقة، يجب أن تتوفر لديها معلومات صحيحة، دقيقة ومفيدة، و في الوقت المناسب بشأن المخاطر التي من الممكن أن تتعرض لها سواء من السوق أو من العملاء. ففي ظل عدم الشفافية أو غياب المعلومات أو احتكارها من طرف مجموعة معينة دون البقية أو عدم انضباط السوق أو العمل المصرفي، يصبح إتباع الإجراءات السابقة لإدارة المخاطر دون فائدة ترجى، مما يجعل البنك عرضة لآثار السلبية للمخاطر المصرفية، الشيء الذي يهدد سلامته و استقراره، مما قد يؤدي إلى حدوث أزمات مالية، و بسبب ارتباط الأسواق المالية ببعضها في ظل العولمة قد تنتقل عدوى الأزمة إلى بقية الأسواق و تصبح الأزمة عالمية بعد أن كانت محلية.

لذلك تقتضي الضرورة أن تتبع مبادئ و معايير و أسس من شأنها العمل على ترشيد و تحكيم البيئة المصرفية حتى تتمكن البنوك من أداء وظيفتها في تنمية و تطوير الاقتصاد المحلي و العالمي، كما تتمكن من الاستفادة من هذه التطورات بشكل ايجابي متفادية سلبياتها المتمثلة في المخاطر الناتجة عنها. و هو الأمر الذي سيكون محل دراستنا في الفصل الموالي.

الفصل الثالث:

دراسة حالة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية – وكالة الدبيلة -

-395

المبحث الأول: تقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفية

بنك الفلاحة والتنمية الريفية مؤسسة تنتمي إلى القطاع العمومي، مهمته تطوير الفلاحة وترقية العمل الريفي، في بداية مشواره تكون البنك من 140 وكالة متنازل عنها من طرف البنك الوطني الجزائري، وقد تم تصنيف بنك الفلاحة والتنمية الريفية في المركز الأول في ترتيب البنوك التجارية .

المطلب الأول: نشأة وتطور بنك الفلاحة والتنمية الريفية

أولاً: نشأة بنك الفلاحة والتنمية الريفية

يعتبر بنك الفلاحة والتنمية الريفية من بين البنوك التجارية الجزائرية حيث يتخذ شكل شركات أسهم تعود ملكيته للقطاع العمومي، أسس هذا البنك في إطار سياسة إعادة الهيكلة التي تبنتها الدولة بعد إعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري بموجب مرسوم رقم 82-106 المؤرخ في 13-04-1982¹، وذلك بهدف تطوير القطاع الفلاحي وترقية العالم الريفي، ولقد أوكلت له مهمة تمويل هياكل ونشاطات القطاع الفلاحي، الصناعي، الري والصيد البحري والحرف التقليدية في الأرياف. تحول بنك الفلاحة والتنمية الريفية بعد سنة 1988 في إطار الإصلاحات الاقتصادية إلى شركة مساهمة ذات رأس مال قدره 22 مليار دينار جزائري، مقسم إلى 2200 سهم بقيمة 1000000 دج للسهم الواحد، ولكن بعد صدور قانون النقد والقرض في 14 أفريل 1990 الذي منح الاستقلالية أكبر للبنوك وألغى من خلاله نظام التخصص، أصبح بنك الفلاحة والتنمية الريفية كغيره من البنوك يباشر مهامه كبنك تجاري والمتمثلة في منح القروض لتشجيع عملية الادخار بنوعيتها، أما حالياً فيقدر رأس ماله بحوالي 54,000,000,000 دج. وحتى يتسنى لهذا المصرف القيام بمهامه على أحسن وجه لقد ورث من البنك الوطني الجزائري 18 مديرية جهوية و140 وكالة وفي يناير 1985 كان له 29 مديرية جهوية و173 وكالة²، وفي سوق يتنافس بالمنافسة القوية أصبح يتربع على حوالي 293 وكالة و39 مديرية مؤطرة بحوالي 7000 عامل ما بين إطار وموظف موزعين عبر التراب الوطني.

كما يعتبر الشريك الوحيد للعالم الريفي والصيد البحري، وسع بنك بدر قطاعات نشاطاته وأصب تتواجد مقرها الرئيسي بالجزائر العاصمة 17 شارع العقيد عميروش .

¹ المرسوم رقم 82-106- المؤرخ في 13 مارس 1982 المتعلق بإنشاء بنك الفلاحة والتنمية الريفية، الجريدة الرسمية، العدد 11، 16-03-1982

² تقرير نشاط بنك بدر، 2002، ص 02.

عدد فروعها العاملة حاليا 326 وكالة موزعة عبر كامل دوائر وبلديات التراب الوطني. ويشغل بهذا البنك أكثر من 7000 موظف وموظفة عبر كامل المديرية المركزية والمجموعات الجهوية وكذلك عبر كافة وكالات الاستغلال.

ثانيا: مراحل تطور بنك الفلاحة والتنمية الريفية

ومن أجل ضمان مكانة بنك الفلاحة والتنمية الريفية بصفة دائمة، حددت مديرية البنك مجموعة معينة من التوجيهات، ويندرج ضمنها خيار إعادة التمرکز الاستراتيجي للبنك وإرجاعه إلى تطلعه الأولى ألا وهو تمويل التنمية الفلاحية والريفية، وتتضح هذه الخطوط الكبرى بهذه الاستراتيجية فيما يلي¹:

المرحلة الأولى: 1982/1990 كان الهدف الأساسي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية في إثبات حضوره في المجال الريفي بفتح العديد من الوكالات في المناطق ذات الصبغة الفلاحية وبمرور الوقت اكتسب البنك سمعة جيدة في ميدان تمويل القطاع الفلاحي، قطاع الصناعة الغذائية والصناعة الميكانيكية الفلاحية، وهذا الاختصاص يتماشى في هذه المرحلة مع ما هو منصوص عليه في الاقتصاد الوطني المخطط لنفس الفترة.

المرحلة الثانية: 1991/1999: بموجب القانون (90/10) تم إنشاء تخصص البنوك، ولذا وسع بنك الفلاحة والتنمية الريفية مجال تمويله نحو القطاعات الأخرى، أي مجالات أخرى من النشاط الاقتصادي خاصة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من دون الاستغناء عن القطاع الفلاحي، وعلى الصعيد التقني فقد تميزت عند البنك الفلاحة والتنمية الريفية هذه المرحلة بإدخال التكنولوجيا الحديثة وأهم ما تم إنجازه من خلال هذه المرحلة:

- سنة: 1991 تطبيق نظام swift لتطبيق عمليات التجارة الخارجية .
- سنة 1992 وضع برمجيات logiciel sybu مع فروعها المختلفة للقيام بالعمليات البنكية (تسيير القروض، تسيير عمليات الصندوق، تسيير المودعات، الفحص عن بعد لحساب الزبائن).
- إدخال الأعلام الألي على جميع عمليات التجارة الخارجية حيث أصبحت عمليات فتح القروض الوثائقية لا تفوق 24 ساعة على الأكثر .

- إدخال مخطط الحسابات الجديد على مستوى الوكالات.

¹ مولفوعة فاطمة الزهراء، الإبداع البنكي، دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة وهران، 2013/2014، ص 164.

- سنة: 1993 إنهاء عملية إدخال الإعلام الآلي على جميع العمليات البنكية.¹
 - سنة: 1994 تم إنشاء خدمة بطاقة الدفع والسحب لبنك الفلاحة والتنمية الريفية.
 - سنة: 1996 تم إدخال عملية الفحص، فحص وإنجاز العمليات البنكية عن بعد .
 - سنة: 1998 بدء تشغيل بطاقة السحب ما بين البنوك.
- المرحلة الثالثة من 2000 إلى يومنا هذا: اختصت البنوك العمومية بإنتاج خدماتها وفقا لاقتصاد السوق , لذلك فإن البنك رفع في حجم القروض الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في جميع المجالات .ومن أجل التغييرات الاقتصادية يتم السعي لعصرنة البنك .
- وفي سنة 2000 أصبح نظام البنوك الجالسة غير مقتصر على الوكالة النموذجية , وكالة الديبلة 395 وفي سنة 2006 أدخل نظام المقاصة الآلية حيز التنفيذ.
- في سنة 2001 التطوير الحسابي والمالي وإعادة النظر وتقليل الوقت وتحقيق الإجراءات الإدارية والتقنية المتعلقة بملفات القروض²
 - تحقيق مشروع البنك الجالس مع الخدمات الشخصية
 - إدخال مخطط جديد في الحسابات على مستوى المحاسبة المركزية وتعميم شبكة Mega-Pac عبر الوكالات والمنشآت المركزية وكذا إنشاء تطبيق نظام يختص بآلية الدفع في مجال التعامل و الإقتراض.
 - سنة 2002 تعميم نظام الشبكة المحلية مع إعادة تنظيم البرنامج SYBU كزبون للخدمة.
 - تعميم البنك الجالس مع الخدمات المشخصة على جميع الوكالات الرئيسية
 - سنة 2003 إدخال نظام SYRAT. وهو نظام تغطية الأرصدية عن طريق الفحص السلبي دون اللجوء الى النقل المادي للقيم.

¹ مولفوعة فاطمة الزهراء، مرجع سابق، ص165-166

² وتيدي سعيدة، بوضالحي يمينة، تطور الصيرفة الالكترونية وأثرها على تحسين جودة الخدمات البنكية لفترة 2021-2022-دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية بأدرار، مذكرة لنيل شهادة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية، تخصص نقدي وبنكي، جامعة أدرار، 2021-2022، ص43

- تأسيس نادي الصحافة بمبادرة مديرية الاتصال تشجيعا لمبدأ التداول الحر للمعلومات البنكية وكذا تعريف الزبائن بمختلف خدمات البنك.
- إدخال نظام معلوماتي جديد معمد من طرف AXYS للخدمات يسهل عملية التركيب، الصيانة عن بعد وحتى فيما يخص الجانب القانوني والتشريعي مما يسهل عملية تسيير الموارد البشرية.
- إدخال طرق العمل بالنقود.
- سنة 2004 التحضير لإدخال برنامج الحكومة الإلكترونية E-gouvernement في مختلف وكالات البنك.¹
- -تعميم استخدام الشبايك الآلية للأوراق النقدية GAB* المرتبطة ببطاقات الدفع التي تشرف عليه شركة النقد الآلي والعلاقات التلقائية بين البنوك SATIM خاص في المناطق التي تتميز بكثافة سكانية كبيرة.
- كما قام البنك بإدخال تقنية جديدة تعمل على سرعة تنفيذ العمليات المصرفية حيث تقوم على نقل الشيك عبر الصورة، حيث أصبح تحصيل الشيك في وقت قصير بعدما كان تحصيله يستغرق 15 يوما، وهذا يعتبر إنجاز عظيم في السوق المصرفية الجزائرية.
- سنة 2005 في شهر سبتمبر من هذه السنة عرفت أول تجربة ناجحة لعملية سحب تتم من خلال شبك آلي للأوراق النقدية وسط حضور جماهيري وإعلامي غفير (وكالة شراكة) كما استمرت العملية طوال الأشهر الأولى لسنة 2006 من أجل تعميم استعمالها في مختلف الوكالات عبر الوطن.
- سنة 2006 في ماي تم إدخال كل من المقاصة الإلكترونية télécompensation و télé des chèques، وفي سبتمبر إدخال نظام جديد يعرف بـ télé des virements وذلك من أجل تحقيق الأمان والثقة والشفافية في التعاملات من جهة، ومحاربة الغش والاختلاسات من جهة أخرى.
- سنة 2011 شروع البنك في اعتماد أنظمة البنك الإلكتروني التي تسمح للزبائن بالإطلاع مباشرة على حساباتهم وطلب دفاتر الشيكات على شبكة الانترنت والسماح للمؤسسات لتحويل أجور العمال دون

¹ وتيدي سعيدة، بوضالحي يمينة، مرجع سابق، ص 44

الانتقال من مقرات عملهم، إضافة إلى التحويل عن بعد ومختلف التعاملات المالية والمصرفية. أيضا قام بنك BADR بتطوير وسائل الدفع الالكتروني وتوفير البطاقات، إذ يعتبر البنك الأول من حيث عدد بطاقات السحب المتداولة.

جدول رقم 5: تطور عدد الوكالات بنك الفلاحة والتنمية

الولاية	المديرية (GRE)	الوكالات
أدرار	أدرار (001)	أدرار، تميمون، أولف
الشلف	الشلف (002)	الشلف، بوقادير، وادفودة، عين ميران، الكرمية، بوزاغية، الشلف "B"
الأغواط/غر داية	الأغواط (003)	عين مهدي، بريان، غرداية، القولية، أولف، الأغواط، متليلي، القرارة
أم البواقي/ خنشلة	أم البواقي (004)	عين ميللة، أم البواقي، عين البيضاء، خنشلة، مسكيانة، سوق نعمان، عين فكرون، قيس، ششار، كريم
باتنة	باتنة (005)	باتنة، مروانة، أريس، المدهر، نقاوس، عين توتة، بركة، باتنة "II"، باتنة "III"
بجاية	بجاية (006)	بجاية، آقبو، أميزور، خراطة، بجاية، سيدي عايش، تازملت، سدوك، أوقاس، أوزلاقان.
بسكرة /الوادي	بسكرة (007)	واد جلال، الواد، تولقة، سيدي عقبة، جماع، المغاير، بسكرة، قمار، ديبلة.
بشار/تندوف	بشار (008)	العبادلة، بني عباس، بشار، تندوف، بني ونيف.
البليدة	البليدة (009)	البليدة، مفتاح، بوقاير، العفرون، لرباع، موزاية، بوقارة، البليدة "II".
البويرة	البويرة (010)	صور الغزلان، عين بسام، البويرة، الأخرية، مشدالة، القادرية، ذراع البرج.
الجوائر غرب	الجزائر غرب (011)	الرغاية، الكاليتوس، الروبية، زموري، الجزائر، عين طاية، بودواو

الشريعة، تبسة، الوزنة، بير العاتر، الماء الأبيض، تبسة، العوينات.	تبسة_012)	تبسة
الغزوات، تلمسان، سبدو، نضرومة، واد ميمون، رمشي، مغنية، تلمسان، الحناية.	تلمسان(013)	تلمسان
تيارت، رحاوية، فرندة، تسمسيلات، مهدية، سوق، قصر الشلالة، ثنية الهاد، تاخمارت، مدرسة، لرجم.	تيارت(014)	تيارت / تيسمسيلت
عزازقة، لرباع ناض، إيرادن، عين الحمام، تيزي وزو (الوكالة) تقزرت، أزفون، تيزي راشد.	تيزي وزو(015)	تيزي وزو
الجلفة، عين وسارة، حاسي بجباح، مسعد، بيرين	الجلفة (017)	الجلفة
ميلية، طاهر، جيغل (الوكالة)، تقزانة، العوانة.	جيغل(018)	جيغل
البقعة، عين الكبيرة، العلمة، سطيف (الوكالة)، عين عزال، عين أولمان، بوعداس، بني أورتيلان، بني عزيز، سطيف غرب، عين أرناط.	سطيف(019)	سطيف
سعيدة، مشرية، عين الصفراء، البيض، بوقطب، عين الحجر، البيوض سيد الشيخ، الحساسنة.	سعيدة (020)	سعيدة/ النعامه / البيض
.سكيكدة، كولو، عزابة، الحروش، بني أولبان، تمالوس، سكيكدة "II"، رمضان جمال.	سكيكدة(021)	سكيكدة
سيدي بلعباس، سيدي حمادوش، بني باديس، تلاغ، بوخنفيس، سفيظ، الأمير عبد القادر، سوريا، بن ديمرد، سيدي لحسن.	سيدي بلعباس(022)	سيدي بلعباس
عنابة، الحجار، الحطاب، برحال.	عنابة(023)	عنابة
عين مخلوف، سوق أهراس B""، سدراتة، واد زنائي، بوشقوف، قالمة، سوق أهراس، مادوروش، ثورة،	قالمة(024)	قالمة / سوق أهراس

قسنطينة	قسنطينة(025)	زيغود يوسف، قسنطينة، الخروب، عين عبید، الأمير عبد القادر، بالمة.
المدية	المدية (026)	المدية ، تابلات، بني سليمان، قصر البخاري، البرواقية، العومرية، عين بوسيف.
مستغانم	مستغانم(027)	مستغانم، سيدي لخضر، عين تدلس، بوغيرات.
المسيلة	المسيلة(028)	المسيلة، سيدي عيسى، بوسعادة، عين المالح، حمام دلاع.
معسكر	معسكر(029)	معسكر، الحمديّة، تغنيف، عين فكران، سيق، غريس.
ورقلة /إيليزي/تمنراست	ورقلة (30)	تمنراست، عين صالح، حاسي مسعود، جنات، الحجيرة، ورقلة، توقرت، إيليزي، طيبة.
وهران	وهران (031)	وهران، وهران "B"، بطيوّة، بوتليليس، قديل، عين الترك، ابن رشد، زبانة.
برج بوعريريج	برج بوعريريج (034)	بوعريريج، راس الواد، المجانة .
تيبازة	تيبازة (042)	الحجوط، بوسماعيل، القولية، شرشال، حمر العين، تيبازة.
عين الدفلة	عين الدفلة (44)	عين الدفلة،العطاف، الخميس، مليانة، جندل، العبادية، العمرة، بومدفع، الخميس. II
عين تموشنت	عين تموشنت (051)	بني صاف، بوحجر، المالح، العامرية، عين تموشنت.
غليزان	غليزان (052)	واد رهيو، غليزان، مازونة، زمورة، عمي موسى، يلال.
بوملرداس	بوملرداس(053)	دلس ، برج منايل ، برج منايل "II"، زموري، الناصرية، بودواو، خميس الحشنة.

بئر مراد رايس، الأبيار، الوكالة « M » ، القبة، الحراش، بئر خادم، سعيد حمان، حسين داي، سعيد حمدين، بولوغين، القبة II (بئر مراد رايس) .	الجزائر الوسط (054)	الجزائر الوسط
ميلة ، قرارم، واد العثمانية ، تلغمة، تاجنانة.	ميلة (055)	ميلة
عين البنيان، الدوارة، الشراقة، زالدة، دالي براهيم، الشراقة.	الجزائر شرق (056)	الجزائر شرق
القالا، بسباس، الدرين، بن مهدي، الطارف، بوحجار.	الطارف (057)	الطارف
الوكالة الرئيسية عميروش (060)	الوكالة الرئيسية عميروش (060)	عميروش

Source : Banque de l'agriculture et developement rural, ANNUAIRE, 2006-2007

المطلب الثاني: مهام وأهداف بنك الفلاحة والتنمية الريفية

أولا: مهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية

باعتبارها مؤسسة عمومية اقتصادية فإن الدور الأساسي يتمثل في:

- تقديم خدمات للزبائن: بما في ذلك تسهيل التعامل عن طريق فتح حسابات تجارية.
- إجراءات عمليات الإيداع والسحب: أي تنفيذ جميع العمليات المصرفية والاعتمادات المالية الخاصة كالقرض، المصرف والخزينة التي لها صلة بأعماله قصد تسيير أمواله واستخداماته.
- المهام المتعلقة بصك الموظفين: وذلك في التوالي استقبال التحويلات الواردة من الهيئات المستخدمة وتحويلها إلى حساب الموظفين .
- تلقي الودائع: حيث يتلقى الودائع المالية بأشكالها سواء كانت بفائدة أو بدون فائدة.
- استثمار الودائع: حيث يعد استثمار مبالغ الودائع في شكل قروض فلاحية أو تجارية تمنح للقطاع العام او الخاص ,سواء بالعملة الوطنية أو العملة الصعبة حسب استراتيجيات المشروعات الممولة.

- اكتب السندات: يكتب في جميع السندات العمومية التي تصدرها الدولة أو تضمنها حيث يوظفها ويتعامل بها.

ثانيا: أهداف بنك الفلاحة والتنمية الريفية

باعتبار بنك الفلاحة والتنمية الريفية بنك تجاري يسعى لتحقيق الربح من جهة وتحقيق أهداف اقتصادية من جهة أخرى في مقدمتها دفع التنمية فإن أهم أهدافه تتمثل فيما يلي:

- تلقى الفلاحة حصة كبيرة في اهتمامات البنك خاصة بعد الإصلاح الأخير والذي أعاد التوجيهات إلى إعادة التمرکز الاستراتيجي للبنك أعطى الأولوية لتمويل التنمية الفلاحية والريفية، فأصبح البنك يهدف إلى زيادة الاستثمارات في المجال الفلاحي مع تطوير المنتجات الغذائية، وكذا مساعدة الفلاح على تصدير منتجه خارج الوطن.
- يعمل البنك على تحسين الخدمات المقدمة للعملاء. وذلك في ظل المنافسة بين البنوك خاصة بعد الانفتاح الذي عرفه الاقتصاد الوطني، وكذلك التخصص.
- يهدف البنك إلى ضمان التكوين الجيد للعاملين من أجل الحصول على خدمات أفضل وتسيير أحسن.
- إنجاز مخططات التنمية الوطنية ولا سيما في رفع الانتاج كما ونوعا.
- تحسين علاقاته الخارجية عن طريق تسهيل التعاملات مع الخارج.

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية

إن تحقيق البنك لأهدافه والمهام الموكلة اليه مرتبط بمدى قدرته على إتاحة وتجنيد الرسائل المادية والبشرية لأجل تحقيق أهداف واستراتيجية البنك، بتنظيمها والتنسيق بينهما ضمن هيكل تنظيمي ملائم يخدم المصالح العامة للبنك ويحدد العلاقات الرسمية من أطراف التنظيم، فشكل تنظيم بنك الفلاحة والتنمية الريفية يعتمد على شكلين هما التنظيم المركزي والتنظيم اللامركزي:¹

أولا: التنظيم المركزي

¹ مولفوعة فاطمة الزهراء، مرجع سابق، ص 171.

مجلس الإدارة برئاسة المدير العام

مديريات عامة مساعدة, على رأس كل منها مدير عام مساعد, ويتفرع بعض منها إلى مديريات فرعية أخرى حسب ما يبينه الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية.

وتتكون أهم المديريات العامة المساعدة لعمل الرئيس العام من:

- المديرية العامة المساعدة للإدارة والوسائل
- المديرية العامة المساعدة للرقابة والتطوير
- المديرية العامة المساعدة للإعلام الآلي, المحاسبة, الصندوق
- المديرية العامة المساعدة للموارد والتعهدات
- مديرية الاتصال والتسويق

إضافة إلى ما سبق, توجه المديرية العامة للمستشارين واللجان الذين يقومون بمراقبة وإعطاء النصائح والآراء فيما يخص عمل ونشاط البنك بصفة عامة.

وبما أن بنك الفلاحة والتنمية الريفية يمتلك شبكة كبيرة من الوكالات عبر التراب الوطني فغنه يعتمد على تنظيم لا مركزي أين يخول للمجموعات الجهوية استغلال بعض الصلاحيات والاستقلالية وكذا مهام المراقبة والتفتيش لعمل أنشطة الوكالات المصرفية التي تحت مسؤوليتها.

ثانيا: التنظيم اللامركزي

يتضمن التنظيم اللامركزي مجموعة من العناصر نذكرها فيما يلي:

1- المجموعة الجهوية للاستغلال تتولى مهمة التنظيم, المساعدة, المراقبة والمتابعة للوكالات المصرفية التي هي

تحت مسؤوليتها, غالبا ما تكون هذه المجموعات الجهوية للاستغلال ولائية.

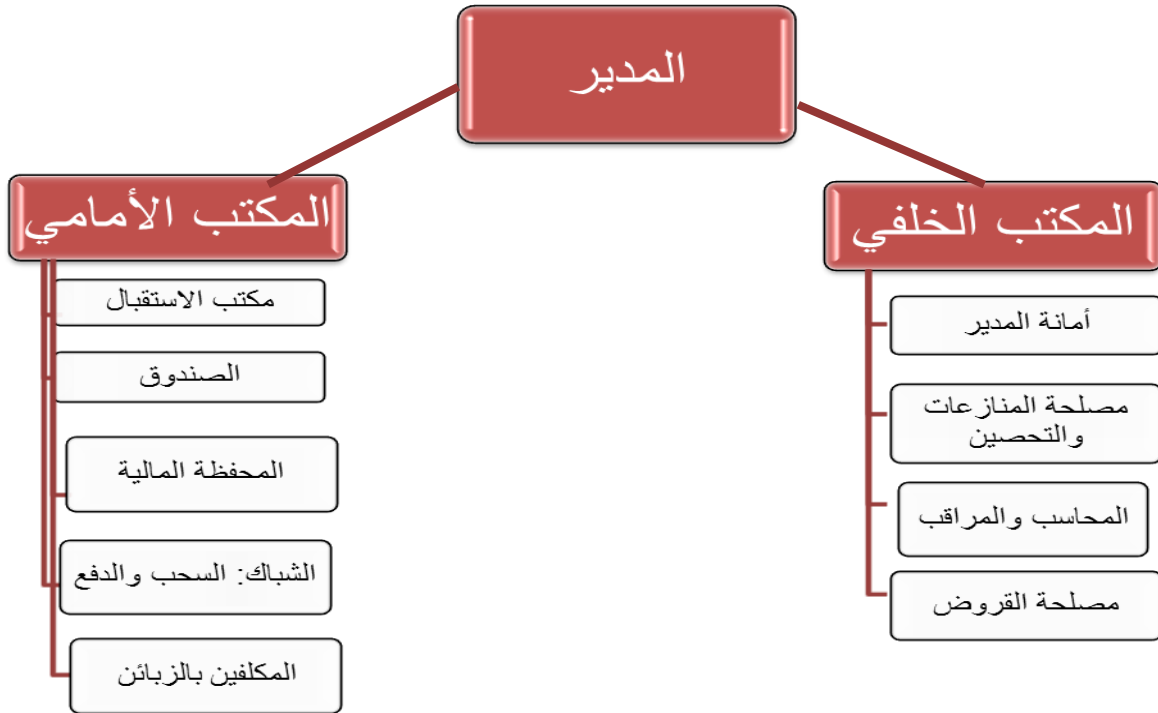
يملك بنك الفلاحة والتنمية الريفية 41 وكالة جهوية للاستغلال

الوكالة المحلية للاستغلال: تتمثل في الوكالة المصرفية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية تكون تابعة للمديرية العامة وتحت رقابة احدى المجموعات الجهوية للاستغلال. تقوم الوكالة المحلية للاستغلال بمعالجة جميع أو بعض العمليات المصرفية حسب مناطق تواجدها وما يقتضيه عملها، أين تدخل في علاقات مباشرة مع الزبائن. يمكن استعراض الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية - وكالة الدبيلة 395- من الشكل التالي:

الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية - وكالة الدبيلة 395 -

ومن بين هذه الوكالات وكالة الدبيلة رمز 395 وهي تابعة للمجموعة الجهوية للاستغلال بسكرة- الوادي والتي تحمل الرمز 007 والتي تم افتتاحها خلال شهر ديسمبر 1985 ويغطي إقليم الاستغلال بها 09 بلديات من الناحية الشمالية الشرقية لولاية الوادي كما يلي: (الدبيلة -حساني عبد الكريم -الطريفراوي -سيدي عون -حاسي خليفة -الطالب العربي -دوار الماء -بني قشة)، ويشرف على كل مكتب موظف واحد ماعدا شبك السحب والدفع يشرف عليه موظفين.

الشكل رقم 3: يمثل الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية



المصدر: (03) وثائق داخلية لوكالة BADR الدبيلة

من خلال الشكل نلاحظ أن بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة الدبيلة يتكون من ثلاث مكاتب، مكتب المدير ومكتب خلفي ومكتب أمامي، حيث يتكون المكتب الخلفي من أربعة مصالح وهي أمانة المدير، مصلحة المنازعات والتحصين، ومصلحة المحاسب والمراقب، مصلحة القروض وتتضمن كل مصلحة موظف واحد، أما المكتب الأمامي فيتكون من خمس مكاتب وهي مكتب الاستقبال ومكتب الصندوق ومكتب المحفظة المالية وشباك السحب والدفع ومكتب المكلفين بالزبائن ويمسك كل مكتب موظف واحد ما عدا شباك السحب والدفع فيمسكه موظفين.

المبحث الثاني: استراتيجية وكالة BADR الدبيلة 395 لإدارة المخاطر:

إن إدارة المخاطر بالنسبة لوكالة BADR الوادي 395 تعتبر من الأولويات التي يجب الاهتمام بها، لذلك تعمل هذه الوكالة على إتباع التوصيات المفروضة من قبل بنك الجزائر، حيث أن هذا الأخير يستنبط قراراته من قرارات لجنة بازل التي أتت بها خاصة قرارات بازل 3، أين تم تطبيقها في قرارات مجلس النقد والقرض وفيما يلي الاستراتيجية المتبعة من قبل الوكالة لإدارة المخاطر وهذه المعلومات تم الحصول عليها من خلال مقابلة مع المسؤول عن دراسة ملفات طلب القرض.

المطلب الأول : انتقال بنك الفلاحة والتنمية المحلية من التمويل التقليدي إلى التمويل الرقمي

شهد بنك الفلاحة والتنمية الريفية كغيره من البنوك عدة تحولات تهدف الى عصرنته وتطويره وجعله يواكب التطورات البنكية العالمية حيث أنه في ظل الانتقال الى اقتصاد المعرفة يجب على البنك القيام بالمزيد من الاصلاحات والتغيرات و كانت أول اهتمامات البنك هي إدخال تكنولوجيا الاعلام الألي و التكنولوجيات الجديدة باعتبارها الخطوة الأولى في تعزيز البنية التحتية .

حيث أكدت الدراسات أن الحلول الرقمية والتكنولوجيا الجديدة توفر إمكانيات ضخمة للتغلب على التحديات الإنمائية الهائلة حيث تتجاوز منافع التمويل الرقمي الخدمات المالية التقليدية فهي يمكن أن تصبح أداة قوية ومحركا لتوفير فرص العمل ، وذلك عن طريق تطبيق أساليب مختلفة للتمويل الرقمي.

ويمكن أن يتيح تقدم الخدمات المالية عبر الابتكارات التكنولوجية، كما هو الحال عبر الهاتف المحمول، عنصرا تحفيزيا لتقديم مجموعة متنوعة من الخدمات المالية الأخرى واستخدامها، بما في ذلك الائتمان والتأمين

والادخار والتعليم المالي. ويمكن لمن يتعرضون للإقصاء الآن أن يتمتعوا بالتوسع في خدمات تحويل الأموال والقروض الصغرى والتأمين .

ومن أهم هذه التكنولوجيات التي بدأ بنك الفلاحة والتنمية الريفية -وكالة الديبيلة - العمل بها:

- وضع برمجيات logiciel sybu للقيام بالعمليات البنكية (تسيير القروض ،تسيير عمليات الصندوق ،تسيير المودعات ،الفحص عن بعد لحساب الزبائن).

- إدخال مخطط الحسابات الجديد.

- إدخال الإعلام الآلي على جميع العمليات البنكية.

- إنشاء خدمة بطاقة الدفع والسحب ببنك الفلاحة والتنمية الريفية

-إدخال عملية الفحص ,فحص وإنجاز العمليات البنكية عن بعد .

- بدء تشغيل بطاقة السحب ما بين البنوك.

- إدخال نظام البنوك الجالسة و أدخل نظام المقاصة الآلية حيز التن

- إدخال شبكة Mega-Pac .

- إدخال نظام SYRAT. وهو نظام تغطية الأرصدة عن طريق الفحص السلبي دون اللجوء الى النقل المادي للقيم.

- إدخال نظام معلوماتي جديد معتمد من طرف AXYS للخدمات يسهل عملية التركيب، الصيانة عن بعد وحتى فيما يخص الجانب القانوني والتشريعي مما يسهل عملية تسيير الموارد البشرية.

- إدخال برنامج الحكومة الإلكترونية E-gouvernement .

- استخدام الشبايبك الآلية للأوراق النقدية GAB* المرتبطة ببطاقات الدفع التي تشرف عليه شركة النقد الآلي والعلاقات التلقائية بين البنوك SATIM .

- تطبيق عملية سحب من خلال شبك آلي للأوراق النقدية .

- الشروع في اعتماد أنظمة البنك الإلكتروني التي تسمح للزبائن بالإطلاع مباشرة على حساباتهم وطلب دفاتر الشيكات على شبكة الانترنت والسماح للمؤسسات لتحويل أجور العمال دون الانتقال من مقرات عملهم، إضافة إلى التحويل عن بعد ومختلف التعاملات المالية والمصرفية.
- تطوير وسائل الدفع الإلكتروني وتوفير البطاقات (بطاقة بدر).

المطلب الثاني : نوعية المخاطر التي تتعرض لها وكالة BADR الديبيلة 395

من خلال المقابلة التي تم إجرائها مع المسؤول عن قسم القروض في وكالة BADR الديبيلة 395 صرح بأن النشاط الأكثر تمويلا القروض الفلاحية خاصة قرض الرفيق، والقرض الرفيق هو قرض قصير المدى، موجه لتجديد الاقتصاد الفلاحي، والرفيقي ويرفق سنة الحرث البذور، وهو مدعم من طرف الدولة بنسبة 100 % أي أن القرض الرفيق فوائده 0%

ويشمل القرض الرفيق عدة مجالات منها:

1- اقتناء المدخرات الضرورية لنشاط الفلاحية:

2- اقتناء الأغذية بالنسبة للحيوانات وكذا منتجات الأدوية البيطرية:

3- اقتناء المنتجات الفلاحية وتخزينها في إطار نظام ضبط المنتجات الفلاحية ذات الاستهلاك الواسع

3- تعزيز قدرات المستثمرات الفلاحية (تحسين نظام السقي، اقتناء العتاد الفلاحي في إطار قرض البيع بالإيجار، بناء وتجديد هياكل تربية الحيوانات والتخزين على مستوى المستثمرات الفلاحية، بناء وإقامة البيوت البلاستيكية المتعددة القباب، إعادة تعمير الإسطبلات والحظائر الحيوانية والمرابض).

ومن بين شروط الاستفادة من القرض الرفيق ما يلي:

- كل مستفيد من القرض الرفيق يسدد مستحقاته في اجل سنة، يمكن أن تمتد بمدة 06 أشهر في حالات القوة القاهرة (المستعصية) و له الحق في الاستفادة من تسديد وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والاستفادة من قرض آخر من نفس النوع في السنة الموالية.

- طبقا للاتفاقية المبرمة عائدات بنك الفلاحة والتنمية الريفية على القرض الرفيق الممنوح تؤخذ على معيار معدل

الفائدة المقدرة ب5.50%.

- طبقا للاتفاقية المبرمة عائدات بنك الفلاحة والتنمية الريفية على القرض الرفيق الممنوح تؤخذ على معيار معدل الفائدة المقدرة ب5.50%.

- عند العجز عن التسديد في حالة عدم نجاح مشروعه فعليه التقدم إلى البنك ليدرّس الوضعية بطريقة ودية ليعيد جدولته ويمدد له الآجال لاسيما في حالة عدم تحقيقه للمرد ودية المرجوة، أما إذا كانت الأمور غامضة ولم يتقدم لتوضيح الرؤية، فإن البنك يأخذ الإجراءات اللازمة.

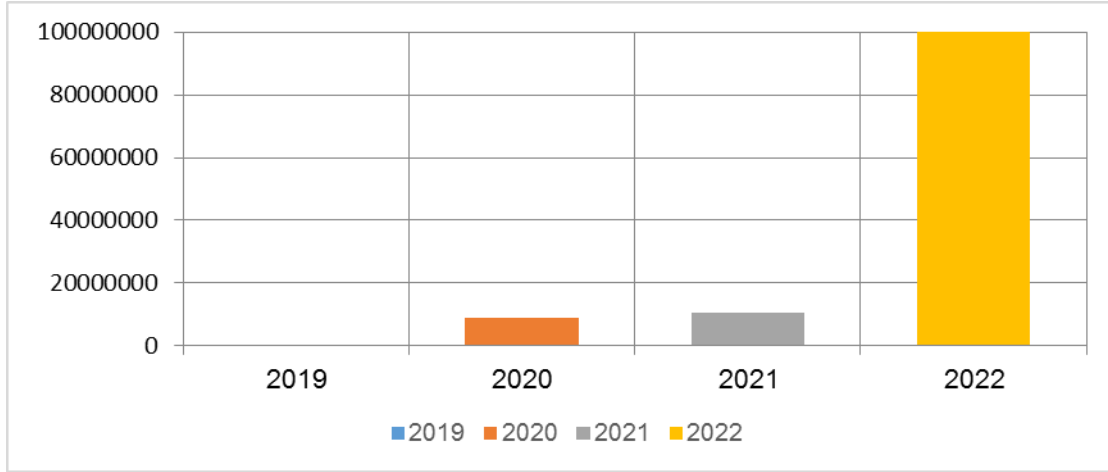
ومن خلال المقابلة تبين أن الوكالة كغيرها من البنوك الجزائرية تتعرض للمخاطر التقليدية عموما، باعتبار أن البنوك الجزائرية مازالت تمارس النشاطات التقليدية، ولا يزال نشاطها في الخدمات الرقمية متأخرا، هذا نظرا لطبيعية السوق المالية الجزائرية، التي لاتزال ضعيفة من حيث الأداء أو يمكن القول أنها لم تنشط أصلا، وهذا ما يجعل البنوك تتعامل بالمعاملات التقليدية، أما عن أهم هذه المخاطر المالية فهي ممثلة في مخاطر الائتمان والمخاطر التشغيلية والمخاطر التكنولوجية والاستراتيجية وهي كما :

● مخاطر الائتمان:

أي عدم السداد أو عدم القدرة على السداد نتيجة فشل الدراسات المجراة على ملفات القروض والتي غالبا ما تحتوي على وثائق مزورة أو تصريحات خاطئة تجعل المكلف بدراسات ملف القرض يخفق في التوقع الصحيح لقدرة العميل على السداد فليس لديه قاعدة من المعلومات الصحيحة التي تجعله يعطي القرار الصحيح سواء فيما يخص الضمانات المفروضة في سعر الفائدة أو حتى فترة السداد المفروضة. والبيان التالي يبين تطور القرض الفلاحي(القرض الرفيق) مثلا

الشكل رقم 4: يمثل تطور القرض الريفى

الوحدة : الدينار الجزائري

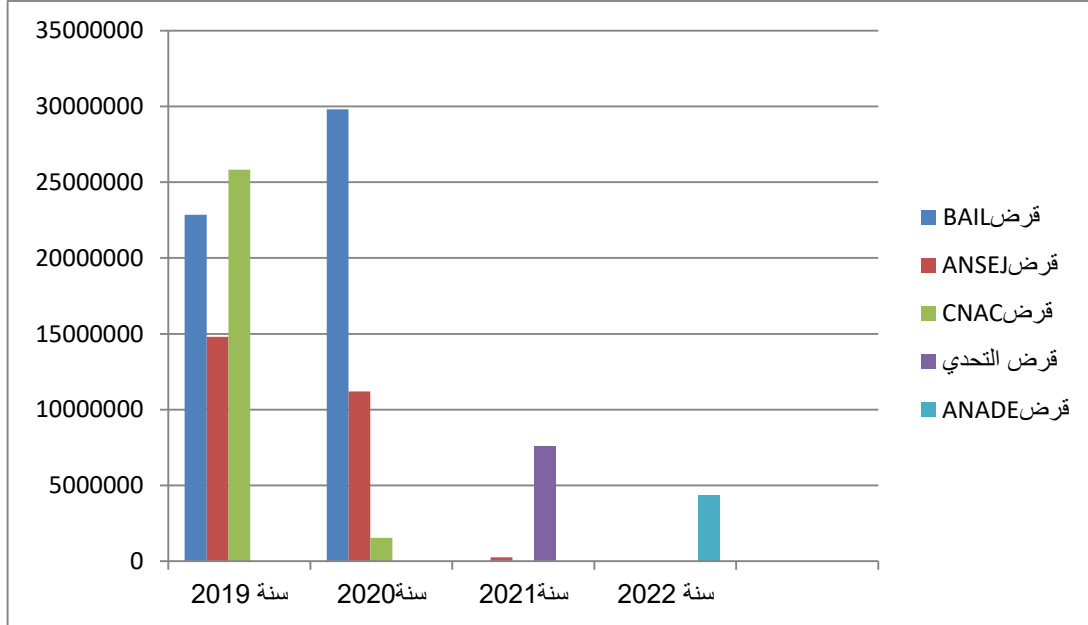


من خلال التمثيل البياني نلاحظ أنه يوجد ارتفاع في نسبة القروض (قرض الريفى) ، وهذا من خلال زيادة المبالغ الممنوحة على شكل قروض فلاحية من قبل البنك ، وذلك راجع إلى عدة عوامل سياسية واجتماعية.

وفي السنة الأخيرة نلاحظ قفزة كبيرة وذلك نتيجة للتعديلات والتسهيلات الجديدة المجرأة على القوانين مما أدى إلى زيادة كبيرة في إقبال العملاء على القرض الريفى.

الشكل (5) تقييم تطور القروض لـ ANSEJ.CNAC.BAIL.ANAD

الوحدة :الدينار الجزائري



المصدر : بالاعتماد على وثائق داخلية للوكالة BADR الدبيلة 395 بالترجمة والتصريف.

الجدول رقم (06): يمثل إجمالي القروض الممنوحة لـ ANSEJ.CNAC.BAIL.ANAD

2022	2021	2020	2019	
/	/	دج 29800000	دج 22850000	قرض BAIL
/	دج 260000	دج 11200000	دج 14804337	قرض ANSEJ
/	/	دج 1536770	دج 25832000	قرض CNAC
/	دج 7600000	/	/	قرض التحدي
دج 434000	/	/	/	قرض ANADE
دج 434000	دج 7860000	دج 42536770	دج 63486337	المجموع

من خلال المنحنى يمكن ملاحظة التذبذب الملحوظ في أنواع القروض المقدمة، وهذا من خلال زيادة ونقصان في بعض أنواع القروض خلال الأربع سنوات الأخيرة خاصة قروض ANSEJ.CNAC. التي قامت الدولة بإدماجها وإعادة تسميتها بمسمى جديد وهو ANADE. ، كما نلاحظ ظهور نوع جديد من القروض (قرض التحدي) خلال سنتي 2021 و 2022 ، وذلك إثر تغيير رئيس البلاد (عبد المجيد تبون) والتعديلات التي طرأت على القوانين والتسهيلات الممنوحة للقروض لأن الجزء الغالب على القروض يتمثل في القروض التشجيعية من طرف الدولة للشباب .

على غرار بقية البنوك الوطنية فإن بنك الفلاحة والتنمية الريفية يعمل على تطوير مثل هذا النوع من القروض الممنوحة للشباب والتي عادة ما تكون محفوفة بشكل أكبر على مخاطر عدم السداد نتيجة الفشل، وعلى الرغم من ذلك يشهد مثل هذا النوع من التمويل تطور هو الآخر وهذا كما يظهر من خلال البيان ان البنك يعمل على تقديم قروض.

■ أما مخاطر السيولة فهي نادرة الوقوع في مثل هذه البنوك، كون الوكالة تعمل على طلب السيولة من البنك المركزي في حالة النقص .

■ أما المخاطر غير المالية: فهي ممثلة في المخاطر التشغيلية بالدرجة الأولى ثم المخاطر المتعلقة بالتكنولوجيا والمخاطر الاستراتيجية.

■ المخاطر التشغيلية: والتي تعتبر هي كذلك من المخاطر التي تتعرض لها الوكالة، نتيجة وجود بعض الأخطاء التي تقع على يد الموظفين، والتي تسبب خسائر للوكالة والناجمة عن عدم سلامة الصفقات ونزاهتها، كذلك كثرة التغييرات المتكررة من شأنها التأثير على أداة الوكالة وخطر نقص التأهيل كلك النتائج عن قلة اجراء الدورات التدريبية للموظفين حيث اثبتت الدراسة أن عدد الدورات التدريبية يكون بمعدل صغير .

المطلب الثالث : استراتيجية إدارة المخاطر المصرفية

إن وكالة بدر تهدف بالدرجة الأولى إلى تجنب المخاطر وهذا من خلال العمل على التقليل ورفض معظم القروض التي تحتوي على خطر عدم السداد، ماعدا القروض التي تنشط في مجالات معينة تعمل الدولة على تدعيمها وضمائها كما هو الحال بالنسبة للقروض الممنوحة ANAGEM.ANSEJ.CNAC وتعمل الوكالة أيضا على دراسة ملفات القروض من قبل المكلف بالدراسات ملفات القروض، وتحديد الضمانات الضرورية والكافية

لمثل هذه القروض كما تعمل كذلك الوكالة كغيرها من البنوك على مراقبة المشروع اثناء انجازه كنوع من الضمان لربحية المشروع وتحقيقه للعوائد المطلوبة منه , أما بقية المخاطر الأخرى التي تتعرض لها الوكالة فهي تعمل على تخصيص احتياطي خاص بها ولكنه لا يظهر في الميزانية على أنه احتياطي خاص بالمخاطر بل هو احتياطي عادي.

أساليب قياس إدارة المخاطر من طرف وكالة BADR الديبيلة 395

❖ **إدارة مخاطر الائتمان:** تعتمد فيما يتعلق بإدارة المخاطر الائتمانية ,فغن الوكالة تأخذ في عين الاعتبار حالة العميل , كما تقوم بدراسة القرض من مختلف الجوانب والعمل على قياس المخاطر الناجمة عنه سواء بدراسات أو باستعمال التحليل المالي خاصة ان الوكالة تعتمد على النسب المالية فقط وتتجنب الطرق الاحصائية نظرا لعدم وجود إطارات كفيلة بتطبيق هذه النماذج المعقدة , كما تفرض الوكالة على العملاء جملة من الشروط التي من شأنها ضمان القرض الممنوح .

❖ **إدارة المخاطر التشغيلية:** تحاول الوكالة قدر الإمكان معالجة هذه المخاطر من خلال تنظيم العلاقات الداخلية ومحاولة تدريب الموظفين وتطبيق الإجراءات الردعية في حالة أخطائهم وقياسها بالنبة المفروضة من البنك الجزائري , والمعتمة على كافة البنوك الجزائرية حتى لو كانت اجنبية.

● دراسة حالة ملف طلب قرض في وكالة BADR الديبيلة 395

تقدم شخص (X) على طلب قرض الرفيق حيث اتفقا وأقرا على ما يلي :

يمنح البنك للمقترض المذكور أعلاه قرض حسب الشروط الخاصة والعامّة المحددة كما يلي :

✓ الشروط الخاصة للقرض :

- نوع القرض قرض قصير الأجل *الرفيق *
- المبلغ: 440.896.78 أربعمائة وأربعون ألف وثمانمائة وستة وتسعون دينار جزائري و78 سنتيم .
- مدة العقد: 12 شهرا .
- النسبة :محسنة 100" طيلة مدة القرض المتفق عليه.

✓ الضمانات والاحتياطات الحاضرة :

- اتفاقية القرض
- إمضاء سلسلة من سندات الأمر
- تعهد بتسليم المنتج إلى تعاونية الحبوب والبقول الجافة بالوادي
- تعهد بتسديد القرض عن طريق الاقتطاع المباشر من ثمن بيع المحصول من طرف تعاونية الحبوب والبقول الجافة بالوادي .
- مخطط الإنتاج مؤشر من طرف تعاونية الحبوب ولبقول الجافة بالوادي .

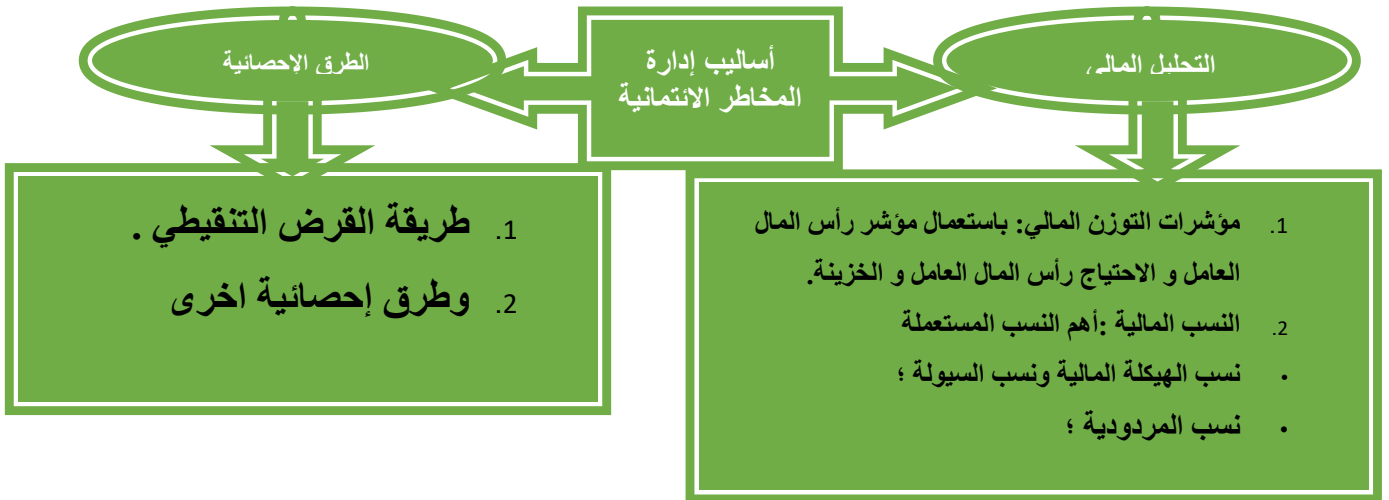
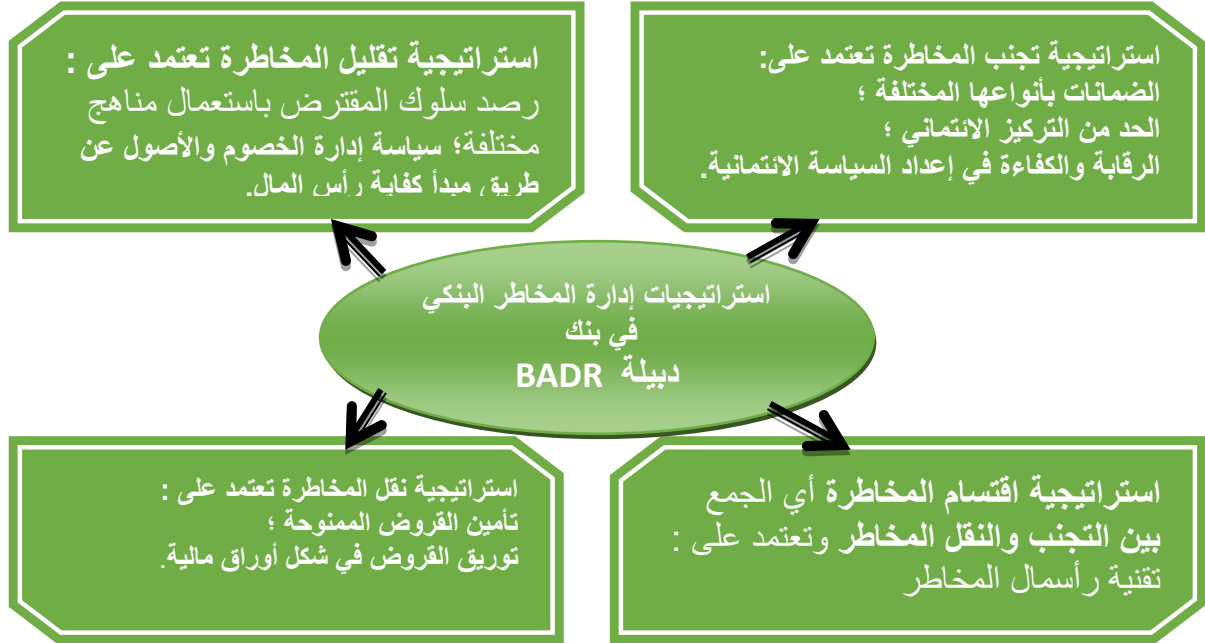
✓ الضمانات والاحتياطات غير الحاضرة :

- التأمين مع ملحق لصالح بنك الفلاحة والتنمية الريفية .
- و قد تم هذا القرض بتاريخ 2018/12/17 بمبلغ قدره 440.896.78 دج من أجل زراعة محصول (القمح, الشعير) مدة القرض سنة، يأخذ من قيمة القرض نسبة للتأمينات وتقدر ب 3.00.00 دج وتصبح قيمة القرض الحقيقية 410.896.78 دج ,وعند وصول تاريخ الاستحقاق في 2019/12/17 لم يسدد الزبون الأموال المستحقة, فتقدم البنك بإرسال استدعاء للعميل ولم يجب هذا الأخير على الاستدعاء, وفي تاريخ 2019/05/12 تقدم البنك مرة أخرى بإرسال إعدار أول فقام العميل بدفع مبلغ 13.453.972 دج للبنك. وبعد ذلك تقدم البنك لصندوق ضمان القروض من أجل الإبلاغ عن المبلغ المتبقي الذي يقدر ب 276.357.06 دج من أجل تسديد الصندوق نصف قيمة المبلغ الأخير حسب القانون المتبع, وفي 2020/03/02 سدد المبلغ كاملاً.

ويعتبر الهدف الأول من هذا القرض هو تدعيم الفلاحة المحلية زيادة في المحاصيل الذاتية وتشجيع الفلاحين على رفع الأداء الفلاحي في المنطقة.

إن تنوع هذه الاستراتيجيات و الأساليب المستخدمة من اجل إدارة المخاطر والتي تم إدراجها من خلال الأشكال السابقة توضح أنها تعتمد بالدرجة الأولى على الاستراتيجية الأساسية للبنك وحالة الاقتصاد الذي ينشط فيه

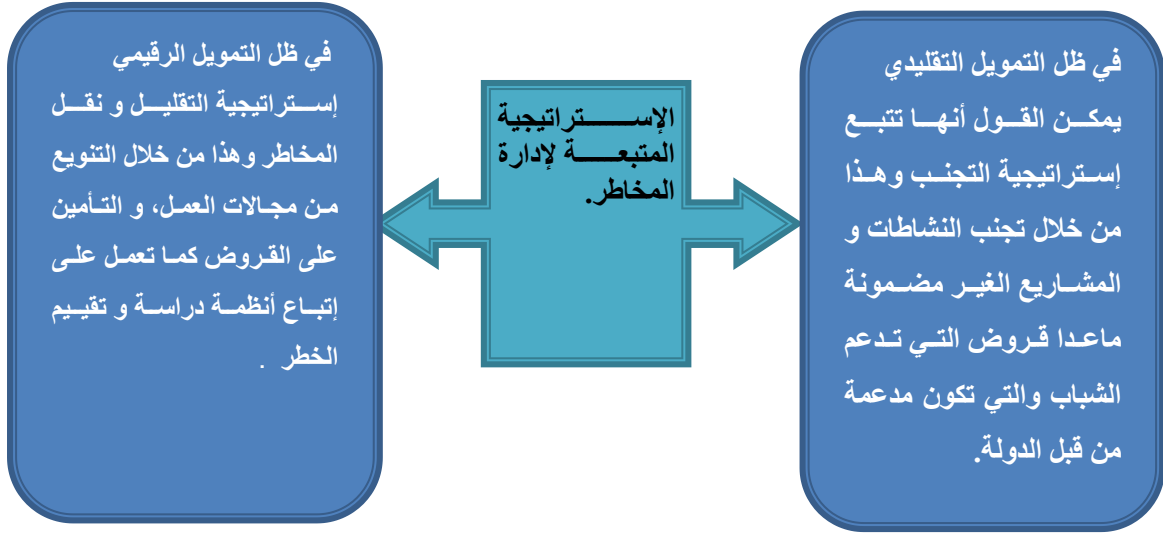
هذا البنك بالإضافة إلى القرارات التي يتم اعتمادها من قبل لجنة بازل، الأمر الذي يطرح إلى الأذهان التساؤل التالي ما مدى تطبيق هذه الاستراتيجيات و الأساليب في الواقع التطبيقي، وهذا ما نلخصه في الشكلين التاليين :



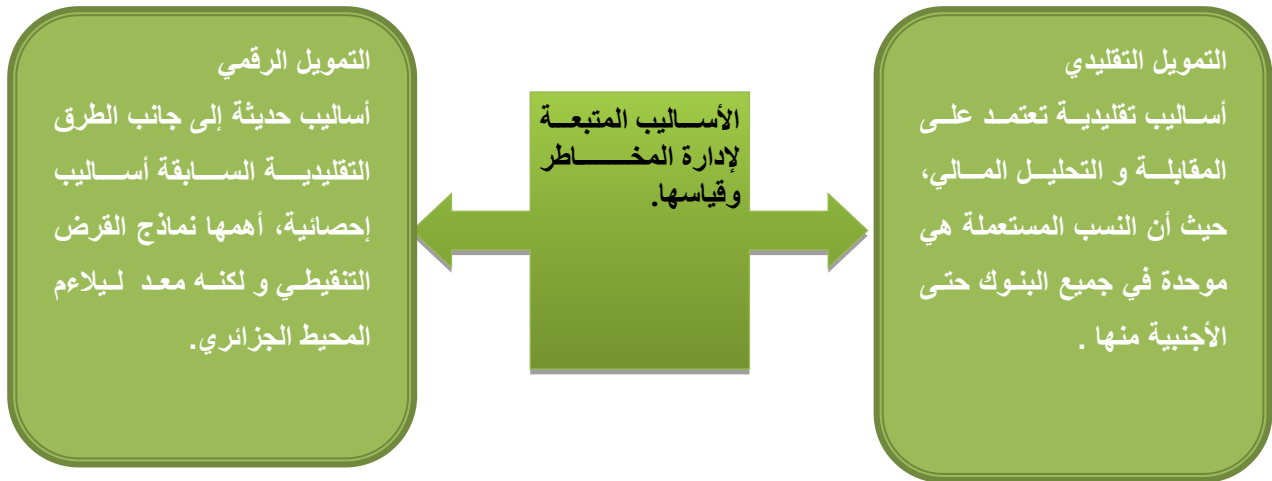
إن تنوع هذه الاستراتيجيات و الأساليب المستخدمة من اجل إدارة المخاطر والتي تم إدراجها من خلال الأشكال السابقة توضح أنها تعتمد بالدرجة الأولى على الإستراتيجية الأساسية للبنك و حالة الاقتصاد الذي ينشط فيه هذا البنك بالإضافة إلى القرارات التي يتم اعتمادها من قبل لجنة بازل، الأمر الذي يطرح إلى الأذهان التساؤل التالي ما مدى تطبيق هذه الاستراتيجيات و الأساليب في الواقع التطبيقي، و بالأخص البنوك الوطنية الجزائرية

والمتمثلة في بنك BADR اما بما يستم تقديم مقترح لاستراتيجية إدارة المخاطر المصرفية في حال الاعتماد التام والكلي و توجه بنك الفلاحة والتنمية الريفية الى التعاملات الرقمية :

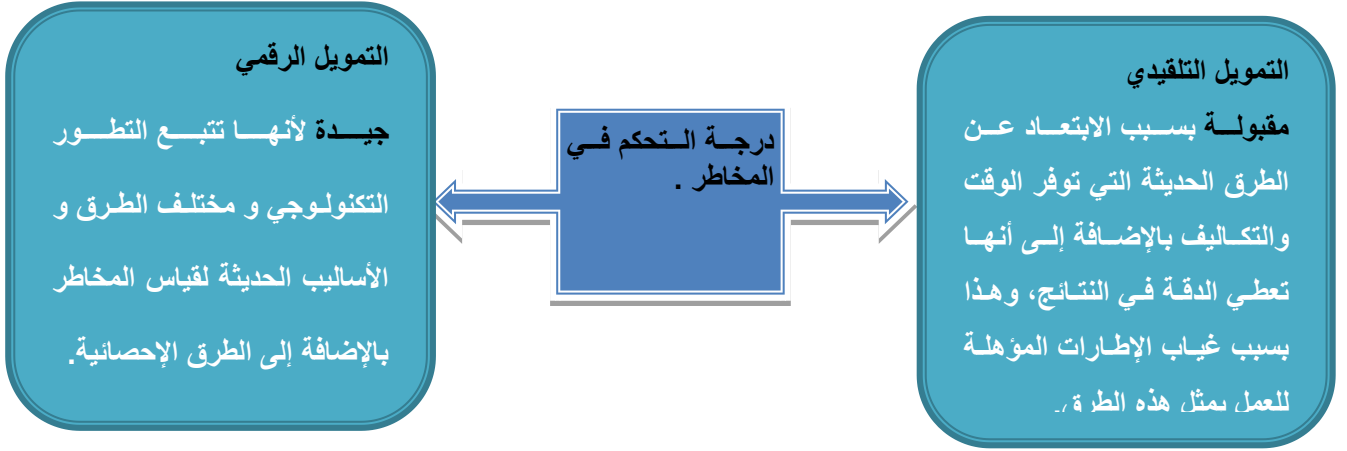
الاستراتيجية الأولى : إدارة المخاطر بين التمويل التقليدي والتمويل الرقمي.



الاستراتيجية الثانية: الأساليب المتبعة لإدارة المخاطر وقياسها بين التمويل التقليدي والتمويل الرقمي.



الاستراتيجية الثالثة: درجة التحكم في المخاطر بين التمويل التقليدي وتمويل الرقمي



يوجب النظام 02-03 البنوك ومنها البنك محل الدراسة أن تضع أنظمة مراقبة و تحكم في مخاطر (القروض، معدلات الفائدة، السيولة و التسوية) التي تبين الحدود الداخلية و الشروط التي يتم في اطارها احترام هذه الحلول كما يجب أن تخصص لنفسها وسائل متوافقة مع التحكم في المخاطر العملية و القانونية . كما يجب على أنظمة المراقبة و التحكم في مخاطر القروض و معدلات الصرف و السيولة ان تتضمن على نظام للحدود الكلية الداخلية، تقوم الهيئة التنفيذية و عند الاقتضاء هيئة التداول بإعادة النظر في هذه الحدود كلما استلزم الأمر ذلك و هذا مرة واحدة في السنة على الأقل مع الأخذ بالاعتبار الأموال الخاصة للبنوك ، كما يجب أن تكون الحدود العملية التي يمكن تحديدها على مستوى مختلف المديرات، الوكالات، الفروع،..... الخ متماسكة مع الحدود الكلية ، كما يجب تحديد مختلف الحدود الكلية و العملية بكيفية متجانسة بالمقارنة مع أنظمة تقدير المخاطر القائمة.

و تقوم البنوك بإعداد تقرير خاص بتقدير و مراقبة المخاطر التي تتعرض لها مرة واحدة في السنة على الأقل و بالأخص العناصر الأساسية و أهم الاستنتاجات التي يمكن أن تنجم عن تقدير المخاطر التي تتعرض لها بالإضافة إلى انتقاء مخاطر القرض و تحليل مردودية عمليات القرض . و لضمان فعالية للوساطة البنكية يجب القيام بمراقبة و رقابة خاصة على البنوك و المؤسسات المالية لا سيما فيما يخص تقيدها بالمعايير الاحترازية مجاميعها النقدية و المالية و إجراءاتها الخاصة بتسيير و متابعة المخاطر . كما ترمي المراقبة كذلك التي ينبغي ان تكون مستمرة الى حماية المودعين و المستثمرين كما تسمح بتفادي المخاطر المترتبة على سوء التسيير أو التزامات جد مرتفعة قصد التكفل بمجمل الإحكام القانونية قام كل من مجلس النقد و القرض و بنك الجزائر بوضع اطار تنظيمي ملائم في مجال الرقابة المصرفية ، تعتبر اللجنة المصرفية السلطة المكلفة بالمراقبة المصرفية و التي تمارس على الوثائق و في عين المكان و يكلف بنك الجزائر لصالح اللجنة المصرفية بالقيام بالمراقبة على المستندات و بالمراقبة بعين المكان عن طريق مستخدميه.

خلاصة الفصل الثالث

لقد تناول هذا الفصل دراسة حالة لبنك وطني عمومي ممثل في بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة الديبيلة -395- ، وقد تم إسقاط الدراسة النظرية على الجانب التطبيقي والهدف من ذلك هو التعرف على مختلف الاستراتيجيات المتبعة من قبل البنك من أجل إدارة المخاطر ، كما تم التعرف على نوعية المخاطر التي يتعرض لها البنك وأساليب واستراتيجيات إدارة المخاطر وانتقال البنك من التمويل التقليدي إلى التمويل الرقمي ، حيث تبين لنا أن القروض الفلاحية هي الأكثر تمويلا في الوكالة وأن هذه الوكالة تتبع استراتيجية التجنب وهذا من خلال تجنب النشاطات والمشاريع غير المضمونة ، ماعدا القروض التي تدعم الشباب والتي تكون مدعومة من قبل الدولة.



خاتمة

خاتمة

يعد مجال إدارة المخاطر المصرفية من المجالات المهمة والأساسية في البنوك، نظرا للأهمية التي تقدمها لهذه البنوك في أنشطتها خاصة التمويلية منها والمتمثلة في التنبؤ بالخطر وقياسه ثم التحوط منه أو التصدي له بأقل الأخطار.

لذا وجب على هذه البنوك تطبيق و اتخاذ إجراءات و استراتيجيات تقليدية وحديثة للحد من هذه المخاطر والتي تشكل هاجسا تسعى البنوك جاهدة إلى التقليل منها أو تجنبها لاسيما مع اشتداد المنافسة وابتكارات مالية جديد .

وبعدما تطرقنا من خلال هذه الدراسة إلى إعطاء نظرة شاملة عن إدارة المخاطر المصرفية في البنوك وأنشطتها خاصة التمويل بشقيه التقليدي والرقمي فتوصلنا إلى الإجابة عن إشكالية البحث والمتمثلة في أنه يمكن تطبيق استراتيجية تقليدية وحديثة لإدارة المخاطر في ظل التمويل التقليدي والرقمي .

اختبار نتائج الفرضيات :

لقد تم في بداية الدراسة اقتراح ثلاث فرضيات ومن خلال دراسة الموضوع تم التوصل إلى النتائج التالية :

- الفرضية الأولى : تبين من خلال دراسة هذا الموضوع صحة الفرضي الأولى فالبنوك تتعرض إلى جملة من المخاطر منها مخاطر الائتمان ومخاطر السوق ومخاطر التشغيل ومخاطر أخرى وتم اثبات صحتها من خلال الفصل الأول ، حيث تعتمد البنوك بدرجة كبيرة على الضمانات المقدمة من العملاء عند منحهم للتسهيلات الائتمانية ولأن الضمانات في التغطية للمخاطر التي يمكن أن تحدث في حالة عدم تسديد القروض .

- الفرضية الثانية :تستخدم البنوك التجارية وسائل لإدارة المخاطر خاصة الوسائل والتقنيات الحديثة كالمشتقات المالية بهدف تخفيف لآثار المخاطر، هذه الفرضية صحيحة حيث أنّها تحقق عوائد وتخفف من آثار المخاطر ولكن الاستعمال المفرط لهذا يسبب مخاطر أشد خطورة.

- الفرضية الثالثة : من خلال دراسة الحالة التي قمنا بها في بنك الفلاحة والتنمية الريفية -وكالة الدبيلة -تم إثبات صحة الفرضية ، حيث تبين لنا أن البنوك الجزائرية تتبع في الأغلب لإدارة مخاطرها الاستراتيجيات

التقليدية أما الاستراتيجيات الحديثة لاتزال حديثة التطبيق وخاصة فيما يتعلق بالحوكمة وهذا لعدم وجود بورصة ناشطة في الجزائر.

وبعد استعراضنا لمختلف جوانب البحث ومن خلال دراستنا لمختلف فصوله النظرية منها والتطبيقية فقد توصلنا إلى النتائج التالية :

- تختلف استراتيجيات إدارة المخاطر وطرق قياسها باختلاف الاستراتيجيات العامة للبنك وطبيعة الاقتصاد التي تنشط فيه بالإضافة إلى اختلاف طبيعة المخاطر التي يتعرض لها البنك؛
- بروز التمويل الرقمي بمختلف خدماته على الساحة الدولية أمر لا مناص منه، وتبنيه من طرف الشركات والمؤسسات أصبح في تزايد مستمر؛
- يؤثر التمويل الرقمي على المؤسسات المالية التقليدية ويخلق مخاطر نظامية على استقرار نظامها؛
- يمكن اعتبار التمويل الرقمي فرصة لاستقرار القطاع المصرفي حيث أن خدمات التمويل الرقمي تحاكي؛ الخدمات المقدمة من المؤسسات المالية التقليدية فهي تقوم بتبسيط العمليات المصرفية باستخدام تقنية البلوك تشين ، العملات المشفرة، والاستشارات الرقمية الجديدة وغيرها
- البنوك الوطنية والأجنبية في الجزائر تتعرض في المجمل إلى نفس المخاطر تقريبا، هذا كونها تنشط في نفس المحيط حيث تعد المخاطر الائتمانية والتشغيلية من أكثر المخاطر شيوعا في الجزائر.
- البنوك الوطنية أي بنك BADR هي من البنوك مدعمة من قبل الدولة، إذ تعمل على تمويل قطاع الفلاحة التي توصي به الدولة وبالتالي فهي لا تتمتع بالاستقلالية الكافية، وبناء على النتائج المتوصل إليها نقتراح التوصيات التالية :
- ✓ تطوير أساليب القياس في البنوك الجزائرية ، بالإضافة إلى تنويعها من أجل تمكنه من إدارة كافة المخاطر التي تتعرض لها البنوك .

✓ تكيف البنوك والأفراد والمؤسسات والحكومات مع المحيط الخارجي والتطورات الحاصلة لتعلم التقنيات المالية الرقمية بموضوعية وعقلانية وهذا من خلال الإدراك التام لأهمية هذه التقنيات في بناء آليات الثقة ونقل المعلومات والقيمة دون إغفال الأثر الناجم عنها.

✓ العمل والتبادل وتنسيق الجهود بين الدول بغية تحقيق استجابة تنظيمية فعالة اتجاه التمويل الرقمي.

✓ تكوين لجان منبثقة عن مجلس الإدارة من أجل مراقبة أداء البنوك .

✓ العمل على تطوير استراتيجيات إدارة المخاطر المصرفية وجعلها تمس مختلف المخاطر وتعالج أكبر عدد منها .

✓ إيجاد إدارة خاصة على مستوى كل فرع والابتعاد عن المركزية في اتخاذ القرارات الخاصة بإدارة المخاطر " إذ

تكون معظم هذه القرارات على مستوى البنك الأم فقط .

✓ إعادة النظر في كفاءة الموظفين والعمل على تكثيف دورات تدريبية لهم حتى يتمكنوا من اتباع مختلف

الأساليب الحديثة في إدارة المخاطر المصرفية ؛

وفي الأخير يمكننا القول بأن إدارة المخاطر المصرفية وظيفة بالغة الأهمية بالنسبة للبنك ، كونها تجنبه العديد من الخسائر الناتجة عن وقوع هذه المخاطر ، كما أن تقليص هذه المخاطر سيعمل على الرفع من أداء البنك وربحيته ، إلا أن هذا الموضوع يبقى يطرح الكثير من التساؤلات التي لم يتمكن هذا البحث من الإجابة عليها ومن بين هذه التساؤلات ما مدى قدرة البنوك الجزائرية على إدارة المخاطر في حالة انفتاح السوق الجزائري بالكامل ؟ وفي حالة وجود سوق مالي نشط في الجزائر ؟

بعد استعراضنا لمختلف جوانب البحث ومن خلال دراستنا لمختلف فصوله النظرية منها والتطبيقية فقد توصلنا إلى النتائج التالية:

- تختلف استراتيجيات إدارة المخاطر وطرق قياسها باختلاف الاستراتيجيات العامة للبنك وطبيعة الاقتصاد الت تنشط فيه بالإضافة إلى اختلاف طبيعة المخاطر التي يتعرض لها البنك؛
- بروز التمويل الرقمي بمختلف خدماته على الساحة الدولية أمر لا مناص منه، وتبنيه من طرف الشركات
- والمؤسسات أصبح في تزايد مستمر؛

- يؤثر التمويل الرقمي على المؤسسات المالية التقليدية ويخلق مخاطر نظامية على استقرار نظامها؛
- يمكن اعتبار التمويل الرقمي فرصة لاستقرار القطاع المصرفي حيث أن خدمات التمويل الرقمي تحاكي؛ الخدمات المقدمة من المؤسسات المالية التقليدية فهي تقوم بتبسيط العمليات المصرفية باستخدام تقنية البلوك تشين، العملات المشفرة، والاستشارات الرقمية الجديدة وغيرها. ...
- البنوك الوطنية والأجنبية في الجزائر تتعرض في المجمل إلى نفس المخاطر تقريبا، هذا كونها تنشط في نفس المحيط حيث تعد المخاطر الائتمانية والتشغيلية من أكثر المخاطر شيوعا في الجزائر.
- البنوك الوطنية أي بنك BADR هي من البنوك مدعمة من قبل الدولة، إذ تعمل على تمويل قطاع الفلاحة التي توصي به الدولة وبالتالي فهي لا تتمتع بالاستقلالية الكافية، وبناء على النتائج المتوصل إليها نقتح التوصيات التالية:
- ✓ تطوير أساليب القياس في البنوك الجزائرية، بالإضافة إلى تنويعها من أجل تمكنه من إدارة كافة المخاطر التي تتعرض لها البنوك.
- ✓ تكييف البنوك والأفراد والمؤسسات والحكومات مع المحيط الخارجي والتطورات الحاصلة لتعلم التقنيات المالية الرقمية بموضوعية وعقلانية وهذا من خلال الإدراك التام لأهمية هذه التقنيات في بناء آليات الثقة ونقل المعلومات والقيمة دون إغفال الأثر الناجم عنها.
- ✓ العمل والتبادل وتنسيق الجهود بين الدول بغية تحقيق استجابة تنظيمية فعالة اتجاه التمويل الرقمي.
- ✓ تكوين لجان منبثقة عن مجلس الإدارة من أجل مراقبة أداء البنوك.
- ✓ العمل على تطوير استراتيجيات إدارة المخاطر المصرفية وجعلها تمس مختلف المخاطر وتعالج أكبر عدد منها.
- ✓ إيجاد إدارة خاصة على مستوى كل فرع والابتعاد عن المركزية في اتخاذ القرارات الخاصة بإدارة المخاطر "إذ تكون معظم هذه القرارات على مستوى البنك الأم فقط.
- ✓ إعادة النظر في كفاءة الموظفين والعمل على تكثيف دورات تدريبية لهم حتى يتمكنوا من اتباع مختلف الأساليب الحديثة في إدارة المخاطر المصرفية ؛

وفي الأخير يمكننا القول بأن إدارة المخاطر المصرفية وظيفة بالغة الأهمية بالنسبة للبنك، كونها تجنبه العديد من الخسائر الناتجة عن وقوع هذه المخاطر، كما أن تقليص هذه المخاطر سيعمل على الرفع من أداء البنك وربحيته، إلا أن هذا الموضوع يبقى يطرح الكثير من التساؤلات التي لم يتمكن هذا البحث من الإجابة عليها ومن بين هذه التساؤلات ما مدى قدرة البنوك الجزائرية على إدارة المخاطر في حالة انفتاح السوق الجزائري بالكامل؟ وفي حالة وجود سوق مالي نشط في الجزائر؟

قائمة المراجع

الكتب:

1. عبد الحكيم أحمد الخزامي، "الأسواق والمؤسسات المالية - الفرص والمخاطر -"، دار الفجر، القاهرة، مصر، 2007.
2. عبد العزيز هيكل فهمي، "موسوعة المصطلحات الاقتصادية والإحصائية"، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية، 1981.
3. عمر عيني، حسن جهماني "مدى دقة النسب المالية في التنبؤ بتعثر البنوك"، مجلة الإدارة العامة، مجلد رقم 41 العدد الأول، السعودية، أبريل 2001 .
4. فريدي وصادر باز، جورج مكرم، "معجم المصطلحات المصرفية ومصطلحات البورصة والتأمين والتجارة الدولية"، اتحاد المصارف العربية، الطبعة الأولى، 1985.
5. محمد علي القرني، "نحو سوق إسلامية"، مجلة دراسات اقتصادية إسلامية، البنك الإسلامي للتنمية، المجلد 1، العدد 1، 1993.
6. محمد مطر، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان/رام الله، الطبعة الأولى، 2003 .
7. مدحت صادق، "أدوات وتقنيات مصرفية"، دار غريب، القاهرة، 2001.
8. عبد الناصر براني أبو شهد "إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية"، دار النفائس .
9. أحمد صلاح عطية، "مشاكل المراجعة في أسواق المال"، الدار الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2003.
10. الطاهر لطرش، "تقنيات البنوك"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001.
11. بن علي بلعزوز، عبد الكريم قندوز، عبد الرزاق حبار، إدارة المخاطر، إدارة المخاطر المشتقات المالية، الهندسة المالية، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013 .
12. جمال الدين مرسي، الإدارة المالية، مدخل اتخاذ القرارات الدار الجامعية، مصر، دط، 2007.
13. حمزة الشخبي، ابراهيم الجزراوي، الإدارة المالية الحديثة، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 1998 .
14. رايح خوني، رقية حساني، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها، إيتراك للنشر والتوزيع، دط، مصر، 2008.
15. سمير الخطيب، قياس وإدارة المخاطر بالبنوك - منهج علمي وتطبيق عملي -، منشأة المعارف، الإسكندرية مصر، 2008.

16. شعبان محمد إسلام البرواري، "بورصة الأوراق المالية من منظور إسلامي: دراسة نقدية تحليلية"، دار الفكر، دمشق، سوريا، 2002.
17. طارق عبد العال حماد، إدارة المخاطر أفراد- شركات- بنوك، الدار الجامعية، الإسكندرية مصر، 2007.
18. طارق عبد العال حماد، "المشتقات المالية: المفاهيم- إدارة المخاطر- المحاسبة"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2001.
19. عبد الغفار حنفي، الإدارة المالية المعاصرة، مدخل اتخاذ القرارات المكتب العربي، دط، الإسكندرية، 1993.
20. عبد الكريم قندوز، التحوط وإدارة الخطر (مدخل مالي) إي - كتب، لندن، 2018.
21. عدنان هاشم رحيم السمرائي، الإدارة المالية، الجامعة المفتوحة، ط2، ليبيا، 1997.
22. مبارك لسلس، التسيير المالي، ديوان المطبوعات الجامعية، دط، الجزائر.
23. محمد محمود المكاوي، إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر، 2012.
24. محمد مفلح عقل، مقدمة الإدارة المالية والتحليل المالي، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، 2006.
25. منير إبراهيم هنيدي، الفكر الحديث في مجال التمويل، منشأة المعارف، دط، الإسكندرية، 1998.
26. منير شاكر محمد، إسماعيل إسماعيل، عبد الناصر نور، التحليل المالي، مدخل صناعة القرارات، دار وائل للنشر، ط3، الأردن، 2008.
27. نihal فريد مصطفى، مبادئ وأساسيات الإدارة المالية، دار الجامعية الجديدة للنشر، دط، الإسكندرية، 2003.
28. نوزي أبو بكر وآخرون، تقنيات مراقبة التسيير، ج1، دار البعث، دط، 1990 الجزائر.
29. رضوان سمير عبد الحميد، "المشتقات المالية ودورها في إدارة المخاطر ودور الهندسة المالية في صناعة أدواتها"، دار النشر للجامعات، مصر، الطبعة الأولى، 2005.

المذكرات:

1. بهناس العباس ، الاصلاح المالي وتسيير المخاطر المصرفية ،رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ،جامعة الجزائر ،2012-2013.
2. حراق سمية، فرص وتحديات استقرار النظام المالي العالمي في ظل تنامي التمويل الرقمي ،أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية ،جامعة فرحات عباس، سطيف،2022-2023.
3. حربي لمياء ،واقع الحوكمة في القطاع المصرفي الجزائري ،أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم القانونية ، جامعة الجزائر 1 ،2018/2017.
4. سميرة مناصرة، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين التمويل التقليدي والتمويل المستحدث، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي - أم البواقي - ،2016/2015.
5. فريدة تلي ، استخدام الأساليب الكمية في قياس وادارة المخاطر المصرفية ،أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه ،تخصص اقتصاد مالي تطبيقي، جامعة محمد خضير ، بسكرة،2019/2018.
6. لطيفة عبدلي، دور ومكانة إدارة المخاطر في المؤسسة الاقتصادية، دراسة مؤسسة الاسمنت ومشتقاته SCIS سعيدة ، مذكرة ماجستير، تخصص إدارة الأفراد و حوكمة الشركات كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان،2012/ 2011 .
7. محمد عبد الحميد عبد الحي , استخدام تقنيات الهندسة المالية في إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية , أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه, كلية العلوم الاقتصادية, قسم العلوم المالية والمصرفية, جامعة حلب,2014.
8. مولفرعة فاطمة الزهراء ، الإبداع البنكي ، دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية ،مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية ، جامعة وهران ،2014/2013.
9. نجار حياة" إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقية بازل دراسة واقع البنوك التجارية الجزائرية- العمومية2014 ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس ،سطيف، 15 مارس 2014.
10. نعيمة خضراوي "إدارة المخاطر البنكية دراسة مقارنة بين البنوك التقليدية والإسلامية لكل من- بنك الفلاحة والتنمية الريفية وبنك الجزائر ، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر ،بسكرة،2009/ 2008 .

11. وتيدي سعيدة ، بوصالحي يمينة، تطور الصيرفة الالكترونية وأثرها على تحسين جودة الخدمات البنكية لفترة 2021-2022-دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية بأدرار، مذكرة لنيل شهادة الماستر ، كلية العلوم الاقتصادية ، تخصص نقدي وبنكي ، جامعة أدرار، 2021-2022.

المراسيم والتقارير:

1. المرسوم رقم 82-106- المؤرخ في 13 مارس 1982 المتعلق بإنشاء بنك الفلاحة والتنمية الريفية ، الجريدة الرسمية ، العدد 11 ، 16-03-1982.
2. تقرير نشاط بنك بدر، 2002 .

المجلات والمؤتمرات:

1. بلخوجة الزهرة، قويدر اللويزة، دراسة ميدانية لإدارة المخاطر البنكية لمديرية بنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية المدية وفقا لمعايير لجنة بازل3، مجلة البحوث للدراسات العلمية، عدد 01 المجلد 11 الجزائر، 2023.
2. زناقي بشير وآخرون ، الحوكمة ودورها في إدارة المخاطر المصرفية في البنوك ، مجلة التكامل الاقتصادي ، العدد 1، المجلد 7، مارس 2019، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة سعيدة .
3. سيف علي حسين ،وفاء حسين الحيدري ، دور التمويل الرقمي في تحسين وتعزيز الشمول المالي/ بحث تطبيقي في الجهاز المصرفي العراقي ، مجلة دراسات محاسبية ومالية ، المجلد 16، العدد 57، العراق، 2021.
4. عبد القادر عصماني، أهمية بناء أنظمة لإدارة المخاطر لمواجهة الأزمات في المؤسسات المالية، الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمي، جامعة فرحات عباس، سطيف، 20/21 أكتوبر، 2009.
5. محمد عبد اللطيف زايد، السيد الشري الأشقر، علاء محمد شكري، هبة لله عبد الصبور أمين، التأمين الرقمي: دراسة تطبيقية على قطاع التأمين السعودي ، المجلة العربية للإدارة، المجلد 9، ع 1 ، السعودية ، مارس 2019 .
6. محمد مغنم، سفيان أبجري، دور التمويل الرقمي في تعزيز الشمول المالي في المنطقة العربية ، مجلة المدبر، عدد خاص ، المجلد 9، 2022 .
7. محامرة وجدي ،"الكيفية التي تعمل بها أسواق المستقبليات"، مجلة البنوك ، العدد 3، المجلد 19، الأردن ، أبريل 2000.

8. معاريف محمد ،شيخى مختاربه وزناقى بشير، الحوكمة ودورها في إدارة المخاطر المصرفية في البنوك ،مجلة التكامل الاقتصادي ، المجلد 7، العدد 1، أدرار-الجزائر ،مارس 2019.
9. بن علي بن عزوز ،استراتيجيات إدارة المخاطر في المعاملات المالية ، مجلة الباحث ، جامعة الشلف، العدد7، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،2010/2009.
10. هيبه عبد الرحيم، الزهراء أو قاسم، التكنولوجيات المالية في دول الخليج بين حداثة الظاهرة وسرعة الاستيعاب، مجلة دراسات اقتصادية جامعة عاشور الجلفة، الجزائر ، العدد 38 ، أوت 2019 .

المراجع باللغة الأجنبية:

1. Ascelle L'abadi, Olivier Rousseau, « Crédit management: gérer le risque crédit », Economica, 1999.
2. Dominique Plihon , Les banques (nouveaux enjeux, nouvelles stratégies) notes et études documentaire N°5078 la documentation française, paris, 1998.
3. Gean Rene Edighoffer, Etienne Morin, "Crédit Management: prévention gestion des risques d'impayés dans l'entreprise", Nathan, 1993.
4. Jean -Michel Lasry « Gestion actif-passif », Yves Simon Encyclopédie des marchés financiers, Article n° 25, Economica, 1997.
5. Mohamed Touati, « Revue des sciences commerciales et de gestion n 01 » , ESC, 2003.
6. Michel Mathieu, l'exploitation Bancaire et le risque de crédit ,Ed la revue banque, Paris 1995.
7. Vizzavona Patrice « Gestion Financière » édition Bertie 1993.
8. David Murphy (2008), Understanding the Risk (The Theory and Practice of Financial RiskManagement), Taylor and Francis Group, London.
9. Laurent Condamine, Jean-Paul Louisot, Patrick Naim, (2006) **Risk Quantification Management Diagnosis and Hedging.**
10. Sylvie de Coussergues, « Gestion de la Banque » , 2^{ème} Ed , Dunod, 1996.

الملاحق

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique
جامعة الشهيد حنة لخضر الوادي
Université Echahid Hamma Lakhdar d'El Oued

الموسم الجامعي: 2023/2022.....

الوادي في: 2023/04/10.....



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

الرقم:/ق.ع.ق./ك.ع.ق.ت.و.ع.ت/2023

إلى السيد: مدير بنك

الموضوع : تربص تطبيقي

في إطار التربصات التطبيقية التي يقوم بها طلبة ثانية ماستر قسم العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد نقدي وبنكي لتطبيق معلوماتهم النظرية في الوسط العلمي المهني.

نطلب من سيادتكم إمكانية استقبال الطلبة الآتية أسمائهم:

- اسم واللقب: اسيا حميدانو تاريخ ومكان الميلاد 1983/10/03 رقم التسجيل: 21039046785
- اسم واللقب: فاطمة خليل تاريخ ومكان الميلاد 1984/09/24 رقم التسجيل: 21049050324
- اسم واللقب: كنزة عائش تاريخ ومكان الميلاد 1998/07/02 رقم التسجيل: 390685558

- عنوان: استراتيجية ادارة المخاطر المصرفية في ظل التمويل التقليدي والرقمي
- الأستاذ المشرف : امال بوسواك .

في مؤسستكم وذلك لمدة: يوما.

ابتداء من:

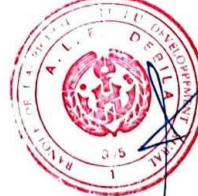
إلى غاية:

رئيس القسم



نائب رئيس قسم العلوم الاقتصادية
المكلف بالتدريس والتعليم في التدرج
د.سكينة حملاوي

موافقة المؤسسة المستقبلية



HERCHA NABIL
SUPERVISEUR
BACK-OFFICE

15 MAI 2023

B.P.789, 39000, El Oued, Algérie, Tél/fax : 032244765 , 032244751 Courriel : fac-ecg-amana@univ-eloued.dz

بنك الألفية والتنمية الريفية



شركة مساهمة ذات رأسمال قدره 54.000.000.000 دج س.ت. رقم 00 ب 0011640 الجزائر العاصمة
مقرها الرئيسي بالجزائر - 17 شارع العقيد عميروش

Banque de l'Agriculture et du Développement Rural
Siège social : 17, Bd Colonel Amrouche - ALGER - Tel : 021 63 49 22 - 021 63 51 46
www.badr-bank.net



بنك الفلاحة و التنمية الريفية
BANQUE DE L'AGRICULTURE ET DU DEVELOPPEMENT RURAL

Déblocage par produit

CODE AGENCE : 395

قرض الريفى 2019

CODE PRODUIT : 0004 CREDIT_CAMPAGNE

Id_Client	Numero_Contrat	Nom_Client	Date_Décaissement	Montant Decaissée
			12/01/2019	18 389,32
			20/11/2019	517 589,97
			TOTAL PAR PRODUIT :	535 979,29

TOTAL : 0,00 DA

ÉDITE-LE : 10/05/2023



بنك الفلاحة و التنمية الريفية
BANQUE DE L'AGRICULTURE ET DU DEVELOPPEMENT RURAL

Déblocage par produit

CODE AGENCE : 395

متراف المرفيق 2020

CODE PRODUIT : 0004 CREDIT_CAMPAGNE

Id_Client	Numero_Contrat	Nom_Client	Date_Décaissement	Montant Decaissée
			04/11/2020	198 810,02
			13/12/2020	3 666 866,00
			13/12/2020	3 666 866,00
			19/01/2020	47 610,25
			30/11/2020	341 411,98
			27/12/2020	575 851,58
			05/12/2020	492 378,05
TOTAL PAR PRODUIT :				8 989 793,88

TOTAL : 0,00 DA

ÉDITE-LE : 10/05/2023



بنك الفلاحة و التنمية الريفية
BANQUE DE L'AGRICULTURE ET DU DEVELOPPEMENT RURAL

Déblocage par produit

مصرفنا المزمع 2021

CODE AGENCE : 395

CODE PRODUIT : 0004 CREDIT_CAMPAGNE

Id_Client	Numero_Contrat	Nom_Client	Date_Décaissement	Montant Decaissée
			27/10/2021	631 021,98
			23/10/2021	627 229,00
			10/11/2021	3 000 000,00
			20/12/2021	687 453,00
			25/09/2021	2 000 000,00
			01/12/2021	3 042 000,00
			06/11/2021	646 461,00
			TOTAL PAR PRODUIT :	10 634 164,98

TOTAL : 0,00 DA

ÉDITE-LE : 10/05/2023



الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner



بنك الفلاحة و التنمية الريفية
BANQUE DE L'AGRICULTURE ET DU DEVELOPPEMENT RURAL

Déblocage par produit

قدها الرئيسي 2022

CODE AGENCE : 395

CODE PRODUIT : 0004 CREDIT_CAMPAGNE

Id_Client	Numero_Contrat	Nom_Client	Date_Décaissement	Montant Decaissée
			02/11/2022	875 810,00
			21/11/2022	858 790,00
			09/11/2022	983 924,00
			02/11/2022	488 707,00
			02/11/2022	681 144,00
			09/11/2022	950 879,00
			06/11/2022	490 511,00
			08/10/2022	892 880,00
			11/10/2022	381 432,00
			02/11/2022	228 859,00
			02/11/2022	152 573,00
			15/10/2022	672 631,00
			19/03/2022	9 900 000,00
			09/11/2022	565 655,00
			12/10/2022	439 981,00
			05/11/2022	793 853,00
			04/10/2022	836 908,00
			11/10/2022	635 596,00
			12/10/2022	723 237,00
			16/11/2022	979 312,00
			12/10/2022	864 469,00



بنك الفلاحة و التنمية الريفية
BANQUE DE L'AGRICULTURE ET DU DEVELOPPEMENT RURAL

Id_Client	Numero_Contrat	Nom_Client	Date_Décaissement	Montant Decaissée
			05/11/2022	783 590,00
			06/11/2022	490 511,00
			22/08/2022	10 000 000,00
			04/10/2022	543 829,00
			04/10/2022	579 394,00
			09/11/2022	204 859,00
			23/10/2022	704 229,00
			29/10/2022	690 006,00
			09/11/2022	324 873,00
			09/11/2022	490 511,00
			04/10/2022	899 310,00
			15/10/2022	608 569,00
			18/05/2022	3 500 000,00
			29/10/2022	903 449,00
			04/10/2022	586 884,00
			15/10/2022	457 719,00
			16/11/2022	404 401,00
			04/10/2022	903 338,00
			15/10/2022	541 362,00
			04/10/2022	314 969,00
			24/10/2022	358 024,00
			12/10/2022	901 920,00
			04/10/2022	881 481,00
			04/10/2022	680 182,00
			01/10/2022	805 195,00
			21/03/2022	5 000 000,00

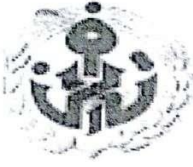


بنك الفلاحة و التنمية الريفية
BANQUE DE L'AGRICULTURE ET DU DEVELOPPEMENT RURAL

Id_Client	Numero_Contrat	Nom_Client	Date_Décaissement	Montant Decaissée
			09/11/2022	571 943,00
			04/10/2022	439 981,00
			16/11/2022	904 450,00
			24/10/2022	906 073,00
			15/11/2022	8 170 000,00
			01/10/2022	9 594 000,00
			24/10/2022	569 356,00
			02/11/2022	899 310,00
			02/11/2022	907 524,00
			23/11/2022	779 437,00
			TOTAL PAR PRODUIT :	79 697 830,00

TOTAL : 0,00 DA

ÉDITE-LE : 10/05/2023



بنك الفلاحة و التنمية الريفية
BANQUE DE L'AGRICULTURE ET DU DEVELOPPEMENT RURAL

Déblocage par produit

CODE AGENCE : 395

حيث اتفقا وأقرا على ما يلي:
 موضوع الاتفاقية: بموجب هذه الاتفاقية, يمنح البنك للمقترض المذكور أعلاه قرض حسب الشروط الخاصة والعامّة المحددة كما يلي:

1- الشروط الخاصة للقرض :

- نوع القرض: قرض قصير المدى * الرفيق *
 - المبلغ: 440.896.78 أربعمائة وأربعون ألف وثمانمائة وستة وتسعون دينار جزائري و 78 سنتيم.

- مدة العقد: 12 شهرا

- النسبة: محسنة 100% طلية مدة القرض المتفق عليها

الضمانات والاحتياطات الحاضرة:

- اتفاقية القرض .
- إمضاء سلسلة من سندات الأمر.
- تعهد بتسليم المنتج إلى تعاونية الحبوب والبقول الجافة بالوادي.
- تعهد بتسديد القرض عن طريق الاقتطاع المباشر من ثمن بيع المحصول من طرف تعاونية الحبوب والبقول الجافة بالوادي.
- مخطط الإنتاج مؤشر من طرف تعاونية الحبوب والبقول الجافة بالوادي.
- الضمانات والاحتياطات غير الحاضرة:
- التأمين مع ملحق لصالح بنك الفلاحة والتنمية الريفية .

ولاية الوادي

استدعاء ①

نظرا لإنهاء الموسم الفلاحي وعدم تسديدكم قيمة القرض يؤسفني أن أدعوكم للحضور في أقرب وقت
يمكن لمقر بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة الديبلة وذلك من أجل تسديد الدين المستحق الدفع.

في انتظار زيارتكم تقبلوا منا فائق التقدير والاحترام.

الساكن بن الشارع - بن فشه - الطالب العربي
ولاية الوادي

إعذار ١

يؤسفني أن أذعوكم للحضور في أقرب وقت ممكن لمقر بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة
الدبيلة 395 وذلك من أجل تسديد الدين المستحق الدفع الخاص بالقرض الممنوح لكم في إطار
قرض الرفيق فقد أصبحت مطالبين بـ 440.896.78 دج والمتمثل في قيمة القرض كاملا.

مدير الوكالة

إعذار

يؤسفني أن أدعوكم للحضور في أقرب وقت ممكن لمقر بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة الدبيلة وذلك من أجل تسديد الدين المستحق الدفع والمقدر بـ 276.357.06 دج، وذلك تبعا لجدول الإهلاك المقدم لكم من طرف الوكالة بالإضافة إلى غرامات التأخير.

الرجاء تسوية وضعيتكم خلال خمسة عشرة يوم (15) قبل المضي. قدما في إجراءات المتابعة القضائية أمام الجهات المختصة.

الدبيلة في: 18.11.2020

الوكالة